تخليص البدل من عطف البيان في ضوء الوظائف والخصائص

دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم

الدكتورة
خديجة عبد الله سرور الصبّان
أستاذة النحو والصرف المساعدة بقسم اللغة العربية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

دار حافظ للنشر والتوزيع

تخليص البدل من عطف البيان في ضوء الوظائف والخصائص

دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم

الدكتورة
خديجة عبد الله سرور الصبان
أستاذة النحو والصرف المساعدة بقسم اللغة العربية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

دار حافظ
للنشر والتوزيع

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

دار حافظ
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - جدة

هاتف: ٦٨٧٠٥٨٢، فاكس: ٦٨٩٥٣٩٢

الموقع: Http://www.darhafiz.com

البريد الإلكتروني: darhafiz@yahoo.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، نبيّنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه ومَن والاه إلى يوم الدّين، وبعد:

فهذه الدراسة تشكل أحد فصول الرسالة التي نالت بها الباحثة درجة الدكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد تمّت مناقشة الرسالة عام (١٤١٥هـ)، وكان عنوانها: **«أساليب البيان في النحو العربي دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم»**.

وقد تناولت تلك الرسالة بالدراسة ستة من الأبواب النحوية في ضوء وظائفها وخصائصها، وتلك الأبواب هي: النعت والحال، والبدل وعطف البيان، والإضافة والتمييز، وجُمِعَ - في تلك الرسالة - بين البدل وعطف البيان في فصل واحد، وسبب الجمع بينهما ما ذهب إليه النحاة من عدم إمكان التفرقة بين عطف البيان والبدل المطابق، مما دفعهم إلى إطلاق المقولة المشهورة: «كل ما يصلح أن يكون عطف بيان يصحُ عدُه بدلاً مطابقاً» إن لم يمنع من ذلك مانع (فساد صناعي)، كأن يمتنع إحلال التابع محل المتبوع، وقضية صحة إحلال التابع محل المتبوع خُلت بقاعدة ابن

هشام العامة (الكلية): «يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل»، وبالقاعدة الأقل عموماً: «يصح في التابع ما لا يصح في المتبوع».

وبناء على هاتين القاعدتين تظل مقولتهم المذكورة على إطلاقها، مما يعني عدم إمكان تخليص أحد الأسلوبين من الآخر في كثير من السياقات، على الرغم من الفروق التي استخرجها عدد من النحاة وحاولوا بواسطتها التمييز بين الأسلوبين.

وقد قامت هذه الدراسة على السعي لتخليص أحد الأسلوبين من الآخر من خلال النظر في خصائص كل منهما ووظائفه، ومن خلال اعتماد عدد من المعطيات، بعضها توصل إليه من توظيف عبارات ونظرات النحاة وأصحاب المعاني من البلاغيين ومفسري القرآن ومعربيه، والبعض الآخر من تدقيق النظر في طبيعة سياقات كل من الأسلوبين.

المعطى الأول: النظر في تسمية كل من البابين، إذ تشير تسمية أحدهما بـ«عطف البيان» إلى وجود إبهام يحتاج إلى رفعه بواسطة التابع، في حين لا تشير تسمية الباب الآخر إلى ذلك، مما يعني أنَّ الحاجة إلى البيان مبعثها في باب البدل غيره في باب عطف البيان.

المعطى الثاني: نصُّ عدد من النحاة ـ وعلى رأسهم سيبويه ـ على أنَّ وظيفة البدل تقوية الحكم وتقريره.

المعطى الثالث: اتفاقهم على أنَّ البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، أو على نية تكرار العامل، وذلك يشير إلى أنَّ الخصائص التركيبية له مغايرة للخصائص التركيبية لعطف البيان.

المعطى الرابع: إشارات عدد من النحاة وبينهم معربو القرآن الكريم إلى بعض صور العدول عن الأصل في بناء أسلوب البدل.

المعطى الخامس: اختلاف السياقات التي تستدعي البدل عن تلك التي تستدعي عطف البيان، وقد تبيّن ذلك من خلال استعراض عدد من الآيات الكريمة وأبيات الشعر.

والحرص على تدعيم ما قامت لأجله الدراسة استدعى إيراد عدد كبير من نصوص النحاة ذات العلاقة لمناقشتها واستخلاص ما يدعم الأسس التي تبنتها الباحثة لتخليص أحد الأسلوبين من الآخر، بدءاً بما ورد في مصنفات النحاة الأوائل، وعلى رأسهم سيبويه، كما استدعى ذلك إيراد ما قاله أصحاب المعاني من بلاغيين ومفسرين ومعربين للقرآن الكريم، في أثناء حديثهم عن الآيات الكريمة التي وردت فيها أنواع البدل المختلفة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تكون خطة البحث في فصلين بدأ كل منهما بتمهيد، وقد خصص الفصل الأول للبدل، درست في القسم الأول منه وظائفه وفي الثاني خصائصه، وخصص الفصل الثاني لعطف البيان، دُرست فيه وظائفه، ولم يخصص قسم لدراسة خصائصه لأنها اتضحت وامتازت من خلال دراسة خصائص البدل، وجاءت الخاتمة ملخصة لما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

هذا، وأسأل الله العلي القدير أن تكون هذه الدراسة قد أضافت لبنة إلى البناء النحوي الشامخ الذي شاده نحاتنا تدفعهم رغبتهم الصادقة في خدمة لغة الكتاب الكريم.

وما توفيقي إلاّ بالله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

جدة ـ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ

الفصل الأول

البدل

القسم الأول

- التمهيد.
- الوظائف.

التمهيد

محور باب البدل - في رأيي - العدول عن الأصل في بناء التركيب. إذ يُصار إلى تأدية المعنى بطريقين، حيث أداؤه بطريقٍ واحدٍ ممكنٌ، بلْ هو الأصل، لولا عُرُوضُ ما يستدعي مخالفته، مِنْ مقاصد للمتكلم أو مستخدم اللغة، فينشأ عن تلك المخالفة ما يستدعي التوضيح والتخصيص والتفصيل، من إبهام أو عموم أو إجمال.

وهذه نقطة افتراق البدل عن وسائل التوضيح الأخرى، وهي: النعت والحال وعطف البيان، والإضافة وتمييز المقادير، وذلك أنَّ الأصل في وظائف تلك الأبواب، رفع الإبهام الناشىء عن الوضع، أو التواضع، والإبهام الذي يرفعه البدل ليس مُسبباً عن هذين الأمرين - وضع اللغة وتواضع أهلها - كما قلنا. ولذا فإنَّ التوضيح أو التخصيص في باب البدل عرضيٌّ.

وللعدول عن الأصل في بناء التركيب، في باب البدل، صورٌ، نشيرُ إليها هنا، ونبسط الحديث عنها في قسم الخصائص؛ لأنها عبارة عن خصائص هذا الباب، وهي:

١ - الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص، أو الإجمال ثُمَّ التفصيل.

٢ - الصيرورة إلى التقديم والتأخير اللذين يُؤدِّيان إلى تغيير الحكم النحوي لكلٍّ من المقدَّم والمؤخر.

٣ - العدول عن الأصل في بيان الأجناس والمقادير - وهو الإضافة - إلى غيره.

٤ ـ إقحام ما لا يُحتاج إليه في أداء أصل المعنى، بين العامل ومعموله.

٥ ـ الإتيانُ بالضمير قبلَ مُفسّره.

وملاحظة هذه الخاصيَّة التي يقوم عليها باب البدل ـ العدول عن الأصل في التركيب ـ هي التي حملتِ النحاة على الذهاب إلى تقدير وقوع البدل موقع المُبدل منه، وذلك يعني أنَّه عندهم ـ كما هو في الحقيقة ـ بابُ إطناب، أيْ زيادة على أصل المعنى لفائدة[1].

قال سيبويه ـ موضِّحاً كيفيَّة مُخالفة الأصل في بناء التركيب، في بدلي البعض والاشتمال: «هذا بابٌ من الفعل يُستعملُ في الاسم ثُمَّ يُبدلُ مكانَ ذلك الاسم اسم آخرفيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأوَّل، وذلك كقولك: رأيت قومَكَ أكثرَهم، ورأيتُ بني زيدٍ ثُلثَيْهم، ورأيتُ بني عمِّك ناساً منهم، ورأيتُ عبدالله شخصَه، وصرفتُ وُجوهَها أوَّلَها، فهذا يجيء على وجهين: على أنَّه أرادَ: رأيت أكثرَ قومك، ورأيتُ ثُلثي قومك، وصرفتُ وجوهَ أوَّلِها، ولكنَّه ثنَّى[2] الاسم توكيداً، كما قال ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[3]، وأشباه ذلك، فمن ذلك قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[4] وقال الشاعر:

وذكرتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائها ... وعَتَكُ البَوْلِ على أنسائها

---

(١) انظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: ١٥٣، وانظر: ١٤٢، حيث عرَّف الإيجاز والإطناب والمساواة، بقوله: «. . . إنْ كانت العبارة وافية بأداء المعنى المراد، وهي أقلُّ منه، فهو الإيجاز. وإنْ كانت أكثر، لا على وجه التكرير والحشو، فهي الإطناب. وإنْ كانت مثله فهي المساواة».

(٢) مِنْ سِمات تعبير سيبويه، إطلاقه التثنية على ما كُرِّر لفظه مرتين، ومن ذلك قوله: الكتاب: ٢/١٢٦ ـ «هذا بابُ ما يُثنى فيه المستقرُّ توكيداً وليست تثنيته بالتي تمنعُ الرفعَ، حالهُ قبلَ التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل أنْ يُثنى، وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها. .».

(٣) الحجر: ٣.

(٤) البقرة: ٢١٧.

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكرُهُ لك، وهو أنْ يتكلّمَ فيقول: رأيتُ قومَك، ثُمّ يبدو له أنْ يبيِّنَ ما الذي رأى منهم، فيقول: ثُلثَيهِمْ أوْ ناساً منهم»[1]. وقال مُوضِّحاً الخصيصة ذاتها في بدل الاشتمال، ـ وقد أشار إليها في النّصِّ السابق، حيث مَثَّلَ لها، لكنّه لم يَنُصَّ عليها ـ: «هذا بابٌ تكونُ فيه «أنَّ» بدلاً من شيء ليس بالآخر. من ذلك: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[2]. فـ(أنَّ) مُبدلة مِنْ إحدى الطائفتين، موضوعةٌ في مكانها، كأنّكَ قلتَ: وإذْ يَعِدُكم اللّهُ أنَّ إحدى الطائفتين لكم، كما أنّك إذا قُلت: رأيتُ متاعَكَ بعضَهُ فوقَ بعضٍ، فقد أبدلتَ الآخر من الأوّل، وكأنك قلت: رأيتُ بعضَ متاعِكَ فوقَ بعضٍ، وإنّما نصبتَ «بعضاً» لأنّكَ أردتَ معنى رأيتُ بعض مَتَاعَكَ فوق بعض، كما جاء الأوّل على معنى: وإذْ يَعِدُكم اللّهُ أنَّ إحدى الطائفتين لكم»[3]. وقال السهيلي موضحاً اتفاق أنواع البدل الثلاثة في تلك الخصيصة: ـ إذ بدلُ البعض والاشتمال عنده، يرجعانِ إلى البدل المطابق ـ: «مسألة في ذكر بدل البعض من الكل، وبدل المصدر من الاسم وهُما جميعاً يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة،... أمّا اتفاقهما في المعنى فلأنّكَ إذا قُلت: رأيتُ القومَ أكثرَهم، أو نصفَهم، فإنّما تكلّمتَ بالعموم وأنتَ تُريدُ الخصوص، وهو شائعٌ في اللغة لا يُنكرُ جوازه أحد. وإذا كان كذلك فإنّما أردتَ: لقيتُ بعضَ القوم، وجعلتَ «أكثرهم»، أو «نصفهم» تبييناً لذلك البعض، وأضفته إلى ضمير القوم، كما كان الاسم المبدل منه مُضافاً إلى القوم، فقد آلَ الكلام إلى أنّكَ أبْدَلْتَ شيئاً مِنْ شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ. وأمّا بدلُ المصدر من الاسم فكذلك

---

(1) الكتاب: ١/١٥٠، ١٥١، وانظر: شرح السيرافي: ٢/١٠، والنكت: ١/٢٧٢، والمقتضب: ٤/٢٩٦، ٢٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٢٠٧، والأصول في النحو: ٢/٤٧، وشرح الكافية: ١/٣٣٨، ٣٣٩، والبسيط: ١/٤٠٢ ـ ٤٠٦.

(2) الأنفال: ٧.

(3) الكتاب: ٣/١٣٢، وانظر: النكت: ٧٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/١٠٦، والكشاف: ٢/١٩٩، والدّر المصون: ٥/٥٦٥.

أيضاً؛ لأنَّ الاسم مِن حيث كان جوهراً، أو جِسْماً لا يُعْجِبُ ولا ينفعُ ولا يضُرُّ، وإنَّما يتعلَّقُ المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني، بصفاتٍ وأعراضٍ قائمةٍ بالجسم، وعُلِمَ ذلك ضرورةً حتى استُغني عن ذكرها لفظاً وهي معلومة المعنى. فإذا قُلتَ: نفعني عبدُاللَّهِ، عُلِمَ أنَّ النافع فيه صفةٌ وعرضٌ مُضافٌ إليه، فبيَّنتَ ذلك العرضَ ما هُوَ، فقلتَ: عِلْمُهُ، أوْ رأيُه، ثُمَّ أضفتَ العِلْم إلى ضمير الاسم كما كان اسم المبدل منه مُضافاً إليه في المعنى، فصار التقدير: نفعني صفةُ زيدٍ، أو خصلته، ثُمَّ بيَّنتَ بقولك: (علمه)، فَعُلِمَ ما هي تلك الخصلة، فآلَ المعنى إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدةٍ»[1]. وقال ابن برهان مُتحدثاً عن إبدال النكرة من النكرة بدلاً مُطابقاً، ومُشيراً إلى أنَّ إحدى صورها، من باب تقديم النعت على المنعوت[2]، مع تَغَيُّرِ حُكْمِ كُلٍّ: «والنكرة من النكرة، كقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[3]. فـ(سودٌ) بدلٌ من (غرابيب)، وإنَّما هو: سودٌ غرابيب، وذلك أنَّ (غرابيب) في الأصل صفةٌ لـ(سُود) نُزِعَ منها الضمير وأقيمتْ مقامَ الاسم، ثُمَّ أُبدلَ منها الذي كان موصوفاً بها، ومثل ذلك: ﴿غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾[4]: ديناً غير الإسلام، وأنشد الأصمعي:

ولكنِّي بُليتُ بوصلِ قومٍ لَهُمْ لِمَمٌ ومُنْكَرةٌ جُسومُ

أي: وجُسُومٌ منكرة. وقول أبي شهاب:

إنْ أنتَ لمْ تُبْقِ لي شيئاً أعيشُ به ألفيتني أعْظُماً بالقَرْقَرِ القاعِ»[5]

وقد سبقه إلى القول بأنَّ مبنى الكلام في آية فاطر، على التقديم

---

(١) نتائج الفكر: ٣٠٧، وانظر: شرح اللمع: ٢٣١/١، والنكت الحسان: ١٢٥، والهمع: ٢١٢/٥.

(٢) سيأتي في قسم الخصائص، بيان صور تقديم النعت على المنعوت، وموقف النحاة من تلك المسألة.

(٣) فاطر: ٢٧.

(٤) آل عمران: ٨٥.

(٥) شرح اللمع: ٢٣٢/١، وانظر: البرهان في علوم القرآن: ٤٥٦/٢.

والتأخير، الفراء[1] ـ على ما نقله عنه الآلوسي ـ وأبو عبيدة[2]. وقال الجوهري: «وتقول: هذا أسودُ غِرْبيبٌ، أي: شديد السَّواد. وإذا قُلتَ: غرابيبُ سودٌ، تجعلُ السُّودَ بدلاً من الغرابيب؛ لأنَّ تواكيد الألوان لا تقدَّمُ»[3]. ونصَّ ابن مالك على أنَّ نحو ذلك يتمُّ أيضاً في إبدال المعرفة من مثلها بدلاً مُطابقاً، حيث قال: «ومثال تقديم النعت وجعل المنعوت بدلاً، قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[4]...»[5].

ومِمَّا قدَّمنا يتضحُ أنَّ وظيفة باب البدل الأساسيَّة، ليست التخصيص، أو التعريف، أو التوضيح ـ وهي وظائف أبواب البيان الأخرى الأساسيَّة، وتُفارقها إلى غيرها من الوظائف، كما هو معلوم ـ، وإنَّما وظيفته الإشارة إلى أنَّ المعنى الذي يُعبَّرُ عنه ببناء الكلام على ذلك النحو، له من الأهميَّة ما اقتضى العدول عن الأصل في بناء الكلام، لإعطاء المعنى المراد مزيدَ تقويةٍ وفضلَ تقرير، بواسطة التعبير عنه بطريقين.

وتلك الأهميَّة ـ وإنْ كان المجيء بالتركيب على تلك الصورة، يُشيرُ إليها ـ لا يمكن تحديدُ طبيعتها وبيان مصدرها إلاَّ بتضافر قرائن المقام والسِّياق. ونظير البدل في هذه الخاصيَّة، إحدى صور العطف بالواو، وذلك عندما يُعطفُ بها جملة على جملة ليس لها محلٌ من الإعراب، حيث إنَّ العطف يُشيرُ إلى وجود صلة بين الجملتين، وإدراكُ طبيعة تلك الصِّلة التي سوَّغتِ العطف يتوقَّفُ على أمْرٍ خارجٍ عن بنية الجملتين. وقد عدَّ عبدالقاهر العطف في هذه الصورة مُشكِلاً، ثمَّ بيَّنَ كيفية حلِّ إشكاله، قال: «والذي

---

(١) انظر: روح المعاني: ٢٢/١٠٩، ولم أعثر على رأيه ذاك في معانيه، وانظر: التحرير والتنوير: ٢٢/٣٠٣.

(٢) انظر: مجاز القرآن: ٢/١٥٤، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/٣٤٢، ٣٤٣.

(٣) الصحاح: ١/١٩٢، وانظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٦٩، والمفردات: ٣٥٩، وتحفة الأريب: ١٩٥.

(٤) إبراهيم: ١، ٢.

(٥) شرح التسهيل: ٣/٣٢٠، وانظر: المساعد على التسهيل: ٢/٤١٨، والجامع: ٩/٣٣٩، والبحر: ٥/٤٠٤، والفتوحات: ٢/٥١٣، وروح المعاني: ١٣/١٨٢.

يُشكِلُ أمرهُ هو الضرب الثاني، وذلك أنْ تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جُملةً أُخرى، كقولك: زيدٌ قائم وعمرو قاعد... لا سبيلَ لنا إلى أنْ ندَّعيَ أنَّ الواو أشركتِ الثانية في إعرابٍ قد وجبَ للأولى بوجهٍ من الوجوه. وإذا كان كذلك فينبغي أنْ تعلمَ المطلوبَ من هذا العطف والمغزى منه، ولِمَ لَمْ يستوِ الحالُ بين أنْ تعطِفَ وبينَ أنْ تدعَ العطف، فتقول: زيد قائم عمرو قاعد، بعد ألّا يكون هنا أمرٌ معقول يُؤتى بالعاطِف ليُشرِكَ بينَ الأولى والثانية فيه؟... ثُمَّ إنَّ الذي يوجبه النظر والتأمُّلُ أنْ يُقال في ذلك: إنّا وإنْ كُنّا إذا قُلنا: زيد قائم وعمرو قاعد، فإنّا لا نرى هٰهنا حُكماً نزعمُ أنَّ الواو جاءتْ للجمع بينَ الجملتين فيه، فإنّا نرى أمْراً آخرَ نحصُلُ منه على معنى الجمع. وذلك أنّا لا نقول: زيدٌ قائم وعمر قاعد، حتَّى يكون (عمرو) بسببٍ مِنْ (زيد)، وحتَّى يكونا كالنظيرين والشريكين، بحيثُ إذا عَرَفَ السّامع حالَ الأوَّل، عناهُ أن يعرفَ حالَ الثاني...»[1].

فهذا العطف أشارَ إلى حتميَّة وجود علاقة، لكنْ الكشف عن ماهيَّة تلك العلاقة يَصْعُبُ التَّوصُّلُ إليه من بناء الجملتين، إلاَّ إنْ جاءتا لَبِنَةً في نصٍّ متكاملٍ، ومع ذلك تُعينُ معرفة المقام على تحديد مُسوِّغِ العطف.

وقبل بيان وظائف البدل في ظل المقامات التي تستدعي الصيرورة إليه، والتي توصلنا إليها من خلال مدارسة أسلوب الكتاب الحكيم، نوضِّحُ وجهاتِ نظر مَنْ تطرَّق من النحاة للحديث عن تلك الوظائف، تجاهها ويمكنُ تصنيفهم بحسب وجهات نظرهم إلى أربع فِرَق:

الفرقة الأولى: ترى أنَّ للإبدال في البدل المطابق وظيفةً تختلفُ عن وظيفة الإبدال في بدل البعض والاشتمال. إذ وظيفتُه مع البعض والاشتمال تقويةُ المعنى وتقريرُه، ومع المطابق البيانُ.

ويمكن أنْ يُعدَّ سيبويه من هذا الفريق، فهو وإنْ لم ينصَّ صراحةً على ذلك الاختلاف، يمكن أنْ تُلتقطَ من كلامه عباراتٌ فيها إشارة إلى ذلك،

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٣، ٢٢٤، وانظر: مفتاح العلوم: ٢٤٩، ٢٥٢، والتحرير والتنوير: ٢٧٩/٢٣.

كما يمكن أن يكون في مسلكه في التبويب دليلٌ آخر؛ إذ يُلاحظ عليه ما يلي:

أ ـ جَعَلَ بدلَ البعض والاشتمال باباً واحداً[(١)]، وفَصَلَ بدَل الكلِّ عنهما، وجعل الحديث عنه بابين، تحدَّث في الأول منهما عن إبدال النكرة من النكرة[(٢)] وفي الثاني عن إبدال المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة[(٣)]، كما جعل للبدل المباين بابه المستقلَّ[(٤)].

ب ـ جاء بابُ بدل البعض والاشتمال عَقِبَ باب الاشتغال، وجاء أحدُ بابي بدل الكلِّ، وهو بدل المعرفة، عقب باب: (مجرى نعت المعرفة عليها)، أمّا الحديث عن إبدال النكرة من النكرة بدلَ كل، فقد أُدْمِجَ مع الحديث عن نعت النكرة في باب واحد هو: (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك)[(٥)].

وفي ضوء مسلكه ذاك، وإشاراته النصيَّة التي سنوردها، يستقيمُ عدُّه رأسَ هذا الفريق. فقد سَبَقَ نقلُ حديثه عن بدل البعض والاشتمال، والذي نصَّ فيه على أنَّ فائدة العدول عن: رأيتُ أكثرَ قومك، إلى: رأيتُ قومَك أكثرَهم، تقرير المعنى وتقويته، حيث قال: «... على أنَّه أراد: رأيتُ أكثرَ قومك... ولكنه ثنّى الاسم توكيداً»[(٦)]. وقال ـ وهو يتحدث عن إبدال المعرفة من مثلها بدلاً مُطابقاً: «ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً أباهُ، والأبُ غير زيد؛ لأنّك لا تبينه بغيره، ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تُثنى الاسم توكيداً، وليس بالأوّل ولا شيء منه، فإنّما تُثنيه وتُؤكدهُ مُثنّىً بما هو منه،

---

(١) الكتاب: ١/١٥٠ ـ ١٥٨.
(٢) السابق: ١/٤٢١ ـ ٤٣٧.
(٣) الكتاب: ٢/١٤ ـ ١٧.
(٤) السابق: ١/٤٣٩ ـ ٤٤١.
(٥) الكتاب: ١/٤٢١.
(٦) الكتاب: ١/١٥٠.

أوْ هُوَ هُوَ....»[1]. فقوله: (لأنّك لا تُبيِّنه..) يُشيرُ إلى أنّه يرى وظيفة هذا النوع من هذا القسم، التوضيح.

وقال ـ مُتحدثاً عن بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، بدلاً مُطابقاً ـ: «أمّا بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِاللّه، كأنّه قيل له: بِمَنْ مررت؟ أو ظنّ أنّه يُقالُ له ذلك، فأبدلَ مكانه ما هو أعرفُ منه[2]. ومثل ذلك قوله ـ عزَّ وجلَّ ذكره: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[3]... وأمّا المعرفة التي تكونُ بدلاً من معرفة فهو كقولك: مررتُ بعبدِاللّهِ زيدٍ، إمّا غلطتَ فتداركتَ، وإمّا بدا لك أنْ تُضرِبَ عن مرورك بالأوّل وتجعله للآخر، وأمّا الذي يجيءُ مُبتدأً فقول الشاعر وهو مُهلهلٌ:

ولقدْ خبَطْنَ بُيوتَ يَشكُرَ خبطةً   أخْوالُنا وهُمُ بَنُو الأعْمَامِ[4]

كأنّه حين قال: خبطْنَ بيوتَ يشكرَ، قيلَ له: وما هُم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام...»[5].

ونجدُ تلك الرؤية التي تُلْمحُ من كلام سيبويه، منصوصاً عليها عند

(١) السابق: ١٥١/١.

(٢) قال الرضي: شرح الكافية: ٣٧٩/٢ ـ «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنّه لم يذكر عطف البيان، بلْ قال: (أما بدل المعرفة من النكرة، فنحو: مررتُ برجلٍ عبدالله...».

(٣) الشورى: ٥٢، ٥٣.

(٤) جاء في شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٦١: «للعرب في هذا البيت ثلاث لغات: الرفع، والنصب، والجر. أمّا الرفع فعلى التفسير، كأنه قيل له: أيُّ بني يشكر؟ فقال: هُم أخوالنا. وأمّا النصب فعلى معنى: أعني أخوالنا. وأمّا الجر فعلى البدل من يشكر، أي: بيوت أخوالنا»، وانظر: الكتاب: ٦٣/٢، وشرح السيرافي: ١٨٨/٢، حيث جوّز ـ على لغة الخفض ـ أن يكون (أخوالنا) نعتاً لـ(يشكر)، وانظر: إصلاح الخلل: ٨٢.

(٥) الكتاب: ١٤/٢ ـ ١٦.

السيرافي، مع ملاحظة أنّه في تمثيله خلطَ بين باب البدل وباب عطف البيان، وقبل إيراد النصّ الذي يتضح فيه ذلك، نورد شرحه لكلام سيبويه عن وظيفة بدلي البعض والاشتمال، قال: «قال سيبويه على إثر ما ذكره من البدل: فهذا يجيءُ على وجهين: على أنه أراد رأيتُ أكثر قومك، وثُلثَيْ قومك... ولكنّه ثنّى الاسم توكيداً. فهذا أحد الوجهين. والمعنى في ذلك أنّه حين قال: رأيتُ قومك، كان غرضه رأيتُ ثلثي قومك، لأنّه قد يجوز أنْ تُعبّرَ باللفظ العامّ وأنتَ تُريدُ البعض، كما قد يقولُ القائل: شَغَبَ الجُندُ، وإنّما يُريد بعضهم، وضجَّ أهلُ بغداد، وعسى ألاّ يكون ضجَّ منهم إلاّ نَفَرٌ، فإذا أرادَ باللفظ الأوّل البعض ثمّ أتى بذلك البعض فكرّرهُ بلفظٍ آخر، فقدْ أكّدَ كما أكّدَ في قول الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾[1]، وكما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2]، فـ(قتالٍ فيه) بدل، وهو تأكيد على هذا الوجه الذي ذكرناه؛ لأنه أراد بقوله (الشهر الحرام): القتال، ثُمَّ أعاد القتال، توكيداً»[3]. فهذا النصُّ يُفيدُ اعتناقه مذهب سيبويه فيما يخصُّ وظيفة هذين القسمين، وإيرادُنا إيّاه؛ لرفع احتمال أنْ يُفْهَمَ من بيانه التالي لوظيفة البدل، أنّه يراها وظيفةَ جميع أقسامه، وذلك ما فهمه بعضُ النحاة بعده. قال: «فإنْ قال قائل: فلأي شيءٍ دَخَلَ؟ قيل له: قد يكونُ للشيء الواحد أسماءٌ من معانٍ يُشتَقُّ لها منها تلك الأسماء، فيجوز أنْ يشتهر ببعض تلك الأسماء عند قوم، وببعض أسمائه عند آخرين، فإذا جَمَعَ الاسمَيْن جميعاً على طريق بدل أحدهما من الآخر، فقد بيَّنَهُ بغاية البيان. وذلك أنّه إذا قال: زيدٌ رأيتُ أباهُ عمراً، فقد يجوزُ أنْ يكون المخاطب يعرف أبا زيد، ولا يعلمُ أنّه عمرو، وقد يجوز أنْ يكون عارفاً بعمرو، ولا يعرفُ أبا زيدٍ من هو؟ فإذا أتى بالأمرين، عرّفه من وجهٍ آخر. وإذا قال: رأيتُ زيداً رجلاً صالحاً، يجوز أنْ يكونَ غرضُهُ أنْ يُبيّنَ للناس مروره برجلٍ صالح، وبيَّنَ أنّهُ زيد، وليس كلُّ مَنْ عرفَ أنّهُ زيد، عَرَفَ أنّهُ رجلٌ صالح،

---

(١) الحجر: ٣٠.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) شرح السيرافي: ٢/١١، وانظر: النكت: ١/٢٧٣، ٢٧٤.

فأتى بالعَلَم الذي يُعرفُ به، وبالمذهب الذي هو عليه؛ ليجتمعَ له بذلك غرضُهُ، فهذا هو القصد في البدل»[1].

وتبنّى تلك الرؤية المزدوجة عددٌ من النحاة، منهم: الصيمري[2]، حيث ردَّدَ كلام سيبويه فيما يتعلّقُ ببدل البعض والاشتمال، ونقل نصَّ السيرافي، فيما يتعلّقُ بالبدل المطابق، وفعلَ ذلك أبو حيّان[3] فيما يتعلق بنصِّ السيرافي الخاصِّ بفائدة بدل الكُل أمّا فيما يتعلق بالتوكيد ومصدره في بدلي البعض والاشتمال، فقد نقل في تذكرته عن عددٍ من النحاة رؤىً مُغايرة لرؤية سيبويه حول مصدر التوكيد، وسيأتي نصّه.

الفرقة الثانية: ذهبت إلى أنَّ للبدل وظيفتين أيضاً: التقرير والبيان - أي: التخصيص والتوضيح - لكنَّهم يرونهما معاً وظيفةَ أقسامِه الثلاثة قال أبو عليٍّ الفارسيّ مُبيناً علّة الحاجة إلى البدل: «إنّما احتيجَ إليه في الكلام لأنّه بيانٌ بمعنى الأول، وإن كان نكرة، فهو يُبيّنُ المعرفة، وذلك أنّهُ لا يكونُ بدلاً إلاّ أنْ ينعتهُ، أعني النكرة، فتقولُ: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، فيكونُ هذا بياناً لـ(زيد) أنّه رجلٌ صالحٌ. وعلى هذا قولُ اللّه - عزَّ وجلَّ -: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾[4]. فإنْ أبدلت النكرة من المعرفة، ولم تَنْعَتْ، فهو اتّساع، ووجه تجويزه أنّك إذا قُلتَ: مررتُ بزيدٍ رجلٍ، جازَ وإنْ كان عُلِمَ أنّه رجلٌ قبل ذكر الرجل، فهو بمنزلة التأكيد؛ ألا ترى أنّك إذا قُلت: مررت بزيد نفسِهِ، فقدْ عُلِمَ أنّهُ نفسه قبل ذكركَ لها، فكذلك أيضاً البدل، وهو مُشبَّهٌ بالتأكيد، فلهذه العِلّة احتيج إليه»[5]. وتبنّى تلميذه ابنُ جنّيٍّ تلك النظرة، يُوضح ذلك قوله: «اعلم أنَّ البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص»[6].

---

(١) شرح السيرافي: ٢/١٠، وانظر: النكت: ١/٢٧٣.

(٢) التبصرة والتذكرة: ١/١٥٦ - ١٥٩.

(٣) تذكرة النحاة: ١٨٣، ١٨٤ - ١٨٩.

(٤) العلق: ١٥، ١٦.

(٥) المسائل المنثورة: ٤٧، وانظر: ٦٣، ٦٤، والمسائل الحلبيات: ١٤٤، ١٤٥.

(٦) اللمع: ١٤٤.

وعبارة ابن بابشاذ تُشير إلى أنّه من هذه الفرقة أيضاً، حيث قال: «وأمّا البدل فهو إعلام السّامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أنْ يُنوى بالأول الطّرح، عند سيبويه دونَ غيره. والدليل على أنّه ليس في نيّة الطرح أنّه قُصِدَ به البيان على جهة الإعلام بمجموعي الاسم؛ فلمْ يصحّ أنْ يُنوى بالأوّل الطرح؛ لأنَّ جعله في نية الطرح يُخرجه من أن يكون مُبيِّناً، فكما لا يجوز أن يكون المؤكّد، ولا المنعوت في نية الطرح، فكذلك المبدل منه على جهة البيان، لا يكون في نية الطرح»[1].

وذلك هو مفهوم عباراتٍ لابن السِّيد، قال ـ مُبيِّناً وظيفة التوابع ـ عدا عطف النَّسق ـ: «والبدلُ والنعت والتوكيد وعطف البيان، تشتركُ كُلُّها في أنّ الغرض فيها البيان والزيادة في الإيضاح... وتنفصِلُ من وجوه»[2]. فهذا نصٌّ في كون وظيفة البدل هي البيان. وفي حديثه عن الفروق بين البدل والنعت، عبارةٌ قدْ يُفهم منها أنَّ وظيفة البدل التقرير أيضاً، قال: «أمّا النعت والبدل فإنّهما ينفصلان من تسعة أوجه:.... والرابع: أنَّ البدل يجري مجرى جملة أخرى، يُثبِّتُ بها الجملة الأولى ويُقدَّرُ معه إعادة العامل...»[3]. لكن قد يُضعف هذا الاحتمال ذهابه إلى أنَّ باب التوكيد ينفرد عن الأبواب الثلاثة ـ النعت، عطف البيان، البدل ـ بكونه يُقرِّرُ المعنى، قال: «وأمّا التوكيد فيختصُّ دون هذه بأنَّ الغرض فيه إثباتُ الحقيقة ورفع المجاز»[4].

ونصَّ الزمخشريُّ في مفصله على أنَّ هاتين هُما وظيفتا البدل بجميع أقسامه، قال: «وهو الذي يُعتمدُ بالحديث، وإنَّما يُذكرُ [الأوّلُ][5] لنحوِ من التّوطئة، وليُفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيين لا يكونُ في الإفراد...

(١) شرح المقدّمة المحسبة: ٤٢٣.
(٢) إصلاح الخلل: ٧١.
(٣) السابق: ٧٢، ٧٣.
(٤) إصلاح الخلل: ٧٦.
(٥) زيادة يستقيم بها المعنى.

وقولهم: إنَّه في حكم تنحية الأوّل، إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصِّفة في كونهما تتمتين لِما يتبعانه، لا أنْ يعنوا إهدار الأول واطّراحه...»[1]. ووافقه ابن يعيش، غير أنّه فسّر المراد بالتوكيد بأنه رفع المجاز وإبطال التوسُّع[2]، وفسّر المراد بالتوكيد في البدل على ذلك الوجه أيضاً أبو البركات الأنباري وابن القواس. قال الأول: «إن قال قائل: ما الغرض من البدل؟ قيل: الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز»[3]. وقال الثاني: «البدل يُناسب التأكيد والصفة وعطف البيان في تبعية الأول في الإعراب، ورفع المجاز وتقويته وإيضاحه»[4].

الفرقة الثالثة: ذهبت إلى أنَّ وظيفة البدل بجميع أقسامه، ما أطلقوا عليه البيان، ويوضح تمثيلهم أنَّ المقصود به التخصيص أو التوضيح، أيْ إنَّهم جعلوه يتفق مع النعت وعطف البيان، ومنشأُ ذلك النظرُ إلى جزءٍ من التركيب، أي إنهم نظروا إلى البدل كأحد التوابع وليس إلى الأسلوب بأكمله والذي لولا أنّه قُصد بناؤه على كيفيّة معيّنة، لما وُجِدَ هذا التابع.

قال المبرد موضحاً وظيفة البدل المطابق: «... نحو قولك: مررت بأخيك زيدٍ، أبدلتَ (زيداً) من (الأخ)، نَحَّيْتَ الأخ، وجعلته في موضعه في العامل، فصار مثلَ قولك: مررتُ بزيدٍ. وإنّما هو في الحقيقة تبيينٌ، ولكن قيل بدلٌ؛ لأنَّ الذي عَمِلَ في الذي قبلُ قد صار يعملُ فيه بأنْ فُرِّغ له. ولم يَجُز أن يكون نعتاً؛ لأن (زيداً) ليس ممَّا يُنعتُ به، فإنْ قُلت: مررت بزيدٍ أخيك، جاز في (الأخ) أن يكون بدلاً وأنْ يكون نعتاً، والنعتُ أحسنُ؛ لأنّه مما يُنعتُ به، والبدل جيّدٌ بالغ، لأنّه هو الأول...»[5]. وقال موضحاً أنَّ تلك وظيفة بدل البعض: «والضرب الآخر أنْ تُبدل بعضَ الشيء منه؛ لِتُعلم

(١) المفصل: ١٤٨.
(٢) شرح المفصل: ٦٦/٣.
(٣) أسرار العربية: ٢٩٨.
(٤) شرح ألفية ابن معطي: ٨٠/٢، وانظر: ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٨.
(٥) المقتضب: ٢٩٥/٤.

ما قصدت منه، وتنبيه للسامع. وذلك قولهم: ضربتُ زيداً رأسَهُ، أردت أن تُبين موضع الضرب منه، فصار كقولك: ضربتُ رأس زيد. ومنه: جاءني قومُك أكثرهم، بيَّنت مَنْ جاءك منهم»[1].

وحديث ابنُ السرّاج عن وظيفة البدل فيه شيءٌ من الاضطراب؛ فهو في موضع يرى أنَّ وظيفته الاختصار ورفعُ اللَّبْس، وذلك بناءً على أنه ـ عنده ـ من جُملة غير جملة المبدل منه، وفي موضع آخر لا يرى بينه وبين عطف البيان فَرْقاً ـ من حيث الوظيفة ـ إلاَّ في كون البدل يحلُّ محَلَّ المبدل منه. وبناءً على هذا الرأي الأخير جاء تصنيفنا له ضمن هذه الفرقة. ويبدو أنّه أوّلُ الذاهبين إلى أنَّ البدل من جملة غير جملة المبدل منه، يُستنتج ذلك من طريقة شرحه للكيفية التي يُتصوَّرُ تطوُّرُ هذا التركيب وَفْقَها، ومن تسميته للباب بـ«عطف البيان». قال: «الرابع من التوابع: وهو عطف البدل... البدل على أربعة أقسام: إمّا أنْ يكون الثاني هو الأوّل، أوْ بعضه، أوْ يكون المعنى مُشتملاً عليه، أوْ غَلَطاً. وحقُّ البدل وتقديره، أن يعملَ العاملُ في الثاني كأنّه خالٍ من الأوّل. وكان الأصلُ أنْ يكونا خبرين، أوْ تدخلَ عليه واوُ العطف، ولكنّهم اجتنبوا ذلك للَبس. الأوّل: ما أبدلته من الأوّل، وهُوَ هُوَ، وذلك كقولك: مررتُ بعبدالله ومررتُ بزيد، أوْ تقول: مررتُ بعبدالله وبزيد، ولو قلت ذلك، لظُنَّ أنَّ الثاني غير الأوّل، فلذلك استعمل البدل؛ فراراً من اللبس، وطلباً للاختصار والإيجاز»[2].

وقال متحدِّثاً عن عطف البيان، ـ وقد جَعَلَ ترتيبه في التوابع قبل البدل ـ: «الثالث من التوابع: وهو عطفُ البيان. اعلم أنْ عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مُبينٌ لما تُجريه عليه كما يُبينان، وإنما سُمي عطف البيان، ولمْ يُقل أنّه نعتٌ لأنّه غير مشتق من فعلٍ ولا هو تحلية، ولا ضربٌ من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته

---

(١) السابق: ٢٩٦/٤.

(٢) الأصول في النحو: ٤٦/٢، وانظر: حاشية العليمي بهامش التصريح على التوضيح: ١٥٥/٢.

نعتاً، وسموه عطف البيان لأنه للبيان جيء به؛ وهو مُفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثلُ اسمه، نحو: رأيتُ زيداً أبا عمرو، ولقيتُ أخاكَ بكْراً. والفرق بين عطف البيان والبدل أنَّ عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم الأوّل، والبدلُ تقديره أنْ يُوضع موضعَ الأوّل. وتقول في النداء، إذا أردتَ عطفَ البيان: يا أخانا زيداً، فتنصب وتنون، لأنّه غير منادى، فإن أردت البدل قُلتَ: يا أخانا زيدُ»[١]. وهذا المعنى الأخير هو مُؤدّى العبارة التي نُقلت عن ابن كيسان في التفرقة بين البدل وعطف البيان، ويبدو أنَّ ابن السراج قد أفاد منها[٢]. قال الزركشي: «فإنْ قُلتَ: ما الفرق بينه وبين البدل؟ قلت: قال أبو جعفر النحاس: ما علمت أحداً فرّقَ بينهما إلاّ ابن كيسان، فإنَّ الفرق بينهما أنَّ البدلَ يُقرر الثاني في موضع الأول، وكأنَّك لم تذكر الأول، وعطف البيان أن تُقدِّر أنّكَ إن ذكرت الاسم الأوّل، لم يُعرف إلاّ بالثاني، وإنْ ذكرتَ الثاني لم يُعرف إلاّ بالأوّل؛ فجئتَ بالثاني مُبيناً للأول، قائماً له مقام النعت والتوكيد. قال: وتظهر فائدة هذا في النداء، تقول: يا أخانا زيدُ أقبلْ، على البدل كأنك رفعتَ الأول وقُلتَ: يا زيدُ أقبلْ، فإنْ أردت عطف البيان قلت: يا أخانا زيداً أقبل»[٣].

ويمكن أنْ يُعدَّ الزجاجيُّ من هذه الفرقة، فهو وإنْ لَمْ يخصَّ وظيفة البدل بحديث، وردتْ له إشارة إليها وهو يُمثلُ لبدل البعض، قال: «فأمّا بدلُ البعض من الكلِّ، فقولك: قبضتُ المالَ نصفهُ، . . . فالثاني بدلٌ من الأول وهو بعضه، وإنّما أبدلَ منه للبيان»[٤].

وقال عبدالقاهر ـ وهو يتحدّث عن حكم إبدال الظاهر من الضمير ـ: «لا يجوز أن يقول: مررت بك زيدٍ، ولا: مررت بي زيد. ولم يَجُز: بي

(١) الأصول في النحو: ٢/٤٥، ٤٦.

(٢) قال الدكتور محمّد إبراهيم البنّا: ـ ابن كيسان النحوي: ١٣٢ ـ «ويبدو أنَّ ابن السرّاج قد أفاد من كلمات ابن كيسان عندما قال: (الفرق بين عطف البيان والبدل، أنَّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأوّل، والبدل تقديره أن يوضح موضع الأول)..».

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٢/٤٦٤، وانظر: ابن كيسان النحوي: ١٣١، ١٣٢.

(٤) الجمل في النحو: ٢٥.

المسكينِ كان الأمرُ، على أن تُبدلَ المسكين من ياء المتكلِّم؛ وذاك أنَّ البدلَ يأتي للبيان، فإذا قُلتَ: مررتُ به زيدٍ، جاز لأنّه بمنزلة قولك: مررت بأخيك زيدٍ، من حيث إنَّ ضمير الغَيْبة يصلح لغير واحدٍ، كما أنَّ اللفظة التي هي: (أخيك) كذلك. فقولك: مررتُ به زيدٍ، يُبيِّنُ فيه الإتيان بالبدل أنَّ الضمير لِمَنْ اسمه (زيد)، ويرفعُ لَبْساً...»[1]. وقال أيضاً: «وإنّما يكون فيه ضَرْبٌ من البيان، نحو أن تقول: ضربتُ أخاك زيداً، فيُعلمَ أنَّ الأخ المضروب هو الذي اسمه زيد. وكذا إذا قلت: رأيتُ زيداً أخاكَ، أفدتَ أنَّ الذي رأيته من جملة مَنْ يُسمَّى زيداً، هو الذي عُرِفَ بأُخُوته...»[2].

ويُشيرُ نصُّ السهيليِّ التالي إلى اتفاق وظيفتي البدل المطابق وعطف البيان ـ عنده ـ، وذلك يعني اتفاق وظيفة البدل بأقسامه الثلاثة ووظيفة عطف البيان، إذ بدلا البعض والاشتمال، بحسب تأويله، يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة[3]. قال ـ وهو بسبيل إعراب (الرحمٰن) في البسملة، مُبيِّناً العِلَّة المانعة من إعرابه بدلاً ـ: «والبدل عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان؛ لأنَّ الاسم الأوَّل لا يفتقرُ إلى تبيين، لأنّه أعرفُ الأسماء كلها وأبينها»[4].

وكذلك هما عند ابن عصفور؛ إذ لا يرى بين عطف البيان والبدل فَرْقاً إلاَّ في كون البدل في حكم المطَّرَح. قال: «عطف البيان:... والفرق بينه وبين البدل أنَّك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان»[5]. وقال في موضع آخر ـ وهو يتحدث أيضاً عن وظيفة عطف البيان ـ: «وقولي: يُبيِّنُهُ كما يبينُهُ النعت، تحرُّزٌ من البدل، فإنَّ البدل يُبيِّنه بياناً مع أنَّك تنوي بالأوَّل الطرح، وليس عطف البيان كذلك...»[6]. وقال محاولاً

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٩٣٠، ٩٣١.
(٢) السابق: ٢/٩٣٢.
(٣) انظر: نتائج الفكر: ٣٠٧.
(٤) السابق: ٥٣، وانظر: ٢٩٨ ـ ٣٠٠، والكشاف: ١/٦، ٨.
(٥) المقرب: ٢٧٢.
(٦) شرح جمل الزجاجي: ١/٢٩٤.

التفرقة بين وظيفة التوابع الثلاثة: «ومِمَّا يتبيَّنُ به الفرقُ بين عطف البيان والبدل والنعت، أنَّ نعت المعرفة قصدُكَ به إزالةُ الاشتراك العارض في المعرفة بصفةٍ معهودة بينك وبين مُخاطبك... وعطف البيان إنَّما يُقصدُ به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهرُ من الأوَّل، مِنْ غير أنْ يكونَ بينك وبين المخاطَب عهدٌ في ذلك... وأمَّا البدلُ فإنَّ القصد بذكره لمَّا وقَعَ الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان، وتجعلَ الأوَّلَ كأنَّك لم تذكره»[1]. وقال مُعرِّفاً البدل: «البدلُ إعلامُ السَّامع بمجموع اسمين، أوْ فعلين، على جهة تبيين الأول أوْ تأكيده، وعلى أن ينوى بالأوَّل منهما الطَّرح معنىً، لا لفظاً. فمثال مجيئه للتبيين، قولك: قام أخوكَ زيدٌ. ومثال مجيئه للتأكيد: جدَعتُ زيداً أنفهُ، فمعلوم من قولك: جدعتُ زيداً، أنَّ المجدوع أنفه»[2].

وفي أثناء تمثيل ابن أبي الربيع لإبدال الضمير من الظاهر، وردَ ذكرُ وظيفة البدل الأساسية، قال: «... وأمَّا بدل المضمر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء، فنحو قولك: رأيتُ زيداً إيَّاه، فـ(إيَّاه) بدل من زيد، وأُبدلَ منه على جهة التوكيد، لأنَّ البدل وإنْ كان أصله للبيان، فقد يأتي للتوكيد، كما كان ذلك في النَّعت»[3].

الفرقة الرابعة: ذهبتْ إلى أنَّ وظيفة الإبدال في أقسام البدل الثلاثة، هي تقرير الحكم وتقويته. فهي متفقة الرأي مع الفرقة الأولى - سيبويه ومتابعيه - حول وظيفة البعض والاشتمال. وإنَّما فصلناهم من أولئك، لأنهم رأوْا أنَّ تلك هي وظيفة الإبدال في البدل المطابق أيضاً. كما أنَّهم بيَّنوا أنَّ هذا الأسلوب لا يُصارُ إليه إلاَّ في المقامات التي تستدعي المبالغة. وهذه الفرقة تَضُمُّ نَحْوِيِّين وبلاغيِّين ومُفَسِّرين. ونبدأ بالنحويين، فنجدُ الرضيَّ أوَّلَ الرافضين لعددٍ من مقولات نُظرائه حول البدل؛ إذ رأى فيها عدم شموليَّة

(١) السابق: ١/٢٩٥، وانظر: ٢٩٠.

(٢) المقرب: ٢٦٦، وانظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٢٧٩، ٢٨٠.

(٣) البسيط: ١/٣٩٥.

نظرة قائليها لهذا الأسلوب، مِمّا نتج عنه عدم إمكانية الفصل بين البدل المطابق وعطف البيان.

والمقولات المرفوضة من قِبَلِهِ، هي:

أ ـ ذهابُ أصحاب الحدود، من المقعدين، في حدِّهم للبدل إلى أنّه: تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى متبوعه دونه[1].

ب ـ ذهابُ البعض إلى أنَّ المبدل منه في حكم الطرح معنىً.

وهو بذلك قد حاولَ توجيه الأنظار إلى وجوب محاولة البحث عن أُسسٍ مغايرةٍ لتلك التي رفضها، حتَّى يُمكن التفريق بين عطف البيان وقسم البدلَ الذي اختلط أمره به حتَّى دعا الكثيرين إلى القول بأنَّ كُلَّ ما يصلحُ أن يكون عطف بيان يصلحُ أنْ يكون بدلاً، ما لم يُؤدِّ إلى فسادٍ صناعيّ[2].

وننقل من شرحه لكلام ابن الحاجب ما يتّضحُ به ما نسبناه إليه. قال: «قوله: (البدل تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى متبوعه دونه)، قوله: (مقصودٌ بما نسبَ إلى متبوعه دونه) يُخرجُ التأكيد والوصفَ وعطف البيان، كما قال[3]. قوله (دونه): يُخرجُ عطف النّسق؛ لأنَّ المقصود هناك التابعُ والمتبوع معاً. والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه، الثاني دون الأول، هذا قوله: ولا يَطَّرِدُ ما قاله في نحو: جاءني زيدٌ بل عمرو؛ فالمقصود هو الثاني دون الأول، مع أنّه عطف نسق. أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكلِّ من الكلِّ وعطف البيان، بلْ لا أرى عطف البيان إلاّ البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنّه لم يذكر عطف البيان[4]، بلْ قال: (أمّا بدل

---

(١) انظر: الكافية في النحو: ١٣٧، وشرح الوافية نظم الكافية: ٢٦٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٢٧، أوضح المسالك: ٣/٣٤٩ ـ ٣٥٣، شرح ابن عقيل: ٣/٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٣) «أي ابن الحاجب في شرحه لهذه التعريف»: عبارة المحقق، وانظر: الكافية: ١٣٧، والأمالي النحوية: ٣/٦٢.

(٤) بل ذكره وإنْ لم يفرد له باباً، انظر: الكتاب: ٢/١٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥.

المعرفة من النكرة، فنحو: مررتُ برجلٍ عبدالله...)[1]. قالوا: الفرق بينهما أنَّ البدلَ هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنّه بيانٌ، والبيان فَرْعُ المبين، فيكون المقصود هو الأول. والجواب: أنّا لا نُسَلِّمُ أنَّ المقصود بالنسبة في بدل الكلّ هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلاّ الغلط؛ فإنَّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر. وإنَّما قُلنا ذلك، لأنَّ الأول في الأبدال الثلاثة، منسوبٌ إليه في الظاهر، ولا بُدَّ أنْ يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر ـ كما يُذكرُ في كلِّ واحدٍ من الثلاثة ـ؛ صَوْناً لكلام الفُصحاء عن اللَّغو، ولا سيَّما كلامه ـ تعالى ـ وكلام نبيِّه ـ ﷺ ـ. فادِّعاءُ كونِهِ غيرَ مقصودٍ بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة يصحُّ أنْ يُنسبَ إليه لأجلها، دعوى خلاف الظاهر. ثُمَّ نقول في بدل الكل: إنَّ الفائدة في ذكرهما معاً، أحد ثلاثة أشياء، بالاستقراء: إمَّا أنْ يكون الأول أشهر والثاني مُتَّصفاً بصفة، نحو: بزيد رجلٍ صالح. أوْ كون أولهما مُتَّصفاً بصفة والثاني أشهر، نحو: بالعالم زيد، وبرجلٍ صالح زيد، وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام، مع أنَّه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني؛ وذلك لأنَّ للإبهام أولاً، ثُمَّ التفسير ثانياً، وَقْعاً وتأثيراً ليس للإتيان بالمفسَّر أولاً، وذلك نحو: برجلٍ زيد؛ فإنَّ الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصلُ من (زيد) مع زيادة التعريف، لكنَّ الغرض ما ذكرنا، ولا يجوزُ العكس، نحو: بزيد رجل؛ إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير»[2]. «والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام؛ لما فيه من التأثير في النَّفس؛ وذلك أنَّ المتكلم يُحقِّق بالثاني ـ بعد التجوُّز والمسامحة ـ الأول... قالوا: والفرق الآخر أنَّ البدل في حكم تكرير العامل. ولو سلَّمنا ذلك فيما تكرَّرَ فيه العامل ظاهراً، فبأيِّ شيء يعرفُ المخاطب ذلك فيما لمْ يتكرر فيه؟ ولنا أن ندَّعيَ ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل...»[3]. وقال

---

(1) انظر: الكتاب: ٢/١٤ ـ ١٧.

(2) شرح الكافية: ٢/٣٧٩ ـ ٣٨١.

(3) السابق: ٢/٣٨٣، وانظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٣/٦٥، ٦٦.

رافضاً مقولة إسقاط المبدل منه، ـ ولو معنىً ـ: «واختلف النحاة في المبدل منه، فقال المبرد[1]: إنه في حكم الطَّرح معنىً؛ بناءً على أنَّ المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه. وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه أنَّ الأول ليس في حكم الطَّرح معنىً إلاَّ في بدل الغلط. ولا كلام في أنَّ المبدل منه ليس في حكم الطَّرح لفظاً؛ لوجوب عود الضمير إليه في بدلي البعض والاشتمال، وأيضاً في بدل الكُلِّ إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه، نحو: ضربت الذي مررتُ به أخيك...»[2].

ونجد ابن هشام ـ في شرحه على لمحة أبي حيان ـ ينهج النهج ذاته حيث صرح بأنَّ وظيفة الأقسام الثلاثة في باب البدل، تقرير الحكم وتقويته. قال شارحاً حدَّ أبي حيّان للبدل: بأنّه تابع يُعتمدَ عليه في نسبة الإسناد إليه[3]: «وبيانه أنّك تقول: قام زيد أخوك، فيكون ذكر (زيد) لمجرد التوطئة والتمهيد لذكر المقصود بالنسبة وهو الأخ. وفائدة هذه التوطئة، أنَّ الحكم يستفيد بها فضل تقويةٍ وتقريرٍ؛ لأنّه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين»[4]. كما أنَّ صنيعه وهو يشرحُ حدَّهُ هو لعطف البيان، يُؤكد أنَّ تلك هي نظرته لوظيفة باب البدل، قال: «عطف البيان: وهو تابع غيرُ صفة يُوضّحُ متبوعه أو يُخصّصه... وأقول: قولي: (تابع) جنس يشملُ التوابع كلها. وقولي: (غير صفة) مُخْرِجٌ للصِّفة، فإنّها توافق عطف البيان في إفادة توضيح المتبوع، إنْ كان معرفة، وتخصيصه إنْ كان نكرة. فلا بُدَّ من إخراجها وإلاَّ دخلتْ في حدِّ البيان. وقولي: (يوضح متبوعه أو يخصصه): مُخرجٌ لما عدا عطف البيان»[5]. فهو بالقيد الأخير قد أخرج البدل، وذلك

---

(١) انظر: المقتضب: ٢١١/٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠.

(٢) شرح الكافية: ٣٩٢/٢.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ٢٩٤/٢، وانظر: ١٩٥، حيث اعترض ابن هشام قول أبي حيان: (في نسبة الإسناد إليه)؛ إذ لا يدخل في ذلك الحدّ، البدل من المنصوب والمجرور.

(٤) السابق: ٢٩٤/٢.

(٥) شرح شذور الذهب: ٥٦٠، ٥٦١، وانظر: أوضح المسالك: ٣٤٦/٣.

يعني أنَّ وظيفته ـ كما يراها ـ ليست التوضيح أو التخصيص، على ما ذهب إليه الفريق الثالثُ.

ورفضَ أن تكون هاتان وظيفتي البدل ـ أيضاً ـ كلٌ من الأزهريّ والصّبّان. قال الأول مُبيناً وظيفة البدل: «والغرضُ منه أنْ يُذكر الاسمُ مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله؛ لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير العامل، وقولهم: المبدل منه في حكم الطّرح، إنّما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ..»[1]. وقال عند شرحه لحدِّ النعت: «فالنعت عند الناظم... هو التابع الذي يكملُ متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به، فخرج بقيد التكميل: النسق والبدل؛ فإنَّهما لا يُكمّلان متبوعهما؛ لأنهما لمْ يُوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص، ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضيٌّ...»[2]؛ وذهب الصبان إلى ذلك أيضاً عند شرحه لحدِّ النعت، مُعلِّلاً كيفية خروج البدل والنسق بقيد التكميل أو التميم، قال: «قوله: (مُخرجٌ للبدل، والنسق)[3]؛ لأنهما لا يُتمِّان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص، أيْ: لم يُقصد بهما ذلك أصالةً، فلا يُنافي عروض الإيضاح للبدل، بل ولعطف النسق في بعض الصور»[4].

وإذا انتقلنا إلى البلاغيين، وبينهم مُفسرون، نجدهم لا يرون وظيفة البدل الأساسية إلاّ تلك وهي التقوية والتقرير. ولذا فإنَّهم حرصوا على بيان أنَّ الإبدال لا يُصارُ إليه إلاَّ في مقام الاعتناء بشأن المحدَّث عنه. واستدعى ذلك الحديث عن الركائز التي يقومُ عليها، وهي: الإبهام ثمّ التفسير، والتعميم ثُمَّ التخصيص، أو الإجمال ثُمّ التفصيل.

(١) شرح التصريح على التوضيح: ١٥٥/٢، وانظر: أوضح المسالك: ١٩٩/٣ ـ ٢٠١.
(٢) شرح التصريح على التوضيح: ١٠٨/٢.
(٣) انظر: شرح الأشموني: ٦٢/٢.
(٤) حاشية الصبان على الأشموني: ٤٥/٣، وانظر: ٩٥.

قال الجرجاني مُبيناً ما يعرض للمسند إليه من أحوال: «ويَعْرِضُ له زيادة الاعتناء فيُسندُ المسندُ إلى غيره ثُمّ يُجعل بدلاً عنه لحكمة تقدَّمتْ في حذف المسند إليه. ثُمّ ذلك الغير: إمّا أنْ يكون عَيْنَ معناه بغير لفظه، أوْ بعضه، أو خارجاً متعلّقاً به، وهي الأبدال الثلاثة»[1]. فقوله: (ويعرضُ له زيادة الاعتناء)، يُشيرُ إلى المقامات المقتضية للإبدال وهي: «إمّا لكونه مطلوباً في نفسه، أو لكونه غريباً، أو فظيعاً، أو عجيباً، أوْ لطيفاً، أوْ غيرَ ذلك ممّا له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه»[2].

وتحدّثَ العلويُ عن الإبهام ثمّ التفسير فقال: «اعلم أنّ المقصود إذا وردَ في الكلام مُبهماً فإنّه يُفيده بلاغةً ويُكسبه إعجاباً وفخامةً؛ وذلك لأنّه إذا قرعَ السَّمعَ على جهة الإبهام، فإنّ السّامع له يذهب في إبهامه كلَّ مذهب...»[3].

كما بيّنَ ابنُ الأثير ما يقتضي الصيرورة إليه بقوله: «اعلم أنّ هذا النوع لا يُعْمَدُ إلى استعماله إلاّ لضربٍ من المبالغة، فإذا جيء به في كلام فإنّما يُفعل ذلك لتفخيم أمر المبهم وإعظامه، لأنّه هو الذي يطرق السمع أولاً، فيذهبُ بالسامع كلَّ مذهب، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾[4]، ففسّر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ بقوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾، وفي إبهامه أولاً وتفسيره بعد ذلك تفخيمٌ للأمر وتعظيم لشأنه فإنّه لو قال: وقضينا إليه أنّ دابر هؤلاء مقطوعٌ، لما كان بهذه المكانة من الفخامة، فإنّ الإبهام أولاً يُوقعُ السامع في حيرةٍ وتفكُرٍ واستعظام لما قرعَ سمعه، وتشوُفٍ إلى معرفته والاطلاع عل كُنهِهِ. وعلى نحوٍ من هذا جاء قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ ﴿٣٧﴾ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: ٤٥، وانظر: مفتاح العلوم: ١٩٠.
(٢) مفتاح العلوم: ٢٥٣، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٠.
(٣) الطراز: ٧٨/٢.
(٤) الحجر: ٦٦.

مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾[1]. فـفـسّـر ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾ بقوله: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾. وهذا كالأول في إبهامه أولاً ثم تفسيره..»[2].

أما فائدة الإجمال ثُمّ التفصيل، فقد بيَّنها الزمخشريُّ، في معرض إعرابه للآية السابعة من فاتحة الكتاب، قال: «فإنْ قلت: ما فائدة البدل[3]، وهلاّ قيل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم؟ قلت: فائدتُهُ التوكيد، لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأنَّ الصراط المستقيم بيانه وتفسيره: صراط المسلمين؛ ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجهٍ وآكده، كما تقول: هل أدلُّكَ على أكرم الناس وأفضلهم؟ فلان، فيكون ذلك أبلغَ في وصفه بالكرمِ والفضل من قولك: . . . فلان الأكرم الأفضل؛ لأنك ثنَّيتَ ذكره مُجملاً أولاً، ومفصلاً ثانياً، وأوقعت (فلاناً) تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل فجعلته علماً في الكرم والفضل، فكأنّك قلتَ: من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان، فهو الشخصُ المعيَّنُ لاجتماعهما فيه، غير مُدَافع ولا مُنازع»[4]. وقال عنه أيضاً ـ في معرض تفسيره لـ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴿٢٦﴾﴾[5]: «فإنْ قُلت: ﴿لِى﴾ . . .، ما جدواهُ والكلامُ بدونه مستتبٌ؟ قلتُ: قد أُبهِمَ أولاً فقيل: اشرح لي، ويسر لي، فَعُلِمَ أنَّ ثمّ مشروحاً ومُيسَّراً، ثُمّ بُيِّنَ ورُفِعَ الإبهامُ بذكرهما، فكان آكد لطلب الشرح والتيسير لصدره وأمره من أنْ يقول: اشرح صدري ويسر أمري، على الإيضاح الساذج؛ لأنه تكريرٌ للكلام الواحد من طريقي الإجمال والتفصيل»[6]. وبيَّن

---

(١) طه: ٣٦ ـ ٣٩.

(٢) المثل السائر: ١٩٦/٢، وانظر: الطراز: ١٩٧/٢، والإشارات والتنبيهات: ١٥٣، والكشاف: ٥٨٤/٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٦.

(٣) انظر في تلك الفائدة ومقتضيها من جهة المقام: نتائج الفكر: ٣٠٠ ـ ٣٠٢.

(٤) الكشاف: ١٥/١، ١٦، وانظر: المثل السائر: ١٩٧/٢، والطراز: ٧٨/٢، ٨٧، والبحر: ٢٧/١، حيث جعل أبو حيان الأسلوب من باب الإبهام والتفسير.

(٥) طه: ٢٥، ٢٦.

(٦) الكشاف: ٦٠/٣، وانظر: ٤٨٣/١، والإشارات والتنبيهات: ١٥٤، حيث ردُّ الجرجاني على القزويني ـ الإيضاح: ١٨٦، ١٨٧ ـ جعله أسلوب الآية من باب الإبهام والتفسير.

السكّاكيُ أنَّ المقام اقتضى هذا التأكيد الحاصل من الإجمال ثُمّ التفصيل، حيث قال: «.. كان الطلبُ وقت الإرسال الذي هو مقام مزيد احتياج إلى انشراح الصّدر، لما تُؤذنُ به الرِّسالة من تلقي المكاره، وضروب الشّدائد»[1].

(١) مفتاح العلوم: ٢٨٣، وانظر: التحرير: ٢١١/١٦.

الوظائف

نص جمهور النحاة على عدد من الوظائف لاثنين من التوابع، هما: النعت وعطف البيان. فذكروا للنعت وظيفتين أساسيتين، هما: تخصيص النكرة، وتوضيح المعرفة، بالإضافة إلى وظائف أخر، منها: التعميم والتفصيل، والمدح والذم، والترحم والإبهام والتوكيد(١). وجاءت صلاحية النعت لإفادة المدح والذم وما شابههما من جهة اشتقاقه، فالمعلوم من نص النحاة مُؤكَّداً بالاستعمال أنه لا يكون إلا مشتقاً أو مؤوّلاً بالمشتق، وبذلك فهو يدل على معنى في متبوعه.

وعطف البيان عدوه (النحاة) مكملاً لباب النعت من جهة أنه يؤتى به للتخصيص أو التوضيح بالجوامد، فهو لجموده لا يدل على معنى في متبوعه، وإذا كان كذلك فهو غير صالح لإفادة مدح أو ذم ونحوهما من الوظائف(٢) التي يؤديها النعت.

---

(١) انظر حول الحديث عن وظائف النعت: الكتاب: ٤٢١/١، ٤٢٢، المقتضب: ٢٧٦/٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤، الأصول في النحو لابن السراج: ٢٣/٢، شرح السيرافي على سيبويه (مخطوط) ١٤٢/٢، الجمل في النحو: ١٦، التبصرة والتذكرة: ١٦٩/١ ـ ١٧٠، اللمع في العربية: ١٣٨، ١٣٩، شرح اللمع لابن برهان: ٢٠٢/١، ٢٠٣، المفصل وشرحه لابن يعيش: ٤٦/٣ ـ ٤٨، الكافية في النحو لابن الحاجب: ١٢٩، شرح الكافية للرضي: ٣٠٣/١، التصريح بمضمون التوضيح للأزهري: ٤٦٤/٣، ٤٦٥، حاشية الصبان على الأشموني: ٤٥/٣.

(٢) انظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، قسم: وظائف عطف البيان.

وأما البدل فيأتي جامداً ـ وهو الكثير فيه ـ ومشتقاً، ومع ذلك فلم يذكر النحاة له وظائف كما فعلوا مع النعت وعطف البيان. ولكن النظر في السياقات التي يصار فيها إلى البدل يبين أنّ البدل يأتي مؤدياً بلفظه أو تركيبه عدداً من الوظائف، وما أعنيه بـ«تركيبه» أنّ مقتضى بناء الكلام على خلاف ما هو الأصل فيه ـ ومنه يتولد البدل، كما عرفنا ـ هو مقام المدح أو الذم، أو التعظيم أو التحقير، أو التعريض، أو التهديد.

وإذا كان البدل يستخدم في تلك المقامات فيصح أن ننسب إليه أداء تلك الوظائف، وما شجعنا على الإقدام على ذلك إشارات عثرنا عليها في تضاعيف كلام لسيبويه، إضافة إلى عبارات مفسري ومعربي القرآن الكريم عند تناولهم لعدد من الآيات الكريمة التي جاءت فيها أساليب إبدال. ومن هنا جاء تخصيصنا قسماً من هذه الدراسة لبيان أنّ البدل يؤدي وظائف، كما أنّ النعت وعطف البيان كذلك، غير أنه يخالفهما من جهة أنه لا يؤتى به لا للتخصيص ولا للتوضيح، وذلك ما سيتضح من خلال استعراض وظائفه.

المدح والذم:

لم أعْثرْ لأحدٍ من النحاة ـ غير سيبويه ـ على ما يُفيد أنّ إفادة المدح أو الذمّ، أو نحوهما، من وظائف البدل، بلْ وجدتُ بينهم من نصَّ على عكس ذلك وهو ابن السيِّد الذي قال ـ وهو يتحدث عن أوجه انفصال النعت والبدل ـ: «.. السّابع: أنَّ النعت قد يكون منه ما يُرادُ به المدح أوِ الذّم أو الترحُّم، ولا يكون ذلك في البدل»[1].

ومِمَّنْ نصَّ على أنّه يُصار إليه لأداء تلك الوظيفة من غير النحاة، الزركشي قال: «ومن فوائد البدل التبيين على وجه المدح...»[2].

أمّا بالنسبة لسيبويه فإنَّ في تضاعيف بعض أبوابِ الكتاب، أمثلة للبدل يَدُلُّ فيها بلفظه، إذْ هو مضاف، أوْ بلفظ نعته على ذينك المعنيين. وقد

---

(١) إصلاح الخلل: ٧٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٢/٤٥٥.

تحدث سيبويه عن تلك الدلالة وبين أنها المقتضية لحركة إعرابية بعينها، وذلك في أثناء حديثه عن نصب المصادر التشبيهية، قال: «هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى... فإنّما انتصبَ هذا لأنّك مررتَ به في حال تصويت، ولم تُرِدْ أنْ تجعل الآخر صفةً للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت: له صوتٌ، عُلِمَ أنّه قد كان ثَمَّ عمل، فصار قولك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يُصوِّتُ، فحملت الثاني على المعنى... وإنْ شئتَ قُلتَ: له صوتٌ صوتُ حمار، وله خُوارٌ خُوارُ ثور، وذلك إذا جعلته صفة للصوت، ولم تُرِدْ فِعلاً ولا إضماره...»[1].

فالمقتضي لنصب هذه الأسماء في الحالة الأولى، كونها ليست من سمات المحدث عنه، بل هي سمته في ذلك المقام فقط، أي وقتَ مرور المتكلم به. فإنْ أريدت الإشارة إلى كونها من سماته الملازمة، صير إلى الرفع. والرفع على البدل[2]، والنصب على المفعول المطلق أو الحال، إنْ لم يكن المضاف إليه معرفة[3]. ومراعاةً لاختلاف الدلالة التي يختلف تبعاً لها الباب النحوي الذي تنضوي تحته تلك الأسماء، جعل سيبويه لتفصيل الحديث عن حالة الرفع باباً مستقلاً تالياً البابَ السابق. قال: «هذا بابٌ يُختارُ فيه الرفع. وذلك قوله: له علمٌ علمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء. وإنّما كان الرفعُ في هذا الوجه، لأنَّ هذه خِصالٌ تذكرها في الرجل، كالحِلم والعِلم والفضل. ولم تُرِدْ أن تُخبرَ أنكَ مررتَ به في حال تَعَلُّم ولا تَفَهُّم، ولكنّكَ أردتَ أنْ تَذْكُرَ الرجلَ بفضلٍ فيه، وأنْ تجعلَ ذلك خصلةً قد استكملها، كقولك: له حسبٌ حسبُ الصالحين؛ لأنَّ هذه الأشياء وما يشبهها، صارتْ تحليةً عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رُفِعَ

(١) الكتاب: ٣٥٥/١، ٣٥٦، ٣٦١، وانظر: شرح السيرافي: ١٠٤/٢ ـ ١٠٧، والنكت: ٣٨٨/١، ٣٩١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٠٧/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٥٦/١ ـ ٣٥٨، وشرح السيرافي: ١٠٤/٢.

الصّوت. وإنْ شئت نصبتَ فقلتَ: له عِلْمٌ عِلْمَ الفقهاء؛ كأنّك مررتَ به في حال تعلُّم وتفقُّهٍ، وكأنّه لم يستكمل أنْ يُقال له: عالم، وإنّما فرّقنا بينَ هذا وبين الصَّوت؛ لأنَّ الصوتَ علاج، وأنَّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجل، ويدلُّك على ذلك قولهم: له شَرَفٌ، وله دِينٌ، وله فَهْمٌ. ولو أرادوا أنّه يُدخلُ نفسه في الدِّين ولم يستكمل أنْ يُقال: لهُ دِينٌ، لقالوا: يتدينُ وليس بذلك، ويتشرفُ وليس له شرف، ويتفهَّمُ وليس له فَهْمٌ. فلمّا كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غيرَ علاج، بَعُدَ النَّصبُ في قولهم: له علمٌ علمُ الفقهاء. وإذا قال: له صوتٌ صوتَ حمار، فإنّما أخبرَ أنّهُ مَرَّبه وهو يُصوِّتُ صوتَ حمار. وإذا قال: له علمٌ علمُ الفقهاء، فهو يُخبرنا عمّا استقرَّ فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه، أوْ رآهُ يتعلمُ فاستدل بحسنِ تعلمه على ما عنده من العلم، ولم يُردْ أنْ يُخبرَ أنّه إنّما بدأ في علاج العلم في حال لُقيِّهِ إيّاه؛ لأنَّ هذا ليس مِمّا يُثنى به، وإنّما الثناء في هذا الموضع أنْ يُخبرَ بما استقرَّ فيه، ولا يُخبرُ أنْ أمثلَ شيء كان منه التّعلُّمُ في حال لقائه»[1]. ومِن أمثلته للصيرورة إلى الإبدال لاقتضاء مقام المدح والذّم ذلك الأسلوب، أيضاً، ما جاء في وقوله: «ومنه[2]: مررتُ برجلٍ رجلِ صدق، منسوب إلى الصلاح، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ صالح. وكذلك مررتُ برجل رجلِ سوءٍ، كأنّك قلتَ: مررت برجلٍ فاسد»[3].

وأمّا أمثلة البدل التي يدلُّ فيها على المدح أو الذّم بلفظ نعته، فقد جَعَلَ لها باباً مُستقلاً عن باب: (له علمٌ علمُ الفقهاء) وعِلّة الفصل تتضحُ من النّصّ، قال: «هذا بابُ ما يختارُ فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون عِلاجاً. وذلك إذا كان الآخرُ هو الأول. وذلك نحو قولك: له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ، لأنك إنّما أردتَ الوصف، كأنّكَ قُلتَ: له صوتٌ

(١) الكتاب: ٣٦١/١، ٣٦٢، وانظر: ٣٦٦، وشرح السيرافي: ١٠٧/٢، ١٠٨، والملخص في ضبط قوانين العربية: ٣٤٠/١، ٣٤١.

(٢) جاءت تلك الأمثلة في باب: (مجرى النعت على المنعوت... والبدل على المبدل منه): الكتاب: ٤٢١/١.

(٣) الكتاب: ٤٣٠/١، وانظر: شرح السيرافي: ١٤٦/٢.

حَسَنٌ، وإنَّما ذكرتَ الصوتَ توكيداً، ولم تُرِدْ أن تحمله على الفعل، لمَّا كان صفةً، وكان الآخر هو الأول، كما قُلتَ: ما أنت إلاّ قائم وقاعد، حملتَ الآخر على (أنتَ) لمَّا كان الآخر هو الأول... وأمَّا: له صوتٌ صوتُ حمار، فقد علمت أنَّ (صوت حمار) ليس بالصوت الأول، وإنَّما جاز لك رفعه على سَعَةِ الكلام، كما جاز لك أن تقول ما أنتَ إلّا سَيْرٌ...»[1]. هذا ونجدُ سيبويه قد نظَّرَ[2] بين وظيفة التكرير الذي تولَّد عنه أسلوب البدل في نحو: مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ، هذا رجلٌ رجلٌ صالح، وأنت العالم حقُّ العالم، وبَيْنَ وظيفة النعت في نحو: أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ، مِمَّا يُشيرُ إلى اتِّحاد الوظيفة، ووظيفة النعت في المثال إفادة المبالغة في المدح، فلا بُدَّ أنْ تكون وظيفة البدل كذلك، وذاك ـ في ظنِّيَ ـ مقصد سيبويه من التنظير، ويُلاحظ على أمثلة النصوص السابقة، تَوَلُّدُ البدل من التكرير ـ وهو ما أطلق عليه سيبويه التثنية ـ، تكرير لفظ المبدل منه، مع إضافته أو نعته.

وهناك صورٌ أخرى لإفادة المدح أو الذَّم بوساطة أسلوب الإبدال، منها ما استخرجناه من أبيات الكتاب ـ وإن لم يتحدث عنها سيبويه ـ ومنها ما جاء في أسلوب الآية الكريمة.

فمن شواهد سيبويه لإبدال النكرة من المعرفة، قول بشر بن أبي خازم[3]:

فإلى ابنِ أُمِّ أُناسٍ أرْحَلُ ناقتي ... عمرٍو فَتُبْلِغُ حاجتي أوْ تُزْحِفُ
مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوفُودُ ببابه ... عَرَفوا مَوَارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ[4]

قال النَّحاس: «حُجة في أنَّه أبدلَ (مَلِك) من (عمرو)، وهو بدل

---

(١) الكتاب: ٣٦٣/١، وانظر: ٣٦٥/١، ٤٣١، وشرح السيرافي: ١٠٨/٢، ١٤٧.
(٢) انظر: الكتاب: ١٢/٢، ١٣ ـ ٤٣١/١، وشرح السيرافي: ١٥٩/٢، ١٤٧، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢٢٤/١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩.
(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٤/٢.
(٤) الكتاب: ٩/٢.

النكرة من المعرفة. و(تُزْجِفُ): تهزل»[1]. وقال ابن السيرافي: «الشاهد فيه أنّه أبدل (ملك) من (ابن أمّ أناس)[2]، وهو بدل النكرة من المعرفة، يمدحُ بِشرُ عمروَ ابن ماء السّماء، وأمُّ أناس: بنت عوف بن مُحَلِّم بن ذُهْل بن شيبان، وأمّ جدّ عمرو بن المنذر أمّ أبيه. وقوله: (فتبلغ حاجتي) أي: تبلغ راحلتي إلى الموضع الذي أقصده، يُريدُ فتبلغ الموضع الذي فيه الملك، أوْ تُزْحَفُ الراحلة... والمزبد: النهر العظيم الجرية، الكثير الماء، الذي يَرمي بالزَّبَدِ. والغوارب: جمع غارب، يُريدُ ما علا من الماء. لا يُنزفُ: لا ينفدُ ما فيه»[3]. فمقامُ المدح هو مُقتضي الإبدال وتعدُّدِهِ، إبدال (عمرو) من (ابن أمّ أناس)، و(ملك) من (عمرو) ـ وتولّدَ البدل من التقديم والتأخير، تقديم ما حقُّه أن يكون صفة، إذ الأصل في (ابن أمّ أناس) و(ملك) أن تكونا صفتين لـ(عمرو): عمرو بن أمّ أناس الملك ـ، ثُمّ جيء بمحط المدح وهو جملة (إذا نَزَل...) إلخ، وهي في محل جرّ نعتٍ لـ(ملك). ولا يصحُّ بالنظر إلى المقام إعراب (عمرو) عطف بيان؛ إذ لولا إرادة المدح والمبالغة فيه لذكر باسمه ثُمّ جيءَ بما أُبْدِلَ منه ليكون نعتاً له وظيفتُهُ التوضيح. ومِنْ شواهد ذلك أيضاً قول الشاعر ـ وهو من أبيات سيبويه[4]:

يا مَيّ إنْ تَفقدِي قوماً ولدْتِهِمْ   أوْ تُخْلَسِيهِمْ فإنَّ الدَّهرَ خلَّاسُ
عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ   بِبَطْنِ عَرْعَرَ آبِي الضَّيْمِ عبَّاسُ

فـ(عمرو) و(عبد مناف) مرفوعان على القطع من قوله: (قوماً ولدتهم)، وذكر النحاسُ أنّ الخليل روى البيت بالنّصب على البدل[5].

---

(١) شرح أبيات سيبويه: ١٩٥، وانظر: شرح السيرافي: ٢/١٥٨.

(٢) الأصح تخريج النحاس؛ وذلك أنّ (عمرو) بدل من (ابن أمّ أناس)، و(ملك) بدل من (عمرو).

(٣) شرح أبيات سيبويه: ٢/١٥، وانظر: الإنصاف: ٢/٤٩٦، حيث استشهد به على جواز ترك صرف ما ينصرف، وهو قوله: (ابن أمّ أناس)، والخزانة: ١/١٤٩.

(٤) الكتاب: ٢/١٥، وانظر: شرح الكافية: ٢/٣٨٠.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه: ١٦١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٤٧٩، ٤٨٠، والخزانة: ٥/١٧٤، ١٧٥ ـ ١٠/٩٥، ٩٦.

وموضع استشهادنا: والذي عَهِدتُ[1].. آبي الضيم عباس. حيث خُولِفَ الأصل في بناء التركيب بتقديم الصفتين على موصوفهما هو (عباس)، ولو جيء به على الأصل فيه لقيل: عمرو وعبد مناف وعباس آبي الضيم الذي عهدت...

ومن شواهد ذلك والإبدال يُرادُ به الذّم قولُ المتلمِّس:

ولا يُقيمُ على خَسْفٍ يُرادُ به إلاّ الأذَلاّنِ عَيْرُ الحيّ والوتِدُ
هذا على الخسف مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وذا يُشَجُّ فلا يَرْثي له أحَدُ[2]

فـ(عَيْرُ الحيِّ والوتد) بدل من (الأذلان)، وهو في الأصل نعتٌ لهما. والمرادُ ذمُّ كلِّ مرتضٍ للذلِّ مُقيمٍ عليه، والتنفير من تلك الخصلة.

هذا فيما يتعلقُ بإفادة أسلوب البدل هذين المعنيين والبدل مُطابق، وقد يُفيدهما والبدل للاشتمال، كما في قول الفرزدق ـ وهو من أبيات سيبويه[3] ـ:

وَرِثْتُ أبي أخلاقَهُ عاجِلَ القِرى وعَبْطَ المهارى كُومُها وشَبَوبُها

فـ(أخلاقه) بدل من (أبي) وهو بدل اشتمال، و(عاجل القِرى) وما عُطِف عليه: (عبطَ المهارى) بدل من (أخلاقه) بدل كل، و(كومها وشبوبها) بدل مقطوع من (عبط المهارى). والمراد التَّمدُّحُ ببلوغ الغاية في باب الكرم، ولذا صار إلى أثبات أنّه صفة متوارثة، غشَّتْ ما عداها من الصفات. قال القيسي: «يجوز أن تكون (أخلاق) بدلاً على ما مضى[4]، وأمّا (عاجل القرى) فهو بدل من (أخلاقه). فإنْ قيل: إنّ (عاجل القرى)

---

(١) قال البغدادي ـ الخزانة: ١٧٥/٥: «الضمير يرجع إلى ميٍّ، وعدلَ عن خطابها وأخبر عنها باللفظ الذي يكون للغائب، أراد: الذي عهدتِ، فلمّ يستقم له».

(٢) الخزانة: ٣٥٢/٦، والتحرير والتنوير: ٦٢/١٥.

(٣) الكتاب: ١٦/٢، شرح السيرافي: ١٦٠/٢.

(٤) تعود إحالته إلى ما ذكر قبل من أنه يجوز أن يكون التقدير: ورثت من أبي أخلاقه، وعليه فلا شاهد في البيت للإبدال من البدل، وانظر في تعدية (وَرِثَ): الخزانة: ١٢١/١٠.

جوهر، وأخلاقه عَرَضٌ، وهما جنسان[1]. قيل: قد تقدم قبله ذكر الأب، وهو جوهر والبدل في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير المحذوف. ويجوز أن يكون (عاجل) هنا مصدراً، كالباطل، والفاتح، وكأنّه قال على هذا: تعجيله القِرَى، ويؤكد هذا عطفه عليه المصدر، وهو قوله: (وعبطَ المهارى). وقبله:

ومـا زالَ بـانـي الـعِـزِّ فـيـنـا وبـيـتُـهُ وفي الناس باني بيتِ عزٍّ وهادِمُهْ»[2]

وموضع استشهاد سيبويه بالبيت، رفع (كومها وشبوبها) على القطع، والجرُّ على البدل من (المهارى) جائز[3]، ووظيفته توكيد العموم المستفاد من (المهارى).

وقد صيرَ إلى الإبدال لقصد المبالغة في الذَّمِّ، والبدل مطابق معرفة من معرفة، ومحطُّ الذَّم نعتُ المبدل منه، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴿١١﴾﴾[4].

فـ﴿قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ بـدل مـن ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وذلـك مـا نـحـا إلـيـه النحاس[5]، وأبو البقاء[6]، والقرطبي[7]. وإرادة وسْمِهم بنهاية الظلم، هو ما اقتضى إيثار بناء التركيب على ذلك النحو، حيث لم يُقَلْ ـ مثلاً ـ: أنِ ائتِ قوم فرعون الظالمين[8]، أوْ: أنِ ائتِ قوم فِرْعون القومَ الظالمين. ففي التركيب عدولان، أوْ تحويلان، الأول: عن: قوم فرعون الظالمين إلى قوم

(١) انظر: نتائج الفكر: ٣٠٨.

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح: ١/٥١٠، ٥١١.

(٣) انظر: الكتاب: ٢/١٦، ١٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٦٠، ولابن السيرافي: ١/٥٠٣، ٥٠٤.

(٤) الشعراء: ١٠، ١١.

(٥) انظر: إعراب القرآن: ٣/١٧٥.

(٦) انظر: التبيان: ٢/٩٩٤.

(٧) انظر: الجامع: ١٣/٩١.

(٨) انظر: التحرير والتنوير: ١٩/١٠٣، ١٠٤.

فرعون القوم الظالمين، والثاني: عن: قوم فرعون القوم الظالمين إلى القوم الظالمين قوم فرعون.

والجمع بين هاتين الظاهرتين ـ التكرير وتقديم النعت مع ما في حيّزه ـ لا يكون إلاّ عند إرادة المبالغة. وفي ضوء ملاحظة ذلك فالأليق إعراب ﴿قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ بدلاً، لا جعلهُ عَطْفَ بيان، وهو ما ذهب إليه الزمخشريُّ حيث قال: «سَجَّلَ عليهم [بالظلم][1] بأن قدم القوم الظالمين ثمّ عطف عليهم عطف البيان، كأنَّ معنى القوم الظالمين وترجمته: قوم فرعون، وكأنهما عبارتان تعتقبان على مؤدّى واحد: إن شاء ذكرهم عبّر عنهم بالقوم بالظالمين، وإن شاء عبّر بقوم فرعون. وقد استحقوا هذا الاسم من جهتين: من جهة ظلمهم أنفسهم بالكفر، وشرارتهم، ومن جهة ظلمهم لبني إسرائيل باستعبادهم»[2]. وتابع في ذلك الفخر الرازي[3] والآلوسي[4]، ورجّحَهُ أبو حيان، قال: «﴿قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾: قيل: بدل من القوم الظالمين، والأجود أن يكون عطف بيان، لأنهما عبارتان يعتقبان على مدلول واحد؛ إذ كلٌّ واحدٍ: عطفُ البيان، وسوغه مستقلٌ بالإسناد. ولما كان ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يوهم الاشتراك، أتى عطف البيان بإزالته، إذ هو أشهر»[5]. وفي رأيي ـ والله أعلم ـ أنّه لو جيء بالتركيب على الأصل فيه، لما كان هنا إبهام يحتاجُ إزالة، وبما أنَّ الإبهام ليس ناشئاً عن الوضع، فالموضع للبدل ولا مكان لعطف البيان.

ومن صور الإبدال في مقام الذم، إبدال الظاهر من ضمير الغائب المرفوع العائد على مُظهر سابق، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم

(١) هكذا في النّصّ، وأحسب أنَّ في الكلام خطأً طباعياً، والصواب: الظلم.
(٢) الكشاف: ٣/٣٠١.
(٣) انظر: التفسير الكبير: ٢٤/١٢١.
(٤) انظر: روح المعاني: ١٩/٦٤.
(٥) البحر: ٧/٧.

مُحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾﴾[1].

فجملة: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ إلخ.. «جملة مستأنفة، ويجوزُ أن تكون عطفاً على جملة: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ إلى آخرها لأنَّ كِلتا الجملتين مسوقة لذكر أحوال تلقي المشركين لدعوة النبيّ - ﷺ - بالتكذيب والبهتان والتآمر على رفضها، فالذين ظلموا، هم المراد بالنَّاس. وواو الجماعة عائد إلى ما عاد إليه ضمائر الغيبة الرَّاجعة إلى ﴿لِلنَّاسِ﴾[2]. وليست جملة: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ عطفاً[3] على جملة: ﴿ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾؛ لأنَّ مضمونها ليس في معنى التقييد لما يأتيهم من ذكر»[4]. و﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بدلٌ من الواو في ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾، وجملة: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ إلخ، بدل من ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ بدل جملة من مفرد بمعناها[5]، وهو بدل بعض إن كانت الأقوال الأخرى المحكية: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٥﴾﴾[6] صادرةً عن جماعة غير السابقة، وإنْ كانت صادرةً عن هؤلاء، فالبدلُ مُطابق.

وفحوى تلك النجوى هو ما استدعى وسمَهُمْ بالظلم، والمراد به هنا معناه اللُّغوي وهو مجاوزة الحقّ[7]؛ إذ هُم مع غفلتهم وإعراضهم ولعبهم واستيلاء اللهو على قلوبهم وتجدده بتجدد ما يستدعي الانعتاق من ربقته واقتلاع جذوره، اجترؤوا على الحكم على ما يأتيهم به النبيّ - ﷺ - من الذكر، فوصفوه بما حكته عنهم الآيات. وهذه جناية خاصة تُضاف إلى

---

(١) الأنبياء: ١ - ٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٩٨/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٢٦٧/١١.

(٣) جعلها معطوفة على (استمعوه) السيرافي: ١٧٣/٢.

(٤) التحرير والتنوير: ١٢/١٧.

(٥) انظر: الكشاف: ١٠٢/٣، ومغني اللبيب: ٥٩٤، وشرح التصريح على التوضيح: ١٦٢/٢، ١٦٣، وشرح التسهيل: ٣٤٠/٣، والفتوحات: ١١٩/٣.

(٦) الأنبياء: ٥.

(٧) انظر: المفردات: ٣١٥، ومنتخب قرة العيون النواظر: ١٧٣، وتحفة الأريب: ١٧٧.

جناياتهم المعتادة. ومِمّا يُرجّحُ أنّ وسمهم بالظلم مَنْشَؤُهُ جَمْعُهُم المُتضادَيْنِ، وهما التطاول إلى الحكم مع فقدان أدنى قدرٍ من الأهليّة له، أنَّ الآيات التي جاءتْ واصفةً موقف فرعونَ وقومه مِمّا جاءهم به موسى ـ عليه السلام ـ من الآيات، أشارتْ إلى تناجيهم في أمر إبطال ما جاءهم به، ولم يُؤتَ فيها باسم ظاهر بعد الضمير، كما في هذه الآية، وتلك الآيات: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ۝٦٢ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ۝٦٣﴾[١]. فقد «تفرّعَ على موعظة موسى، تنازعهم الأمرَ بينهم، وهذا يُؤذن بأنَّ منهم مَنْ تركتْ فيه الموعظة بعض الأثر، ومنهم مَنْ خشي الانخزال؛ فلذلك دعا بعضُهم بعضاً للتشاور فيما يصنعون»[٢].

وقد أوصل المعربون الأوجه في ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ إلى تسعةٍ، مُرَجّحاً بعضُهم البدلية، وذكر النحاس ستّةً من تلك الأوجه، قال: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ولمْ يقُلْ: وأسرُّوا النجوى، والفعل مُتقدمٌ، لأنَّ الفعل إذا تقدم الأسماءَ وُحّدَ، وإذا تأخر ثُنّي وجُمِعَ للضمير الذي فيه، فكيف جاء هذا متقدّماً مجموعاً؟ ففيه ستة أقوال: يكون بدلاً من الواو، وعلى إضمار مبتدأ، ونَصْباً بمعنى أعني، وأجاز الفرّاء[٣] أنْ يكون خفضاً، بمعنى: اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم، وأجاز الأخفش[٤] أنْ يكون على لغة مَنْ قال: أكلوني البراغيثُ[٥]، والجواب السّادس أحسنها، وهو أن يكون التقدير: يقول الذين ظلموا، وحُذفَ القول مثل: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾[٦]. فالدليل على صحة هذا الجواب، أنَّ بعده ﴿هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾، فهذا الذي قالوه»[٧]. وقال أبو حيّان: «وجَوّزوا في إعراب

---

(١) طه: ٦٢، ٦٣.

(٢) التحرير والتنوير: ١٦/٢٥٠.

(٣) معاني القرآن: ٢/١٩٨، وهو قد ذكر وجه البدل أيضاً.

(٤) معاني القرآن: ٢/٦٣٢، والوجه الثاني الذي ذكره: أن يكون خبر مبتدأ محذوف.

(٥) نسب أبو عبيدة هذا القول إلى أبي عمرو الهذلي: مجاز القرآن: ٢/٣٤ ـ ١/١٧٤.

(٦) الرعد: ٢٣.

(٧) إعراب القرآن: ٣/٦٤، وانظر: التبيان: ٢/٩١١.

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ وجوهاً: الرفعُ والنَّصبُ والجرُّ، فالرَّفع على البدل من ضمير ﴿أَسَرُّوا۟﴾ إشعاراً بأنَّهم الموسومون بالظُّلم الفاحش فيما أسرُّوا به، قاله المبرِّد، وعزاه ابن عطيَّة[١] إلى سيبويه[٢]. أوْ على أنَّه فاعل، والواو في ﴿أَسَرُّوا۟﴾ علامة للجمع، على لغة أكلوني البراغيث، قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما. قيل: وهي لُغة شاذَّة، قيل: والصحيح أنَّها لُغةٌ حسنة، وهي مِنْ أزد شنوءة، وخُرِّج عليه قوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٣]، وقال شاعرهم:

يَلُومونني في اشتراءِ النَّخيـ ـلِ أهلي وكُلُّهُمُ ألْوَمُ

أوْ على أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مُبتدأ و﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ خبره[٤]، قاله الكسائيُّ، فقُدِّمَ عليه، والمعنى: وهؤلاء أسرُّوا النجوى، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلاً على فعلهم أنَّه ظُلم، أو على أنَّه فاعلٌ بفعل القول وحُذِفَ، أي: يقول الذين ظلموا، والقول كثيراً ما يُضمر، واختاره النحاس،... وقيل[٥]: التقدير: أسرَّها الذين ظلموا. وقيل: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، والنَّصبُ على الذَّم، قاله الزجاج[٦]، أو على إضمار أعني، قاله بعضهم. والجرُّ على أن يكون نعتاً للناس، أو بدلاً في قوله: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾، قاله الفراء، وهو أبعد الأقوال»[٧].

وتلك الأوجه مردودةٌ جميعها إلاَّ البدل؛ وفاءً بحقِّ المعنى، وهذا البدل ليس مُفسِّراً للضمير ـ أيْ إنَّ المسألة ليست من باب الإضمار قبل

(١) المحرر الوجيز: ١٢٢/١١.
(٢) الكتاب: ٤١/٢.
(٣) المائدة: ٧١.
(٤) انظر: شرح الكافية: ٢٥٨/١.
(٥) انظر: المحرر الوجيز: ١٢٢/١١.
(٦) ما ذهب إليه الزجاج ـ معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٤/٣ ـ هو أنَّ الرفع على الذَّم والنصب على معنى أعني.
(٧) البحر: ٢٩٦/٦، ٢٩٧، وانظر: الكشاف: ١٠٢/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٠١/١ ـ ٢٠٣، والجامع: ٢٦٨/١١، ٢٦٩، وروح المعاني: ٨/١٧.

الذكر، كما في: ضربتُهُ زيداً ـ؛ لأنّ الواو في ﴿أَسَرُّوا﴾ عائدة إلى ما عادتْ إليه ضمائر الغيبة السابقة عليها، وهو كلمة ﴿ٱلنَّاسِ﴾. وسيبويه لم يُعربها إلاّ بدلاً، قال: «واعلم أنَّ من العربِ مَنْ يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتّاء التي يُظهرونها في (قالت فُلانة)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولــكــنْ دِيــافِــيٌ أبــوه وأُمُّــهُ   بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ

وأمّا قوله ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، فإنّما يجيءُ على البدل، وكأنّه[1] قال: انطَلَقُوا، فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فُلان، فقوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا، فيما زعم يُونس»[2]، وكذلك فَعَلَ المبردُ على ما عزاهُ إليه أبو حيّان[3]. أمّا السيرافي[4]، فقد جوَّز فيه إلى جانب البدليّة أنْ يكون فاعلاً، والواو علامة للجمع، والزجاج وإنْ كان جوَّز فيه غير البدلية، فإنّه رأى البدل أجود، قال: «في ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى﴾ قولان: أجودهما أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ في موضع رفع بدلاً من الواو مِنْ ﴿أَسَرُّوا﴾ ومُبيِّناً على معنى الواو، والمعنى: إلاّ استمعوهُ وهُمْ يلعبون وأسَرُّوا النجوى، ثُمَّ بَيَّنَ من هؤلاء، فكان بدلاً من الواو. ويجوز أن يكونَ رفعاً على الذَّمِّ، على معنى: هم الذين ظلموا. ويجوز أنْ يكونَ في موضع نصبٍ، على معنى: أعني الذين ظلموا»[5].

كما صير إلى إبدال الفعل المثبت من المنفي لغرض المبالغة في الذَّمْ في قوله تعالى:

﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى

(١) بيّنا فيما سبق أعلاه أنّ الإبدال هنا ـ في رأينا ـ ليس من هذا الباب.
(٢) الكتاب: ٢/٤٠، ٤١.
(٣) انظر: البحر: ٦/٢٩٧.
(٤) انظر: شرح السيرافي: ٢/١٧٣.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٨٣، ٣٨٤.

بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٧﴾﴾[1].

قال الزمخشري: «وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بدلٌ من قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾. وفي هذا الإبدال من النكتة: أنّه أبدله منه وجعله بحيثُ يقومُ مقامه ويَسُدُّ مَسَدَّه؛ ليعلمكَ أنّهُ لا فَرْق بين عدم العلم الذي هو الجهل، وبينَ وجود العلم الذي لا يتجاوز الدنيا، وقوله: ﴿ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: يُفيدُ أنَّ للدنيا ظاهراً وباطِناً، فظاهرها ما يعرفهُ الجُهّالُ من التمتع بزخارفها والتَّنعُّم بملاذّها، وباطنها وحقيقتها أنّها مجازٌ إلى الآخرة يُتزوَّدُ منها إليها بالطّاعة والأعمال الصالحة، وفي تنكير الظاهر: أنّهم لا يعلمون إلاّ ظاهراً واحداً من جملة الظواهر»[2]، ففي التنكير تقليل لمعلومهم، وتقليلهُ يُقرِّبه من النفي حتّى يُطابِقَ المبدلَ منه[3]. فالسِّياق «يُشعِرُ بذمّ حالهم، ومحطُّ الذّم هو جملة: ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾. فأمّا معرفة الحياة الدنيا فليست بمذمومة، لأنَّ المؤمنين كانوا أيضاً يعلمون ظاهر الحياة الدنيا، وإنّما المذموم أنَّ المشركين يعلمون ما هو ظاهرٌ من أمور الدنيا ولا يعلمون أنَّ وراء عالم المادَّة عالماً آخر هو عالم الغيب. وقد اقتُصِرَ في تجهيلهم بعالم الغيب على تجهيلهم بوجود الحياة الآخرة اقتصاراً بديعاً حصلَ به التَّخلُّص مِنْ غَرض الوعد بنصر الرُّوم على غرضٍ أهمّ وهو إثبات البعث، مع أنّه يستلزم إثبات عالم الغيب ويكونُ مِثالاً لجهلهم بعالم الغيب، وذمّاً لجهلهم به بأنّه أوقعهم في ورطة إهمال رجاء الآخرة وإهمال الاستعداد لما يقتضيه ذلك الرجاء، فذلك موقع قوله: ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾... وجملة: ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ﴾... يجوز أن تجعلها عطفاً على جملة: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، فحصَلَ الإخبارُ عنهم بِعِلمِ أشياء وعدم العلم بأشياء. ولك أنْ تجعل جملة:

(١) الروم: ٢ ـ ٧.

(٢) الكشاف: ٤٦٨/٣، وانظر: البحر: ١٦٣/٧، والتحرير والتنوير: ٥٠/٢١.

(٣) الانتصاف بهامش الكشاف: ٣٦٨/٣.

﴿وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ﴾ إلخ. . . في موقع الحال، والواو واو الحال، وعُبِّرَ عن جهلهم الآخرةَ بالغفلة كناية عن نهوض دلائل وجود الحياة الآخرة لو نظروا في الدلائل المقتضية وجود حياة آخرة، فكان جهلهم بذلك شبيهاً بالغفلة؛ لأنّه بحيثُ ينكشف لو اهتمُّوا بالنّظر، فاستُعيرَ له ﴿غَٰفِلُونَ﴾ استعارة تبعية»[1]. وقد ارتضى عدَّ الجملة بدلاً بالإضافة إلى الزمخشري ـ من الذين أعربوها وهم قِلّة ـ أبو حيّان[2]، والآلوسي[3]، غير أنّه رأى الاستئناف قد يكون أظهر.

والإبدال في الآية نظير الإبدال في قول العرب[4]: ما أنت بشيء إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به، وفي قول الشاعر[5]:

يا ابنَيْ لُبينى لستُما بيدِ   إلاّ يداً ليسَتْ لها عَضُدُ

حيثُ أُبدلَ المثبتُ من المنفي، والمصحِّحُ في الموضعين، النعت: (لا يعبأ به)، (ليسَتْ لها عَضُدُ).

التعظيم:

يُستفادُ معنى التعظيم من تراكبِ عددٍ من الصفات المحمودة في شيء أو شخصٍ، ومن كونها مشهورة فيه أو مُنزَّلة تلك المنزلة، وإرادة الإشارة إلى ذلك المعنى في باب النعت، هي مُقتضى العدول عن الأصل فيه، وهو موافقة النعت للمنعوت في الحركة الإعرابية، بأنْ يُصار إلى القطع؛ إذ يُعدُّ أحد القرائن السياقيّة التي تفيد مع غيرها ثبوت ذلك المعنى للمحدَّث عنه، وقد خصَّص سيبويه للحديث عن أداء هذا المعنى بواسطة قطع حركة النعت عن المنعوت، باباً، قال فيه: «هذا بابُ ما ينتصبُ على التعظيم والمدح،

---

(١) التحرير والتنوير: ٢١/٥٠.
(٢) انظر: البحر: ٧/١٦٣.
(٣) روح المعاني: ٢١/٢٢.
(٤) الكتاب: ٢/١٣٦.
(٥) السابق: ٢/٣١٧، وانظر: المساعد على التسهيل: ٢/٤٢٧.

وإنْ شئت جعلته صفةً فجرى على الأول...»[1].

ونُبينُ هنا أنَّ هذا المعنى يُتوصَّلُ إلى إثباته للمحدَّث عنه بواسطة أسلوب البدل، كما يتمُّ تحقيق ذلك بواسطة أسلوب النعت.

وقد أدّى الإبدال مُنضماً إليه غيره من الوسائل التركيبية دوره في التعظيم والتنويه برفعة شأن المحدَّث عنه في مواضع عديدة من القرآن الكريم، نجتزيء منها باثنين: الأول في قوله تعالى:

﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[2].

ففي الآيتين الكريمتين إبدالان صِيرَ إليهما لإفادة عظمة أمر هذا البيت، وليس ذلك فحسب، بل إنَّ الناظر في بناء السياق من بدايته، يجدُ فيه صوراً أخرى من صور العدول عن الأصل، صِيرَ إليها تحقيقاً لهذا المعنى، يُضاف إلى ذلك إيحاءات الألفاظ: (أول)[3]، (بكّة)[4]، (مُبارك)[5]، والبناء للمفعول في ﴿وُضِعَ﴾، وصيغة المصدر والعموم في متعلقه: ﴿وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾. وأول ما يُطالعنا من صور العدول عن الأصل في بناء السياق: جَعْلُ ما حقُّهُ أنْ يكون خبراً ـ لأنه نكرة ـ اسماً لـ﴿إِنَّ﴾، وجعل المعرفة خبراً لها مع حذف المنعوت لدلالة السياق، إذ تقدير الكلام: إنَّ البيت الذي ببكة لأولُ بيتٍ وُضِعَ للناس، قال السمينُ: «﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾: خبر

(١) الكتاب: ٦٢/٢، وانظر: ١٤٩ ـ ١٥٣.
(٢) آل عمران: ٩٦، ٩٧.
(٣) انظر في دلالة أول في اللغة وما يُرادُ به في هذا السياق: معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٥/١، ٤٤٦، والمفردات: ٣١، ٣٢، والبحر: ٥/٣، والتحرير: ١٢/٤ ـ ١٤.
(٤) انظر في دلالة هذا الاسم الذي رشحته لهذا الموقع دون (مكة)، أو غيره: مجاز القرآن: ٩٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٤٥/١، والفريد: ٦٠٤/١، ٦٠٥، والتحرير والتنوير: ١٢/٤، ١٣.
(٥) انظر: البحر: ٦/٣، والدر المصون: ٣١٦/٣، وروح المعاني: ٥/٤، والتحرير والتنوير: ١٦/٤.

﴿إِنَّ﴾[1]، وأخبر هنا بالمعرفة وهو الموصول عن النكرة وهو ﴿أَوَّلَ بَيْتٍ﴾؛ لتخصيص النكرة بشيئين: الإضافة والوصف بالجملة بعده، وهو جائز في باب﴿إِنَّ﴾، ومن عبارة سيبويه: (إنَّ قريباً منك زيدٌ) لمّا تخصَّص (قريباً) بوصفه بالجارّ بعده، ساغ ما ذكرته لك، وزاده حُسناً هنا كونه اسماً لـ﴿إِنَّ﴾، وقد جاءت النكرة اسماً لـ﴿إِنَّ﴾ وإنْ لم يكُنْ تخصيص، قال:

وإنَّ حراماً أنْ أسُبَّ مُجاشِعاً بآبائيَ الشُّمّ الكرامِ الخَضارِمِ»[2]

ومن صور العدول أنّه: «عُدِل عن تعريف البيت باسمه العلم بالغلبة، وهو الكعبة، إلى تعريفه بالموصوليّة، بأنّه الذي ﴿بِبَكَّةَ﴾؛ لأنَّ هذه الصّلة صارت أشهرَ في تعيُّنِهِ عند السّامعين؛ إذ ليس في مكّة يومئذٍ بيتٌ للعبادة غيره، بخلاف اسم الكعبة فقد أُطْلِقَ اسم الكعبة على القُلَّيْس الذي بناهُ الحبشةُ في صنعاء لدين النّصرانيّة»[3]. ثُمَّ جيء بالحالين المتعاطفتين: ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾، وهما حالان مُلازمتان تفيدان رفعة الشأن واستمراريتها. ثُمّ الإبدال في قوله: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾، حيث بُني التركيب على التقديم والتأخير مِمّا نشأ عنه اجتماع خصيصتين من خصائص البدل: الإجمال ثُمّ التفصيل، والإبهام ثُمّ التفسير. والمقدم هنا ﴿ءَايَاتٌ﴾، أصله حال لا نعت، وهي حال مُلازمة نُعِتَتْ بما يُقرِّرُ أمرَ كونها كذلك: ﴿بَيِّنَاتٌ﴾. وهذا التقديم مع التنكير أفاد - بالإضافة إلى ما سبق - تكثير الآيات وتعظيم أمرها،وهو ما لا يُستفادُ من التركيب لو جيء به على أصله: فيه مقامُ إبراهيم ومَنْ دَخَلَهُ كان آمناً، آياتٍ بيّناتٍ؛ إذ التركيب على هذا النحو يُفيد انحصار الآيات فيما ذُكر، ومع التقديم يَصِحُّ أنْ يكون المفسَّرُ بعضَ الآيات، وإنّما نُصَّ على هاتين الآيتين لِتعلُّقِ أحكام تعبُّدية، وسلوكيّة بهما: كالصلاة خلف المقام، وحرمة قاصده تقرباً؛ قال ابنُ عطيّة: «والمترجِّحُ عندي أنَّ المقام وأَمْنَ الدّاخِلِ جُعِلا مِثالاً مِمّا في حرم الله من

---

(1) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤١٥/١، إعراب القرآن للنحاس: ٣٩٥/١.

(2) الدُّر المصون: ٣١٤/٣، وانظر: البحر: ٦/٣، ومغني اللبيب: ٥٨٩، ٧٤٦.

(3) التحرير والتنوير: ١٣/٤.

الآيات، وخُصّا بالذّكر لِعظمهما وأنّهما تقومُ بهما الحجّة على الكفّار؛ إذ هُمْ مُدْركون لهاتين الآيتين بحواسهم...»[1]. وما كانَ بهذه المنزلة عند الله فحقيق بالناس جميعهم أنْ يقصدوه، فلا يتقاعسُ عن ذلك مُتقاعِسٌ ولا يتخلف متخلف، إلاّ أنَّ رحمة الله عباده، رفعت ذلك الوجوب عن غير المستطيع منهم، وإرادة الإشارة إلى هذا المعنى، هو مُقتضى[2] الصيرورة إلى التعميم ثُمّ التخصيص[3] بإبدال: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ...﴾ مِنْ ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، ثُمَّ التعقيب بقوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. قال الطاهر بن عاشور: «﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ...﴾ إلخ: حُكمٌ أُعْقِبَ به الامتنان؛ لِما في هذا الحكم من التنويه بشأن البيت، فلذلك حَسُنَ عطفه، والتقدير: مُباركاً، وهدىً، وواجباً حجُّه. فهو عطفٌ على الأحوال»[4]. وقال السمين: «وقد جيء في هذه الآية بمبالغاتٍ كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾: يعني أنّه حقٌّ واجبٌ عليهم لله في زمانهم لا ينفكّون عن أدائه والخروج عن عهدته. ومنها أنّه ذكر ﴿ٱلنَّاسِ﴾ ثُمّ أبدلَ منهم ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وفيه ضربان من التأكيد: أحدهما: أنّ الإبدال تثنية للمراد وتكريرٌ له، والثاني: أنّ التفصيل بعد الإجمال والإيضاح بعد الإبهام، إيرادٌ له في صورتين مختلفتين، قاله الزمخشري[5]...»[6].

(١) المحرر الوجيز: ٣/١٦٥، ١٦٦، وانظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/٤٤٦، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٣٩٦، والكشاف: ١/٣٨٧، ٣٨٨، والبحر: ٣/٨ ـ ١٠.

(٢) انظر في سبب نزول الآية: معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٤٧، والكشاف: ١/٣٩١، والبحر: ٣/١٠.

(٣) ذهب ابن برهان ـ شرح اللمع: ١/٢٣١ ـ إلى أنّ (مَن استطاع) بدل من الناس، مطابقاً، وحجته أنّ الله لا يكلف الحج من لا يستطيعه، وبذلك يكون المراد بالناس بعضهم، أي أنّ (الناس) هنا عامٌّ أُريدَ به خاص، وانظر: البرهان: ٤٥٧، ٤٥٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/١٥٧، وشرح الكافية: ٢/٧٨.

(٤) التحرير والتنوير: ٤/٢١.

(٥) الكشاف: ١/٣٩٠.

(٦) الدر المصون: ٣/٣٢٣، ٣٢٤.

واستناداً إلى مقتضى المعنى أولاً، ومقتضى الصناعة ثانياً، أوجب الزجاجيُّ والسُّهيليُّ جعل ﴿مَنِ﴾ بدلاً، لا غير. قال السُّهيليُّ: «و﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾: مبتدأ خبره في أحد المجرورين قبله، والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾؛ لأنّه وجوبٌ، والوجوبُ متعدٍّ بعلى[1]... وأمّا ﴿مَنِ﴾ فهي بدل كما ذكره[2]. وقد استهوى طائفة من الناس، القول بأنّها فاعل بالمصدر[3]، كأنّه قال: أنْ يَحُجَّ البيتَ مَنِ استطاع، وهذا القول يضعف من وجوه: أحدها: من جهة المعنى، وهو أنَّ الحجَّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويلُ ما ذكروه لكان فرض كفاية، فإذا حجَّ المستطيعون بَرِئتْ ذِمَمُ غيرهم، وفرغتْ ساحتهم عن التكليف، وليس الأمرُ كذلك، بل الحجُّ فَرْضٌ على جميع الناس، حَجَّ المستطيعون أو قعدوا، ولكنّه عُذِرَ بعدم الاستطاعة إلى أنْ توجَدَ الاستطاعة، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: واجبٌ على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد؛ فإذا جاهدت تلك الطائفة سقطَ وجوب الجهاد عن الباقين، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين بخلاف الحجِّ. ومِمّا يَضْعُفُ به ذلك القول، أنَّ إضافة المصدر إلى الفاعل ـ إذا وُجِدَ المفعول ـ أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يُعدَلُ عن هذا الأصل إلاّ بدليل منقول[4] أو معقول، فلو

---

(١) مِمَّنْ جعل الخبر قوله: (لِلَّهِ)، أبو حيان ـ البحر: ١٠/٣، قال: «﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ مبتدأ، وخبره في المجرور الذي هو ﴿وَلِلَّهِ﴾، و﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ متعلق بالعامل في الجار والمجرور الذي هو خبر. وجوَّز أن يكون ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ حالاً، وأن يكون خبر الحج. ولا يجوز أن يكون ﴿وَلِلَّهِ﴾ حالاً؛ لما يلزم في ذلك من تقدمها على العامل المعنوي».

(٢) ضمير الفاعل يعودُ على الزجاجي، وقد ذكر ذلك في الجمل: ٢٥، وذهب إلى أنها بدل، أستاذه الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٧/١، والنحاس: إعراب القرآن: ٣٩٦/١، والمبرِّد: الكامل: ١٨/٣.

(٣) نسب ذلك إلى ابن السيد، ابن هشام: مغني اللبيب: ٦٩٤.

(٤) ذكر ابن هشام ـ المغني: ٦٩٤، ٦٩٥ ـ أنَّ إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل، جائزة في النثر، إلاّ أنّها قليلة، واستشهد لذلك بحديث، كما استشهد لوقوعها في الشعر، حيث لا ضرورة، ونسب إجازة ذلك إلى الكوفيين، ابن أبي الربيع: البسيط: ٤٠٣/١، ٤٠٤، وانظر: التصريح على التوضيح: ١٥٧/٢.

كان ﴿وَمَن﴾ هو الفاعل لأُضِيفَ المصدرُ إليه...»[1].

هذا، وقد أعرضَ عددٌ من المعربين[2] عن إعراب ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وما عُطِفَ عليه بدلاً؛ لعدم استيفائه عِدَّةَ المبدل منه، ولا غُبار على وجه البدليّة، على ما بُيِّنَ من تنزيل هاتين الآيتين منزلة مجموعة من الآيات، ويُرجِّحُهُ اشتهار أمرهما عند المخاطبين حتى لتنساق الأذهان إليهما عند ذكر الآيات. قال السمين: «قوله: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾: فيه أوجه: أحدها: أنْ ﴿مَّقَامِ﴾ بدل[3] من ﴿ءَايَٰتٌ﴾، وعلى هذا يقال: إنَّ النحويين نصُّوا على أنّه متى ذكر جمعٌ، لا يبدل منه إلاَّ ما يُوفيْ بالجمع... فإن لم يُوفِ، قالوا: وجب القطع عن البدلية، إمّا إلى النصب بإضمار فعل، وإمّا إلى الرفع على مبتدأ محذوف الخبر، وهذا الإشكال أيضاً وارد على قول من جعله خبر مبتدأ محذوف، أي: هي مقام إبراهيم: كيف يخبر عن الجمع باثنين؟...»[4]، ولم يرتضِ الزمخشري[5] فيه غير البدلية، وإن كان أطلق على البدل ـ في هذا الموضع وغيره ـ عطف البيان، ومرجع ذلك ـ كما ذكر ابن هشام[6] ـ السهو، أو التسامح في العبارة، كما كان يفعل سيبويه حيث سمّى التوكيد صفةً وعطف البيان كذلك.

---

(١) نتائج الفكر: ٣٠٩، ٣١٠، هذا ونُسِبَ إلى الكسائي أنه جعل (مَنْ) مبتدأ، انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٩٦/١١، والبسيط: ٤٠٤/١، ومغني اللبيب: ٦٩٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤١٥/١، وقد جعلها مُبتدأ محذوف الخبر، وكذلك فعل أبو البقاء، انظر: التبيان: ٢٨١/١، أما الزجاج فقد جعلها خبر مبتدأ محذوف: معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٦/١.

(٣) ذكر النحاس أنه حُكي عن المبرد إعرابه ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ بدلاً: إعراب القرآن: ٣٩٥/١، ٣٩٦، وقد جوَّز ابنُ عقيل ـ المساعد على التسهيل: ٤٣٩/٢ ـ البدلية مع عدم الاستيفاء؛ على نية معطوف محذوف، مستدلاً برواية النصب لقوله ـ ﷺ ـ: «اجتنبوا السبع الموبقات: الشركَ بالله والسحرَ».

(٤) الدر: ٣١٧/٣، وانظر: البحر: ٨/٣، ٩.

(٥) الكشاف: ٣٨٧/١، وانظر: الفريد: ٦٠٦/١.

(٦) انظر: مغني اللبيب: ٥٩٤، ٧٤٨.

والموضع الآخر، الذي جيء فيه بالإبدال ـ منضماً إليه وسائل أخر ـ لإفادة التعظيم، قوله تعالى:

﴿طه ① مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ② إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ③ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ④ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ⑤ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ⑥﴾[1].

ففي الآيات إبدالان: إبدال ﴿تَذْكِرَةً﴾ عن موضع ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾، وإبدال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ من الاسم الموصول في ﴿مِّمَّنْ . . . خَلَقَ﴾ على قراءة الجرّ، وهو كذلك على قراءة الرَّفع؛ إذ الرفع على القطع، والقطع هنا عن البدل. والمعظَّمُ أمرُهُ في هذا السياق وظيفة القرآن، وبيان ذلك يقتضي بيان أسباب نزول هذه الآيات. جاء في البحر: «كان عليه السلام يراوح بين قدميه، يقوم على رجل، فنزلت قاله عليٌّ. وقال الضحاك: صلَّى ـ عليه السلام ـ هو وأصحابه فأطال القيام لمَّا أُنزِلَ عليه القرآن، فقالت قريش: ما أُنزِلَ عليه إلا ليشقى. وقال مقاتل: قال أبو جهل والنضر والمُطعم: إنك لتشقى بترك ديننا، فنزلت. ومناسبة هذه السورة لآخر ما قبلها أنه تعالى لمَّا ذكر تيسير القرآن بلسان الرسول ـ ﷺ ـ أي: بلغته، وكان فيما علَّلَ به قوله: ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾[2]، أكد ذلك بقوله: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ② إِلَّا تَذْكِرَةً﴾، والتذكرة: هي البشارة والنذارة، وأنَّ ما ادَّعاهُ المشركون من إنزاله للشقاء ليس كذلك، بل إنَّما أُنزِلَ تذكرة»[3].

وقال الزمخشري ـ مفسراً المراد بالشقاء هنا ـ: «﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾: لتتعب بفرط تأسُّفِكَ عليهم وعلى كفرهم، وتحسُّرهم على أن يؤمنوا، كقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[4]. والشقاء يجيء في معنى التعب، ومنه المثل: أشقى من

---

(١) طه: ١ ـ ٦.

(٢) مريم: ٩٧، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ٦٢٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٥٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٢/٣، ٣٣، والجامع: ١٦٩/١١، والبحر: ٢٢٦/٦، وروح المعاني: ١٥٣/١٦.

(٣) ٢٢٤/٦، وانظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٩/٣، والكشاف: ٥٠/٣، ٥١.

(٤) الكهف: ٦، وانظر: الشعراء: ٣.

رائض مُهْر. .»[1]. وقال الطاهر: «والشقاء: فرطُ التعب بعملٍ أو غمٍّ في النفس، قال النابغة:

إلاّ مقالة أقوامٍ شَقِيتُ بهم ... كانتْ مَقالتُهمْ قَرْعاً على كَبِدِي»[2].

ولأجل إبطال تلك المقولات من أولئك وغيرها من غيرهم، مع الإشارة إلى أنّه ليس فيما جاء به القرآن من تكاليف، تكليف للنفوس فوق طاقتها، أو مُدافعةً بينها وبين الفطرة التي فُطرت عليها، بُني التركيب على نحوٍ يستغرق النفيُ فيه كُل المحتملات؛ إذ «وقوع فعل ﴿أَنزَلْنَا﴾ في سياق النفي يقتضي عموم مدلوله؛ لأنّ الفعل في سياق النفي بمنزلة النكرة في سياقه، وعموم الفعل يستلزم عموم متعلقاته من مفعول ومجرور، فيعم نفي جميع كلّ إنزال للقرآن فيه شقاء له، ونفي كل شقاء يتعلق بذلك الإنزال، أي: جميع أنواع الشقاء، فلا يكون إنزال القرآن سبباً في شيء من الشقاء للرسول - ﷺ - وأول ما يراد منه هنا، أسفُ النبيّ - ﷺ - من إعراض قومه عن الإيمان بالقرآن»[3]. وذلك هو سِرّ بناء الكلام على التقديم والتأخير، إذ لولا مزيد الاهتمام بنفي هذا المعنى، لقيل: ما أنزلنا عليك القرآن إلاّ تذكرةً، لا لتشقى. وهذا هو الوجه المختار عندنا من الوجهين اللذين خرّجه عليهما أبو عبيدة، وهما التقديم، أو الحذف، قال: «﴿مَآ أَنزَلْنَا. . .﴾ إلخ: مجازه مجاز المقدَّم والمؤخَّر، وفيه ضمير، وله موضعٌ آخر من المختصر الذي فيه ضمير: ما أنزلنا عليك القرآن إلاّ تذكرةً لمن يخشى، لا لتشقى. والموضع الآخر: ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، وما أنزلناهُ إلاّ تذكرةً»[4]. وهو أيضاً سِرُّ اختيار كلمة: ﴿تَذْكِرَةً﴾ - دون ما عداها من الألفاظ التي استُخدمتْ في السِّياقات الأخرى، كالإنذار ونحوه -؛

---

(1) الكشاف: ٣/٥٠، وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/١٦٨، والفتوحات: ٣/٨١، وروح المعاني: ١٦/١٤٩.

(2) التحرير والتنوير: ١٦/١٨٤، وانظر: المفردات: ١٨٠.

(3) التحرير والتنوير: ١٦/١٨٤، ١٨٥.

(4) مجاز القرآن: ٢/١٥.

إذ التذكرة: «خُطورُ المنسيّ بالذِّهنِ، فإنَّ التوحيد مُستقرٌ في الفطرة، والإشراك مُناف لها، فالدعوة إلى الإسلام، تذكير لما في الفطرة، أو تذكير لملة إبراهيم»[١]. «وخُصَّ الخاشي بالذكر، مع أنَّ القرآن تذكرةٌ للناس كلهم؛ لتنزيل غيره منزلة العدم، فإنَّه المنتفع به»[٢].

وعلى ما بُيِّنَ فالأوفقُ للنَّظم جعلُ الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا تَذۡكِرَةً﴾ مُتَّصلاً، وهو ما يشيرُ إليه صنيعُ جمع من المعربين المتقدمين، حيث أعربوا ﴿تَذۡكِرَةً﴾ بدلاً من مَحلّ ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾. قال الفراء: «وقوله: ﴿إِلَّا تَذۡكِرَةً﴾: نصبه على قوله: وما أنزلناه إلاّ تذكرةً»[٣]. وقال الأخفش: «وقال: ﴿إِلَّا تَذۡكِرَةً لِّمَن يَخۡشَىٰ ۝٣﴾: بدلاً من قوله: ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾، فجعله: ما أنزلنا عليك القرآن إلاّ تذكرةً»[٤]. ونقل النحاس عن الزجاج ذلك الوجه أيضاً، قال: «﴿إِلَّا تَذۡكِرَةً﴾: قال أبو إسحاق: هو بدل من (تشقى)، أيْ: ما أنزلنا إلاّ تذكرةً. قال أبو جعفر: وهذا وجهٌ بعيد، والقريب أنّه منصوبٌ على المصدر، أو مفعول لأجله»[٥]. وبيَّنَ القرافيُّ الكيفية التي يصحُّ بها وجه البدل، إذ جعله استثناءً من الأسباب التي لم يُنطقْ بها، وعليه يكون التقدير: ما أنزلنا عليك القرآن لسببٍ من الأسباب ـ كالإشقاء ـ إلاّ لسبب التذكرة. وبذلك يكون الاستثناء مُتَّصِلاً لحصول شرائطه، وهي الاستثناء من الجنس، والحكم بالنقيض على ما بعد ﴿إِلَّآ﴾[٦].

ومِمَّنْ ذهب إلى جعل الاستثناء منقطعاً، الزمخشريُّ[٧]، والجلالانِ[٨]، والآلوسي[٩]. وقد ضَعَّفَ ما ذهبوا إليه صاحبُ التحرير والتنوير، قال:

---

(١) التحرير والتنوير: ١٨٥/١٦، وانظر: المفردات: ١٨٠.
(٢) روح المعاني: ١٥٠/١٦.
(٣) معاني القرآن: ١٧٤/٢.
(٤) معاني القرآن: ٦٢٨/٢.
(٥) إعراب القرآن: ٣٢/٣، وانظر: البحر: ٢٢٥/٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٦٩/١١.
(٦) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٥٨٩، ٦٠٩.
(٧) انظر: الكشاف: ٥٨/٣، والبحر: ٢٢٥/٦.
(٨) انظر: تفسير الجلالين بهامش الفتوحات: ٨١/٣.
(٩) انظر: روح المعاني: ١٥٠/١٦، ١٥١.

«ليس الاستثناءُ من العلة المنفية حتى تتحيرَ في تقويم معنى النظم، فتفزعَ إلى جعله مُنقطعاً وتقع في كلفٍ لتصحيح النُّظم»[1].

ونأتي إلى بيان وظيفة: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ۝٤ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ وتتبدى تلك الوظيفة من إجابة الأسئلة حول سِرِّ بناء الكلام على ذلك النحو: لِمَ كُرِّرَ ذكرُ الإنزال؟ لِمَ أوثرتْ صيغة المصدر؟ لِمَ لمْ يُقَلْ: تنزيلاً من الرحمٰن؟ ولِمَ أُثِرَ هذا الاسم هنا، دون لفظ الجلالة؟

والإجابة: بعد أن عُظِّمَ أمرُ المُنَزِّلِ ببيان عظمة وظيفته وهي التذكرة، بُيِّنَ ما أوجبَ كونها على تلك الصِّفة، وهو عظمةُ المنزِّلِ. ولذلك كُرِّرَ ذِكرُ الإنزال، والمعنى: إلا تذكرةً ـ لمن يخشى ـ مُنَزَّلةً[2] مِمَّنْ خَلَقَ الأرض... وصيرَ إلى الإبدال بإحلال الاسم الموصول محلَّ الاسم العلم، وجعله بدلاً منه؛ لِمَا تُؤذنُ به الصلةُ من عظمة صفات المُنَزِّل. قال الآلوسي: «ونسبة التنزيل إلى الموصول بطريق الالتفات إلى الغيبة بعد نسبة الإنزال إلى نون العظمة؛ لبيان فخامته ـ تعالى شأنه ـ بحسب الأفعال والصفات إثر بيانها بحسب الذات، بطريق الإبهام ثُمَّ التفسير، لزيادة تحقيق تقرير»[3]. فوظيفة الإبدال الاستدلال على ما أُشيرَ إليه، وفي إيثار ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ استدلالٌ آخر، ففيه استدلال على المنفي ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ فهو ـ تعالى ـ مع عظمته رحيم بعباده، بل رحمٰن، بل هو الرحمٰن.

التعريض:

ومن شواهد الصيرورة إلى الإبدال في مقام التعريض، والبدل مطابقٌ ـ معرفة من معرفة ـ ما في قوله تعالى:

---

(١) التحرير والتنوير: ١٦/١٨٥.

(٢) أعرب ﴿تَنزِيلًا﴾ مفعولاً مطلقاً، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٥٠، والنحاس: إعراب القرآن: ٣/٣٥٠، والقرطبي: الجامع: ١/١٦٩، وأبو حيّان: البحر: ٦/٢٢٦، والآلوسي: روح المعاني: ١٦/١٥١، حيث جعل الجملة المتولدة من تقدير الكلام: نُزِّلَ تنزيلاً، مقررة لما قبلها. وأعربه حالاً، الطاهر: التحرير: ١٦/١٨٥.

(٣) روح المعاني: ١٦/١٥٢.

﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٢٣ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ ۝١٢٤ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٢٦﴾[1].

فلو جيء بالتركيب على الأصل في بنائه مِنْ إيلاء الصفة موصوفها، لقيل: وتذرون اللّهَ ربّكم أَحْسَنَ الخالقين.

وهٰهنا أسئلة، منها: لِمَ جيء بهاتين الصفتين دون غيرهما من صفاته تعالى؟ ولِمَ قُدمت الصفة الثانية دون الأولى؟ والجواب يتحصلُ من تتبع تطور دلالة (بعل)، ومما قيل عن صفات المُسمّى الذي صار هذا الاسم علماً عليه عند صانعيه، ومن بيان المراد بـ﴿أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾.

فقد ذُكر أنَّ كلمة (بَعْل) في لغة الكنعانيين كانت تدل في أصل وضعها على معنى الذكورة، ثُمَّ صارت تدل على معنى السيادة، ولذلك أطلقوها على أعظم أصنامهم[2]. وبذلك المعنى انتقلت إلى لغة العرب، قال الراغب: «البَعْلُ: هو الذكر من الزوجين... ولمّا تُصوِّرَ من الرجل الاستعلاء على المرأة فَجُعِلَ سائسها والقائم عليها... سُمّيَ باسمه كُلُّ مستعلٍ على غيره، فسمى العرب معبودهم الذي يتقربون به إلى الله بعلاً.. لاعتقادهم فيه ذلك... ويقال: أنا بعل هذه الدابة، أي: المستعلي عليها. وقيل للأرض المستعلية على غيرها بَعْل، ولفحل النخل بعل؛ تشبيهاً بالبعل من الرجال، ولما عَظُمَ حتى يشربَ بعروقه بعل لاستعلائه»[3]. وقال أبو عبيدة: «... يُقال: أنا بعل هذه الدابة، أي: ربها»[4]. وروي نحوٌ من ذلك عن جمع من العلماء والمفسرين[5] مع نصِّهم على أنَّ استعمالها بهذا المعنى، إنما كانَ في لغة أهل اليمن.

---

(١) الصافات: ١٢٣ ـ ١٢٦.

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ١٦٦/٢٣.

(٣) المفردات: ٥٤، وانظر: مجاز القرآن: ١٧٢/٢، وقاموس القرآن: ٧٤.

(٤) مجاز القرآن: ١٧٢/٢.

(٥) انظر: الكشاف: ٦٠/٤، والجامع لأحكام القرآن: ١١٧/١٥، والبحر: ٣٧٣/٧، وروح المعاني: ١٤٠/٢٣.

وقال النحاس عن المراد بهذه الكلمة في الآية: «روى الحكم بن أبان عن عكرمة، عن ابن عباس ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾، قال: صنماً. وروى عطاء بن السائب عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾، قال: رباً. قال أبو جعفر: القولان صحيحان عندي، أي: أتدعون صنماً عملتموه رباً، أتدعون؛ بمعنى: أتسمُّون، حكى ذلك سيبويه»[1]. وما حُكِيَ عن سيبويه ذكره الراغب[2] حيث بَيَّنَ أنَّ (دعا) يُستعمل استعمال التسمية، نحو: دعوتُ ابني زيداً، أي: سمَّيْتُه، وإنما أُثر (تَدْعُونَ) على (تُسمُّون) هنا؛ لأنَّ الأول يدل على ما يدل عليه الثاني مع زيادة، وهي دلالته على العبادة[3]؛ فاستفيد منه تسميتهم للصنم بذلك مع اعتقادهم ربوبيته. وأوثر (تدعون) على (تعبدون) لتحصيل ذينك المعنيين معاً، وفيه تعريضٌ؛ إذ ما جعلوه معبوداً، لم يملك حتى تسمية ذاته، وأوثِرَ (تذرون) على (تَدَعُونَ)؛ لأنَّ «يدع: أخص من (يذر)؛ لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتناء به، بشهادة الاشتقاق، نحو: الإيداع، فإنه ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها، ولهذا يُختار لها من هو مؤتمن عليها، ونحوه موادعة الأحباب. وأما (يذر) فمعناه: الترك مطلقاً، أو مع الإعراض والرفض الكُليّ. قال الراغب[4]: يقال: فلانٌ يذر الشيء، أي: يقذفه لقلة الاعتداد به»[5].

وجاء في وصف هذا الصنم المصنوع وما كان يُفعل لأجله، ما يفيد بشاعته وبشاعة ما كان يُفعل بالنفوس التي عَظُمَ أمرُها عند خالقها. فقد ذُكِرَ أنهم «مثّلوه بصورة إنسان له رأس عجل وله قرنان وعليه إكليل وهو جالسٌ على كرسي ماداً يديه كمن يتناول شيئاً، وكانت صورته من نحاس وداخلها

(١) إعراب القرآن: ٣/٤٣٥، وانظر: الجامع: ١٥/١١٧، وتفسير غريب القرآن لابن الملقن: ٣٣٢، وروح المعاني: ٢٣/١٤٠.
(٢) انظر: المفردات: ١٦٩، ١٧٠.
(٣) انظر: قاموس القرآن للدامغاني: ١٧٣، ١٧٤.
(٤) انظر: المفردات: ٥١٨، وقاموس القرآن: ٤٨٤، ٤٨٥.
(٥) روح المعاني: ٢٣/١٤١، وانظر: المفردات: ٥١٧، والتحرير والتنوير: ٢٣/١٦٨، ١٦٩.

مُجوّف، وقد وضعوها على قاعدة من بناء كالتنور، فكانوا يوقدون النار في ذلك التنور حتى يحمى النحاس ويأتون بالقرابين فيضعونها على ذراعيه فتحترق بالحرارة، فيحسبون لجهلهم الصنم تقبلها وأكلها من يديه، وكانوا يقربون له أطفالاً من أطفال ملوكهم وعظماء ملتهم...»[1]. كما ذُكر أنه كان «من ذهب وكان طوله عشرين ذراعاً وله أربعة أوجه، فُتنوا به وعظّموه حتى أخدموه أربعمائة سادن، وجعلوهم أنبياءه، فكان الشيطان يدخل في جوف بعل، ويتكلم بشريعة الضلالة، والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس، وهم أهل بعلبك من بلاد الشام، وبه سميت مدينتهم بعلبك»[2].

والمراد بأحسن الخالقين: أحسن المُقدِّرين؛ ذلك أنَّ الخلق يستعمل في معانٍ عدة، الأصل فيها التقدير، وهو المعنى الذي تستقيم الإضافة عليه. قال الجوهري: «الخلقُ: التقدير. يُقال: خلقتُ الأديم، إذا قدرتَه قبل القطع، ومنه قول زهير:

وَلأنتَ تَفْرِي ما خلقتَ وبعـ ضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْري

وقال الحجاج: ما خلقتُ إلاَّ فريتُ، ولا وعدتُ إلاَّ وفيتُ»[3]. وقال الراغب: «خلق: الخلق أصله التقدير المستقيم، ويستعمل في إبداع الشيء من غير أصل ولا احتذاء... ويستعمل في إيجاد الشيء من الشيء... وليس الخلق الذي هو الإبداع إلا لله تعالى... والخلْقُ في كافة الناس لا يستعمل إلا على وجهين: أحدهما: في معنى التقدير، كقول الشاعر؛ فلأنت تفْري... والثاني: في الكذب، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾[4]. إنْ قيل: إنَّ قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[5]، يدلُّ على أنَّه يصحُّ

---

(١) التحرير والتنوير: ١٦٦/٢٣، ١٦٧.

(٢) الكشاف: ٦٠/٤، وانظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣١٢/٤، والجامع: ١١٧/١٥، والبحر: ٣٧٣/٧، والفتوحات: ٥٥١/٣، وروح المعاني: ١٣٩/٢٣، ١٤٠.

(٣) الصحاح: ١٤٧٠/٤، ١٤٧١، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ٦٣٩/٢، ٦٤٠.

(٤) العنكبوت: ١٧.

(٥) المؤمنون: ١٤.

أن يوصف غيره بالخلق، قيل: إنّ ذلك معناه: أحسن المُقدّرين، أو يكون على تقدير ما كانوا يعتقدون ويزعمون أنّ غيرَ الله يبدع، فكأنه قيل: فاحْسِبْ أنّ هٰهنا مبدعين وموجدين، فالله أحسنهم إيجاداً، على ما يعتقدون»[1].

وفي ضوء تَبيُّن تلك الأمور، يتبيّن المراد من تقديم هذه الصفة، وإبدال متبوعها منها، قال الطاهر: «وجيء في قوله: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ بذكر صفة الله دون اسمه العلم؛ تعريضاً بتسفيه الذين عبدوا بعلاً، بأنهم تركوا عبادة الرب المتصف بأحسن الصفات وأكملها وعبدوا صنماً ذاته وحشٌ، فكأنه قال: أتدْعُونَ صنماً بشعاً جمع عنصري الضعف وهما المخلوقية وقبح الصورة، وتتركون من له صفة الخالقية والصفات الحسنى»[2].

وقال الآلوسي: «وقد أشار سبحانه وتعالى بقوله: ﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ إلى المقتضي للإنكار المعنيْ بالهمز، وصرَّحَ به للاعتناء بشأنه في قوله تعالى: ﴿اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ﴾، بالنّصب على البدلية.. والتعرُّضُ لذكر ربوبيته تعالى لآبائهم الأولين؛ لتأكيد إنكار تركهم إيّاه ـ تعالى ـ والإشعار ببطلان آراء آبائهم أيضاً»[3]. وقد عَيَّنَ البدلية في لفظ الجلالة ـ على قراءة النصب ـ بالإضافة إلى الآلوسي، النحاس[4]، والزمخشري[5]، والجلالان[6]. وجوَّزَ غيرُهم غيرَها، فذهبَ ابنُ خالويه[7] إلى تجويز نصبه بإضمار فعلٍ كالمظهر

---

(١) المفردات: ١٥٧، وانظر: الجامع: ١١٧/١٥، والفتوحات: ٥٥١/٣ عن زادة، وروح المعاني: ١٤٠/٢٣.

(٢) التحرير والتنوير: ١٧٦/٢٣.

(٣) روح المعاني: ١٤١/٢٣.

(٤) إعراب القرآن: ٤٣٦/٣.

(٥) الكشاف: ٦٠/٤.

(٦) انظر: تفسير الجلالين بهامش الفتوحات: ٥٥١/٣.

(٧) الحجة في القراءات السبع: ٣٠٤.

﴿وَيَذَرُونَ﴾، أو بإضمار (أعني). وجوز التقدير الثاني أبو البقاء[1] أيضاً، وجوز أبو حيان عطف البيان، قال: «وقرأ الكوفيون وزيد بن علي: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾، بالنصب في الثلاثة بدلاً من ﴿أَحْسَنَ﴾، أو عطف بيان. وباقي السبعة بالرفع، أي: هو الله، أو يكون استئنافاً مبتدأ، و﴿رَبُّكُمْ﴾ خبره. وروى عن حمزة أنه إذا و صل نصب وإذا قطع رفع»[2]. وقد جعله الزجاج[3] نعتاً، ونسبَ النحاسُ القول بذلك إلى أبي عبيد، أيضاً وغلّطه، قال: «وحكى أبو عبيد أنها على النعت. قال أبو جعفر: وهذا غلطٌ، وإنما هو البدل، ولا يجوز النعت هٰهنا لأنّه ليس بتحلية»[4].

التهديد:

وقد أبدلتِ النكرة من مثلها ـ بدلاً مطابقاً ـ في مقام التهديد، في قوله تعالى:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴿١٧﴾﴾[5].

فـ﴿صَدِيدٍ﴾ بدل من ﴿مَّآءٍ﴾، وهو الوجه الأقوى فيه بالنظر إلى المقام والسياق، والجامع بينهما السيولة على ما فسّره به أكثر العلماء، وهو أنّ المراد به القيح والدم[6]. قال ابن عطية: «قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ وليس بماء، لكن لمّا كان

---

(١) التبيان: ١٠٩٣/٢.

(٢) البحر: ٣٧٣/٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣١٢/٤.

(٤) إعراب القرآن: ٤٣٦/٣، وانظر: الجامع: ١١٧/١٥.

(٥) إبراهيم: ١٣ ـ ١٧.

(٦) انظر: مجاز القرآن: ٣٣٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٥٧/٣، ومعاني القرآن للنحاس: ٥٢٢/٣، والجامع: ٣٥١/٩، والبحر: ٤١٣/٥.

بدل الماء في العرف عندنا، عُدَّ ماءً. .»[1]. وجَوَّزَ فيه كثير من المعربين عطف البيان، بل منهم من لم يَرَ له وجهاً سواه. ومن هؤلاء من جوز فيه أن يكون نعتاً. قال الزمخشري: «فإن قلت: علام عطف ﴿وَيُسْقَىٰ﴾؟ قلتُ: على محذوف تقديره: من ورائه جهنم يلقى فيها ما يلقى ويسقى من ماء صديد، فكأنه أشدُّ عذابها، فَخُصِّصَ بالذكر مع قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾، فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾؟ قلت: ﴿صَدِيدٍ﴾ عطفُ بيانٍ لماء، قال: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ فأبهمه إبهاماً[2]، ثُمَّ بينه بقوله: ﴿صَدِيدٍ﴾ هو ما يسيل من جلود أهل النار»[3]. وذهب إلى جعله نعتاً من المفسرين، الحوفي وابن عطية، جاء في روح المعاني: «. . . أعربه الزمخشري عطف بيان لماء. . . وجواز عطف البيان في النكرات مذهب الكوفيين والفارسي، والبصريون لا يرونه، وعلى مذهبه هو بدل من ﴿مَّآءٍ﴾ إن اعتبر جامداً، أو نعت، إن اعتبر فيه الاشتقاق من الصد، أي: المنع من الشرب، كأن ذلك الماء لمزيد قبحه مانع عن شربه. وفي البحر[4] قيل: إنه بمعنى مصدود عنه، أي: لكراهته يصد عنه، وإلى كونه نعتاً ذهب الحوفي وكذا ابن عطية[5]، قال: وذلك كما تقول: هذا خاتم حديد. . . وقال بعضهم[6]: هو نعتٌ على إسقاط مفيد التشبيه، كما تقول: مررت برجل أسد، والتقدير: مثل صديد، وعلى هذا فإطلاق الماء عليه حقيقة»[7]. وممن جوز فيه من النحويين عطف البيان، ابن مالك[8]، وابن عقيل[9]، وابن هشام[10].

---

(١) المحرر الوجيز: ١٠/٧٣.
(٢) قد تُشير هذه العبارة إلى أنه يقصد بعطف البيان هنا البدل، والله أعلم.
(٣) الكشاف: ٢/٥٤٦.
(٤) ٥/٤١٣.
(٥) المحرر الوجيز: ١٠/٧٣.
(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/٣٥١، والدر المصون: ٧/٨٠.
(٧) روح المعاني: ١٣/٢٠٢، وانظر: الدر: ٧/٨٠، ٨١.
(٨) انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٢٧.
(٩) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/٢٢٠.
(١٠) انظر: شرح قطر الندى: ٤٢١.

ونأتي إلى بيان مراد قولنا: إنَّ إعراب ﴿صَدِيدٍ﴾ بدلاً هو الوجه الأقوى فيه من جهة المعنى، فنقول: إنَّ الإبهام هنا مقصودٌ مصارٌ إليه، ولولا ذلك ما احتيج إلى كلمة: ﴿مَّآءٍ﴾، لكن جيء بها ليستلفت ذكرها الأسماع والعقول في هذا السياق الذي يأبى وجوده ويستدعيه، في آن واحد. وبعد أن يؤدي الإبهام الموهم دوره تأتي الترجمة كاشفة وجه الحقيقة البشعة فتزداد الصورة بشاعة وهولاً. ودور كلمة: ﴿مَآءٍ﴾ في هذا السياق شبيه بدورها في ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾[1]؛ إذ المجيء بـ﴿يُغَاثُواْ﴾ ثُمَّ بـ﴿مَّآءٍ﴾، وظيفته بعثُ ما سرعان ما يَئِدُه وأداً: ﴿كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾.

التأكيد:

بعد أن اتضح أنَّ وظيفة البدل الأساسية تقرير الحكم وتقويته بالمجيء بالكلام على أحد الطرق التي سبق شرحها، وهي الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص، أو الإجمال ثمَّ التفصيل، أو الإبهام ثم التفسير، نُبيِّن هنا أنَّ البدل يؤتى به لتأدية وظائف التوكيد التي بُينت في فصلي النعت والحال، وهي: توكيد العموم، أو تقرير المعنى الذي يدلُّ عليه المؤكَّد، أو الاستدلال عليه. ونجعل دراسة التأكيد في هذا الباب ثلاثة أقسام: التوكيد بالأسماء الظاهرة وبالضمائر وبالأفعال.

أولاً: التأكيد بالأسماء الظاهرة:

أ ـ تأكيد العموم:

تحدَّث سيبويه عن مجيء البدل مُؤكِّداً، أي: رافعاً احتمال عدم إرادة العموم، في باب مستقل تالٍ للباب الذي فصَّل فيه الحديث عن بدلي البعض والاشتمال ووظيفتهما الأساسية[2]. قال: «هذا بابٌ من الفعل يُبدل

---

(١) الكهف: ٢٩، وانظر: الكشاف: ٧١٩/٢، والفتوحات: ٢١/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ١٥٠/١، ١٥١.

فيه الآخرُ من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، وينْصَبُ بالفعل لأنه مفعول. فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُالله ظهرُه وبطنُه، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمرو ظهرُه وبطنُه، ومطرنا سَهْلُنا وجبلُنا، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ. وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً، وإنْ شئت نصبت، تقول: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ[1]، ومطرنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيد ظهرَه وبطنَهُ. فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقُلِبَ على الظهر والبطن، ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: دخلتُ البيتَ، وإنما معناه: دخلتُ في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب هٰهنا بمنزلة الظرف؛ لأنَّكَ لو قلتَ: هو ظهرُه وبطنُه، وأنت تعني على ظهره، لم يجُزْ... وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنهم يقولون: مُطرنا الزَّرعَ والضَّرعَ، وإن شئت رفعت على البدل وعلى أن تصيِّرهُ بمنزلة ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيداً. فإن قلت: ضُرب زيدٌ اليدُ والرجلُ، جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً وإن نصبته لم يَحْسُنْ... وتقول: مُطِرَ قومُك الليلَ والنهارَ، على الظرف، وعلى الوجه الآخر. وإنْ شئت رفعت على سَعَةِ الكلام، كما قال: صِيدَ عليه اللَّيْلُ والنهار[2]، وهو نهارُهُ صائمٌ وليله قائم»[3]. وقال في موضع آخر[4]: «ادْخُلُوا الأولَ فالأولَ، جرى على قولك: واحداً فواحداً. وإن شئت رفعت فقلت: دَخَلوا الأولُ فالأولُ، جَعَلَهُ بدلاً وحمله على الفعل، كأنَّه قال: دخل الأول فالأول... فإن قلت: ادْخُلُوا، فأمرت، فالنصبُ الوجه، ولا يكون بدلاً؛... وإذا قلت: ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبير، فالرَّفع؛ لأنَّ معناه معنى كلُهم، كأنَّه قال: ليدخلوا كلُهم... وقال الخليل: ادخلوا الأولُ فالأولُ

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٣٨/١، وروح المعاني: ٩٥/٨.

(٢) انظر: الكتاب: ١٧٦/١.

(٣) السابق: ١٥٨/١ ـ ١٦٠، وانظر: شرح الكافية: ٣٦٨/٢، ٣٦٩، وقد جوَّز الرضي في ما جاء مرفوعاً من الأمثلة البدل والتأكيد.

(٤) في: ٣٩٧/١، في: (هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الأمر وفيه الألف واللام).

والأوسطُ والآخِرُ، لا يكونُ فيه غيره، وقال: يكون على جواز كلكم، حمله على البدل»[١].

فهذه الألفاظ، وهي: الظهر والبطن، والسهل والجبل، والزرع والضرع، واليد والرجل، والأول مقرونةً بالآخر، والصغير مقروناً بالكبير، استخدمها العرب للدلالة على الشمول، ولذا جوّزَ سيبويه فيها الوجهين: البدل والتوكيد، وإن كان صنيعه يُشير إلى رجحان البدلية عنده.

وقبل بيان موقف بقية النحاة من موقعها الإعرابي، نورد بيان بعضهم لكيفية حصول تلك الدلالة لها، ولقسم البدل الذي يصح مجيئها منه.

قال ابن السراج: «... إذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، فالظهر والبطن هما جُماعةُ زيد، وإذا قلت: (مُطِرنا)، فإنما تعني: مُطرتْ بلادنا، والبلاد يَجْمَعُها السهلُ والجبل»[٢]. وقال أبو علي الفارسي: «وإذا قال: ادخلوا الأولُ والآخِرُ والصغيرُ والكبيرُ، لم يكن إلا الرفع؛ لأنه بمنزلة التوكيد؛ وذلك أنَّ (كل) تضمُّ الصغيرَ والكبيرَ، فكأنك لمّا قلت: ادخلوا الصغير والكبير والأول والآخر، أردتَ: كلُّكم، فجعله بمنزلة التوكيد، إذ قد دلَّ الكلامُ عليه»[٣]. وقال عبدالقاهر ـ شارحاً قول أبي علي: «فأمّا ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ، فمثل: ضُرِبَ زيدٌ رأسُه، وقد يكون مثل الأول»[٤]: «اعلم أنَّ اليد والرجل إنما جرتا مجرى بدل الكل من الكل، من حيث إنهما طرفا الشيء، وطرفا الشيء معظمه، والمعظم مُتنزِّل منزلةَ الجميع، ويوضِّحه أن ما يبقى من الأجزاء لا يكون لها غناءٌ بوجه، فلمّا كان استقامة الجميع باليد والرجل، جرتا مجرى الكُلِّ، ولهذا قالوا للطليعة عَيْنٌ، فجعلوه كأنَّ جميع أجزائه ليس إلاّ العين؛ وذلك أنَّ شيئاً من الجوارح لا يُنتفعُ به في ذلك

(١) الكتاب: ١/٣٩٨ ـ ٤٠٠.

(٢) الأصول في النحو: ٢/٥٣.

(٣) المسائل المنثورة: ٣٨.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٩٣٣، ويعني بقوله: (مثل الأول): أنه بدل كل من كل، انظر: ٢/٩٣٠.

الموضع، فلمّا كانت العين العمدة، صار الرَّجُلُ كأنّه ليس أكثر من العين، ونحو ذا كثيرٌ في كلامهم، فلهذا من الشأن قال النحويون: إنَّ هذا بمنزلة بدل الجميع من الجميع، فاعرفه فإنه قول شيخنا ـ رحمه الله ـ. وقيل لي مرّة: كيف لم يفعلوا هذا في: ضُرِبَ زيد رأسُه، والرأسُ هو الرأس، وَبِعَدَمِهِ يبطل الكلُّ بُطلاناً لا غاية فوقه؟ فقلت: إنَّ الأمرَ ليس على ما ظننتَ؛ وذلك أنَّ الرأس إنما كان عدمه يُبطلُ الجميع من حيث عدمُ الروح يتعلقُ به، وكلامُنا والحياة باقية فيه، وذلك أنَّ اليد والرِجل لو لم تكونا بمنزلة الجميع، لوجب أنْ يكون للباقي غناءٌ مع وجود الحياة كما يكون ذلك مع عدم بعض الأعضاء، كالأذن، مثلاً. ولا فصلَ بين قطع الرأس، وبين القتل بغير قطع في أنَّ المُبطِلَ للجميع هو ذهابُ الروح. وإذا كان كذلك، لم يجب أن يكون: ضُرِبَ زيدٌ رأسُه، بمنزلة: ضُرِبَ زيد يدُه ورجلُه، في كونه جارياً مجرى بدل الجميع من الجميع، ولو رقَّيتَ وهمك إلى صحة وجود الغناء مع عدم الرأس لو كان الروح يبقى، لم تجده مُستحيلاً، فاعرفه»[1].

ومِمّا نخرجُ به من نصّ أبي عليٍّ الذي شرحه عبدالقاهر، أنَّ البدل لا يُؤتى به مؤكّداً وهو بدل بعض، وإنّما يصحُّ ذلك فيه إنْ كان بدلَ كلٍّ. ونصُّ الرضي التالي يوضح أنّه يُؤتى به لتلك الغاية، وهو بدل اشتمال. قال: «وقد يُفيد بعضُ الأبدال معنى ألفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد. وذلك قولهم: ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه، أوْ يدُه ورجلُه. وهو بدل البعض من الكل في الأصل، ثُمّ يُستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى (كله)، فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد، وكذا قولهم: مُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا، ومطرنا زرعُنا وضَرعُنا ـ والمراد بالضَّرع المواشي ـ ومُطر قومُك ليلُهم ونهارُهم. هذه الثلاثة في الأصل بدل اشتمال، فجرت مجرى التأكيد؛ لأنَّ المعنى: مُطِرتْ أماكنُنا

---

(١) المقتصد: ٢/٩٣٣، ٩٣٤، وانظر: الأصول في النحو: ٢/٥٤، وحاشية الصبان على الأشموني: ٣/٩٩، حيث ذكر أنَّ من عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجمع.

كلُّها، ومُطِرتْ أموالُنا كُلُّها، ومطرتْ أوقاتهم كلُّها، على حذف المضاف من متبوعاتها...»[1].

ومواقف النحاة الذين تطرقوا للحديث عن هذه الألفاظ وما أشبهها، من موقعها الإعرابي، ثلاثة. فبعضهم جوَّزَ فيها الوجهين اللذين جوَّزهما سيبويه، ومن هؤلاء: ابن السراج[2]، والرضي[3]، وابن مالك[4]، وأبو حيان[5]. وبعضهم أوجب فيها البدلية، ومن هؤلاء المبرِّد[6] ـ على ما يبدو ـ وأبو عليٍّ الفارسي[7]، وابن هشام[8]، والسيوطي[9]. وبعضهم أوجب فيها أن تكون توكيداً بالمعنى الاصطلاحي، ومن هؤلاء ابن عصفور[10]، وابن أبي الربيع[11].

والذي أميل إليه عدُّها بدلاً مؤكداً، وذلك لعدم النظير في ألفاظ التوكيد المبُوبِ لها؛ إذ معنى الإحاطة في هذه الألفاظ لا يستفاد إلا بالعطف، فإنْ لمْ يُصَرْ إليه، كانتْ بدلَ بعضٍ، على أنَّ احتماله قائم ـ في بعض تلك الألفاظ، كاليد والرجل، إلخ ـ مع العطف، ولولاه لما صحَّ وجهُ النصب بأنْ يُقال: مُطرنا السهلَ والجبلَ. ويُرجِّحُ البدلية أيضاً الاستعمالُ القراني، حيث استخدم من بين تلك الألفاظ: (الأول والآخر)، مُكرَّراً العامل في المتبوع، وهو ما يُعيِّنُ كون التابع بدلاً. وجاء ذلك في الآية التي جعلها النحاة شاهدَ جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر

---

(١) شرح الكافية: ٣٦٨/٢، ٣٦٩.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٥٣/٢، ٥٤.

(٣) شرح الكافية: ٣٦٨/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٢٩٩/٣، ٣٣٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب: ٦١٤/٢، ٦٢٢.

(٦) انظر: المقتضب: ٢٧٢/٣.

(٧) انظر: المسائل المنثورة: ٣٨، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٣٣/٢.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب: ٥٧٤.

(٩) انظر: الهمع: ٢١٧/٥.

(١٠) انظر: المقرب: ٢٦٤.

(١١) انظر: البسيط: ٣٦٤/١.

ـ المتكلم ـ، إذا كان المراد بالبدل إفادة الإحاطة، وهي قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[1].

كما استخدم من غير تلك الألفاظ ـ لإفادة ذلك المعنى ـ اسم الإشارة (هؤلاء) معطوفاً عليه مثله، في قوله تعالى:

﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾﴾[2].

فـ﴿هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ بدل تفصيل من ﴿كُلًّا﴾، وهي مفعول ﴿نُّمِدُّ﴾ مُقدَّم عليه[3]. «والإمداد: المواصلة بالشيء، والظاهر أنَّ هذا الإمداد هو في الرزق في الدنيا، وهو تأويل الحسن وقتادة، أي: إنَّ الله يرزق في الدنيا مُريدي العاجلة الكافرين، ومريدي الآخرة المؤمنين، ويُمِدّ الجميع بالرزق، وإنَّما يقع التفاوت في الآخرة، ويدلُّ على هذا التأويل: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾، أي: إنَّ رزقه لا يضيق عن مُؤمن ولا كافر»[4]. وذِكْرُ الرزق من بَيْنِ ما به الإمدادُ، قيل: على سبيل التمثيل، وقيل: تخصيصٌ لدلالة السياق، وجُوِّزَ أن يكون المراد به معناه اللغوي، فيتناول الجاه ونحوه، كما يقال: السعادة أرزاق»[5].

ووظيفة هذا البدل التوكيد، برفع احتمال أن يكون المراد من العموم

---

(١) المائدة: ١١٤.

(٢) الإسراء: ١٨ ـ ٢٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/١٢٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٤٢٠، والتبيان: ٢/٨١٦، والبحر: ٦/٢١، والدر المصون: ٧/٣٣٢، والمسائل السفرية لابن هشام: ٤٥، والفتوحات: ٢/٤٢٠.

(٤) البحر: ٦/٢١، وانظر: روح المعاني: ١٥/٤٨، ٤٩، وقد ضعف أبو حيان رأياً نُسِبَ لابن عباس، وهو أنَّ المراد من ﴿عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ الإمداد بالطاعات لمريد الآخرة، والمعاصي لمريد الدنيا، وكذلك فعل الآلوسي، بل صار إلى تضعيف النسبة من أصلها.

(٥) روح المعاني: ١٥/٤٩.

المدلول عليه بـ(كل)، أفراد الفريق الأخير، وذلك على تقدير المضاف إليه المحذوف بـ: كُل واحدٍ؛ إذ السياق ـ لو لم يُؤتَ بـ﴿هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ ـ قابلٌ لهذا التقدير، ولذلك قال أبو حيان: «وأعربوا ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بدلاً من ﴿كُلًّا﴾، ولا يصحُ أنْ يكون بدلاً من (كل) على تقدير: كلّ واحدٍ؛ لأنّه يكون إذ ذاك بدل كلٍّ من بعض؛ فينبغي أن يكون التقدير: كلَّ الفريقين، فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل»[1].

قال الآلوسي: «﴿كُلًّا﴾: . . . أي: كلَّ الفريقين، وهو مفعول ﴿نُّمِدُّ﴾ مُقدَّم عليه، أيْ: نزيد مَرَّة بعد مرة بحيث يكون الآنف مدداً للسَّالف، وما به الإمداد، ما عُجّلَ لأحدهما من العطايا العاجلة، وما أُعِدَّ للآخر من العطايا الآجلة المشار إليها بمشكورية السعي، وإنَّما لم يُصرِّحْ به تعويلاً على ما سبق تصريحاً وتلويحاً، واتّكالاً على ما لَحِقَ عبارةً وإشارةً. وقوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾: بدلٌ من ﴿كُلًّا﴾ على جهة التفصيل، أيْ: نُمِدُّ هؤلاء المُعجَّل لهم، وهؤلاء المشكور سعيهم؛ فإنَّ الإشارة متعرضة لذات المشار إليه بما له من العنوان، لا للذات فقط كالإضمار. ففيه تذكير لِمَا به الإمداد وتعيينٌ للمضاف المحذوف، رفعاً لتوهم كونه من أفراد الفريق الأخير المريد للخير الحقيقي بالإسعاف، فقط، وتأكيدٌ للقصر المستفاد من تقديم المفعول، وقوله تعالى: ﴿مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ أيْ: مِنْ مُعطاه الواسع الذي لا تناهي له. فهو اسم مصدر واقع موقع المفعول، متعلق بـ﴿نُّمِدُّ﴾ مُغنٍ عن ذكر ما به الإمداد، ومُنبِّهٌ على أنَّ الإمداد المذكور ليس بطريق الاستيجاب بالسعي والعمل، بل بمحض التفضُّل كما قيل: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ﴾ أي: دنيوياً كان أو أُخروياً. والإظهار في موضع الإضمار لمزيد الاعتناء بشأنه والإشعار بعلّيَّته للحكم. ﴿مَحْظُورًا﴾: ممنوعاً ممن يُريده، بل هو فائض على مَن قُدِّرَ له بموجب المشيئة المبنية على الحكمة، وإنْ وُجِدَ فيها ما يقتضي الحظر كالكفر، وهذا في معنى التعليل لشمول الإمداد وعدم الحظر»[2].

---

(١) البحر: ٢١/٦، وانظر: الدر المصون: ٣٣٢/٧، والكشاف: ٦٥٦/٢.

(٢) روح المعاني: ٤٨/١٥، وانظر: التحرير والتنوير: ٦٢/١٥.

وقد جيء بالبدل مُؤكّداً للعموم في المبدل منه، والمبدل منه موصول من الموصولات العامة، والبدل كذلك، في قوله تعالى:

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ۝٧﴾[1].

فقوله: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدل من (ما) الأخيرة بإعادة العامل، إلى ذلك ذهب المعربون[2] إلاّ أبا البقاء[3]، فقد جوّز فيه إلى جانب البدل، الحال، ونقله عنه مَنْ جاؤوا بعده، وإنَّما احتيج لذكر المؤكَّد هنا، دون ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ...﴾ وهو مراد معه أيضاً ـ على ما ذكر المعربون ـ؛ لأنّ حقوق النساء مَظنّة التهاون. ومن صور التهاون عند أهل الجاهلية عدم توريثهن[4]. ولذا أورِدَ حكمُ توريثهن مُستقلاً، ثم صِيْرَ إلى التأكيد بواسطة البدل؛ سَداً للذريعة. قال أبو السعود: «وإيراد حكم النساء على الاستقلال دون إدراجهنّ في تضاعيف أحكام الرجال بأن يقال: للرجال والنساء؛ لأجل الاعتناء بأمرهن وللإيذان بأصالتهن في استحقاق الإرث وللمبالغة في إبطال ما عليه الجاهلية... ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾: بدل مِنْ (ما) الثانية بإعادة الجارّ، وإليها يعود الضمير المجرور. وهذا البدل مراد في الجملة الأولى أيضاً، محذوف للتعويل على المذكور، وفائدته دَفْعُ تَوَهُّم اختصاص بعض الأموال ببعض الورثة، كالخيل وآلة الحرب للرجال، وتحقيق أنّ لكلٍّ من الفريقين حقاً مِنْ كل ما دقّ وجلّ»[5].

---

(١) النساء: ٧.

(٢) انظر: الكشاف: ٤٧٦/١، والبحر: ١٧٥/٣، والدر المصون: ٥٨٨/٣، والفتوحات: ٣٥٨/١، وروح المعاني: ٢١١/١٤.

(٣) انظر: التبيان: ٣٣٢/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٥/٢، ومعاني القرآن للنحاس: ٢٨،٢٣/٢، ٢٠٤، والكشاف: ٤٧٦/١، والبحر: ١٧٤/٣.

(٥) الفتوحات الإلٰهية: ٣٥٨/١، وانظر: روح المعاني: ٢١٠/٤ ـ ٢١١، والتحرير والتنوير: ٢٤٧/٤ ـ ٢٥٠.

ب ـ تقرير المعنى الذي يدل عليه المبدل منه:

وقد جيء بالبدل لأداء تلك الوظيفة وهو نكرة موصوفة، والمبدل منه كذلك، في قوله تعالى:

﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾[1].

جاء في الكشاف: «﴿وَشَرَوْهُ﴾: وباعوه. ﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾: مبخوس، ناقص عن القيمة نُقصاناً ظاهراً، أو زيفٌ ناقص العيار. ﴿دَرَاهِمَ﴾: لا دنانير. ﴿مَعْدُودَةٍ﴾: قليلة، تُعَدُّ عَدّاً ولا توزن؛ لأنهم كانوا لا يزنون إلاَّ ما بلغ الأوقية وهي الأربعون ويعدون ما دونها. وقيل للقليلة: معدودة لأن الكثيرة يمتنع من عدها لكثرتها. وعن ابن عباس: كانت عشرين درهماً، وعن السُّدِّيّ: اثنين وعشرين»[2]. فقوله: ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ بدل من ﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾، وهو لم يفد غير تقرير المعنى الذي دل عليه المبدل منه، ولذا فالأبلغ أن يجعل ﴿بَخْسٍ﴾ مصدراً وصف به على جهة المبالغة وذلك ما ذهب إليه أبو عبيدة[3] وجعله غيرُه أحد المحتمَلات[4]، كما هي العادة فيما جاء من المصادر موصوفةً به أسماء الذوات.

وجيء بالبدل لذلك الغرض أيضاً، وهو نكرةٌ غير موصوفة مُبدلة من معرفة لفظاً، في قول الشاعر:

إنَّـا وَجَـدْنَـا بَـنِـي جِـلاَنَ كُـلَّـهُـمُ   كَساعِدِ الضَّبِّ لا طولٍ ولا قِصَرِ

قال البغدادي: «وأنشد[5] بعده، . . . إنَّا وجدنا بني جِلانَ. . .، على

---

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) ٤٥٢/٢، ٤٥٣، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٤٠/٢، ومجاز القرآن: ٣٠٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٩٨/٣، ومعاني القرآن للنحاس: ٤٠٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٢٠/٢.

(٣) مجاز القرآن: ٣٠٤/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس: ٤٠٦/٣، والدر المصون: ٤٦١/٦، وروح المعاني: ٢٠٤/١٢، ٢٠٥، والتحرير: ٢٤٤/١٥.

(٥) يعني الرضي، انظر: شرح الكافية: ٣٨٨/٢.

أنّه يجوز[1] تركَ وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما هنا، فإنّ قوله: (طول) المنفي، بدلٌ من ساعد الضَّبِّ، ومعنى الطول وما عُطِفَ عليه موجود في ساعد الضَّب، وفيه شاهد آخر، وهو إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظة المعرفة. قال ابن جني (في إعراب الحماسة)...: وهذا شيء يأباه البغداديون ويقولون: لا تبدل النكرة من المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد[2]، نحو قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[3]. وردَّ ذلك أبو الحسن[4] بما أنشده من قول الشاعر:

إنّا وجدنا بني جِلان كُلَّهم ... البيت. انتهى

وإنما أوّلَهُ الشارح المحقّق بقوله: أي: لا ذي طول ولا ذي قِصَر، لِيصحَّ جَعْلُهُ بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ، إذ لولا التأويل لكانا مُتغايرين... وجِلاَن: قبيلة من عَنَزة، وهم رُماة... وقوله: (كُلُّهم) تأكيد لبني جِلان، لا لجلان. وقوله: (كساعد الضَّبُّ) الساعد: ذراع اليد. والضَّبُّ ساعدُ جميع أفراده على مقدارٍ مُعيَّنٍ خِلْقة، لا يزيد ساعدُ فَرْدٍ من أفراده طولاً على ساعد فرد آخر، وكذا لا ينقص عن ساعد فردٍ آخر، بخلاف سائر الحيوانات فإنّ بين ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقِصَر بحسب الجثة. وهذا ينبغي أن يكون من الأمثال في الأشياء المتساوية، كقولهم: هم كأسنان المشط لكنّي لم أرَهُ في كتب الأمثال. أراد أنّ بني جِلاَن متساوون في فضيلة رَشْقِ السِّهام

(١) مِمَّن ذهب إلى تجويز ذلك أبو حيان: النكت الحسان: ١٢٥، ومِمَّن اشترط الوصف الزمخشري: المفصّل: ١٤٩.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢/٣٨٧، ٣٨٨، حيث ذكر الرضي وهو يشرح قول ابن الحاجب ـ الكافية: ١٣٨ ـ: «وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت»، أنَّ أبا عليّ الفارسي ذهب في الحجة إلى أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من معرفة، إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، وعلّق الرضي على ذلك بقوله وهو الحق، ثم استشهد بالبيت.

(٣) العلق: ١٥، ١٦.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/٣٩٨، ٣٩٩.

لا يرتفع أحدهم على الآخر فيها ولا ينحط عنه»[1].

جـ ـ الاستدلال لما دل عليه المبدل منه وما في حيّزه:

وقد أدّى البدل تلك الوظيفة وهو معرفة بالإضافة والمبدل منه كذلك، في قوله تعالى:

﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾ رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[2].

فـ﴿رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ إلخ، بدل من ﴿رَبُّكَ﴾ ـ على الأرجح ـ ووظيفة هذا البدل التوكيد، إذ فيه استدلال على استحالة النسيان عليه ـ سبحانه وتعالى ـ، وذلك أنّ «مَنْ بيده ملكوت السموات والأرض كيف يُتصوَّرُ أن يحوم حول ساحته الغفلة والنسيان»[3]. وجوّز المعربون فيه بالإضافة إلى البدل وجهين آخرين، قال السمين: «﴿رَّبُّ السَّمَاوَاتِ﴾: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: كونه بدلاً من ﴿رَبُّكَ﴾. الثاني: كونه خبر مبتدأ، أيْ: هو ربُّ. الثالث: كونه مبتدأ، والخبر الجملة الأمريّة بعده، وهذا ماشٍ على رأي الأخفش، فإنه يُجوِّز زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً»[4].

ثانياً: التأكيد بالضمائر:

تحدث سيبويه عن إيقاع البدل المؤكِّد ضميراً مُقرِّراً أمْرَ المتبوع في النسبة، ظاهراً ومضمراً، في بابين مستقلين عن حديثه عن التوكيد بالأسماء الظاهرة. قال في أولهما: «هذا بابُ ما تكون فيه أنت وأنا ونحنُ

---

(١) خزانة الأدب: ٥/١٨٣ ـ ١٨٦.

(٢) مريم: ٦٤، ٦٥.

(٣) الفتوحات الإلهية: ٣/٧٢، نقلاً عن أبي السعود.

(٤) الدر المصون: ٧/٦١٦، والتبيان: ٢/٨٧٧، وانظر في سبب نزول الآية: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ﴾: الكشاف: ٣/٢٨ ـ ٣٠، وروح المعاني: ١٦/١١٥، والتحرير والتنوير: ١٦/١٣٩ ـ ١٤٣.

وهو. . .وصفاً»[1]. اعلم أنَّ هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضْمَرِينَ. وذلك قولك: مررتُ بِكَ أنتَ، ورأيتكَ أنتَ، وانطلقتَ أنتَ. . . واعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر؛ كراهية أنْ يصفوا المظهر بالمضمر، كما كرهوا أنْ يكون (أجمعون) و(نفسه) معطوفاً على النكرة في قولهم: مررتُ برجل نفسه، ومررت بقوم أجمعين. فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر، قلت: رأيتك إيَّاك، ورأيته إيَّاه. فإن أردت أن تبدل من المرفوع، قلتَ: فعلتَ أنت، وفعلَ هو. فأنت وهو وأخواتهما نظائر (إيَّاه)، في النصب. واعلم أنَّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له؛ لأنَّ الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيت عبدالله أبا زيد. فأمَّا البدلُ فمنفردٌ، كأنك قلت: زيداً رأيت، أو رأيتُ زيداً، ثم قلت: إيَّاهُ رأيتُ. وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع»[2]. وقال في الباب التالي له: «هذا بابٌ من البدل أيضاً. وذلك قولك: رأيته إيَّاه نفسه، وضربته إياه قائماً. . . فأمَّا (نفسه) حين قلت: رأيته إيَّاه نفسه، فوصفٌ بمنزلة (هو)، و(إيَّاه) بدل، وإنما ذكرتهما توكيداً، كقوله جلَّ ذكرُهُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[3]؛ إلاَّ أنَّ (إيَّاه) بدل، والنفس وصفٌ، كأنك قلت: رأيت الرجل زيداً نفسه، و(زيد) بدل، و(نفسه) على الاسم. وإنَّما ذكرتُ هذا للتمثيل. . . و(نفسه) يُجزِيءُ من (إيَّا) كما تجزيء منه الصفة، لأنك جئت بها توكيداً وتوضيحاً فصارتْ كالصِّفة»[4].

ويسترعي الانتباه في النص الأخير عبارة: (وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل)، والمشار إليه مثاله: رأيته إيَّاه نفسه؛ إذ تلك العبارة تفيد أنه لم يَرِدْ عن العرب الجمع بين (إيَّا) والنفس أو العين مُؤكَّداً بها، وعدمُ استعمالهم إيَّاه

(١) يقصد بالوصف التوكيد، فهو كثيراً ما يسميه بذلك ـ كما ذكرنا قبل ـ، انظر: الكتاب: ٣٨٦/٢، ٣٨٧.

(٢) الكتاب: ٣٨٥/٢، ٣٨٦، وانظر: شرح السيرافي: ١٦٠/٣.

(٣) الحجر: ٣٠.

(٤) الكتاب: ٣٨٧/٢، ٣٨٨، وانظر: شرح السيرافي: ١٦٣/٣، ١٦٤.

دليل قويٌ على أنَّ الضمير في نحو هذا المثال توكيد، لا بدل.

وإنَّما لم يستعملوه لأنَّ توكيد الضمير المنصوب بالنفس، أو العين، لا يحتاج إلى أن يؤتى معه بما يرفع اللَّبس عن وظيفة النفس والعين[1]، كما هو الحال مع ضمير الرفع ـ مستتراً وظاهراً ـ ولا يصح أن يقال أنه قد يجاء به من باب تكرير المؤكِّدات كما في نحو: جاء القوم كلهم أجمعون؛ إذ ليس من طرق كلامهم اختلاف ألفاظ التوكيد ـ الاصطلاحي ـ بين إضمار وإظهار. أمَّا نحو: ضربته إيَّاه ـ كما في مثاله ضربته إيَّاه قائماً ـ، فمسموع، ومنه «قوله عليه السلام لعمر ـ رضي الله عنه ـ: «لا ولكنْ اتَّخِذها إيَّاها»...»[2]. ومع ورود السماع به ينبغي ـ لما بيناه وسبيينه كلام ابن مالك والرضي ـ عدُّه توكيداً، لا بدلاً.

أمَّا فيما يتعلق بقسيم إبدال الضمير من مثله، وهو إبداله من الظاهر، نحو: ضربت زيداً إيَّاه، فقد نصَّ ابن مالك أنَّه لم يستعمل في كلام العرب نثره وشعره، وضَعْفُهُ من جهة القياس ظاهر؛ إذ العلة القادحة في جواز توكيد الظاهر بالضمير، قادحة في إبداله منه ـ لو سلمنا بكونه بدلاً ـ؛ وذلك أنَّ الإبدال في هذه الحال غايته التوكيد، ولا عبرة لافتراض كون البدل من جملة أخرى مع اتحاد المؤدَّى. على أنَّا نرى أنَّ في عدم استعمالهم إيَّاه، دليلاً على كونه توكيداً.

ونختم الحديث عن هذين الضربين بنصين يُقرران أمرَ وجوب إخراجهما من باب البدل. قال ابن مالك: «ويُبدلُ المضمر من الظاهر، نحو: رأيت زيداً إيَّاه. والمضمر من المضمر، نحو: رأيتك إيَّاك. ولم أمثل بهذين المثالين إلاَّ جرياً على عادة المصنفين[3] المقلِّدِ بعضُهم بعضاً. والصحيح عندي أنَّ نحو: رأيتُ زيداً إيَّاه، لم يستعمل في كلام العرب نثره

---

(١) انظر في وجوب توكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين: شرح التسهيل: ٢٩٩/٣، وأوضح المسالك: ٣٣٥/٣.

(٢) شرح ألفيَّة ابن مُعطي: ٨٠٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٢٩٦/٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٧٨/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٥/٣، وشرح السيرافي: ١٦٠/٣، والتبصرة والتذكرة: ١٥٧/١، واللمع: ١٤٥، =

ونظمه، ولو استُعمِلَ لكان توكيداً، لا بدلاً. وأمّا: رأيتك إياك، فقد تقدَّم في باب التوكيد[1] أنّ البصريين يجعلونه بدلاً، وأنّ الكوفيين يجعلونه توكيداً، وأنّ قول الكوفيين عندي أصحُ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في: رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في: فعلتَ أنتَ، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً؛ فإنّ الفرق بينهما تَحَكُّمٌ بلا دليل. وجعل الزمخشريُّ[2] من أمثلة البدل: مررتُ بِكَ بِكَ، وهذا إنما هو توكيد لفظي، ولو صح جعله بدلاً، لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يختص به. وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولي: (ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيداً)[3]، ثم قلت: (إنْ لم يفدْ إضراباً) فنبّهتُ بذلك على قول القائل: إيّاك إيّاي قصدَ زيد، إذا كان المراد: بلْ إيّاي»[4]. وقال الرضيُّ ـ في باب التوكيد[5] ـ: «... وأمّا المنصوب المتصل فأصلُهُ ألاّ يُؤَكَّدَ إلاّ بالمنصوب المنفصل؛ إذ للمنصوب ضميرٌ منفصل، فيقال؛ رأيتك إيّاكَ، ورأيته إيّاه، لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل، أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل، نحو: رأيتكَ أنتَ، ورأيته هو. فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأيِّ متصل... وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوَّته وأصالته... وقال النحاة: إنَّ المنفصل في نحو: ضربتك أنت، تأكيد، وفي

= وشرح المقدمة المحسبة: ٤٢٦/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٣١/٢، ٩٣٢، وشرح المفصل: ٦٩/٣، وشرح الوافية نظم الكافية: ٢٦٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٥٣/١، والمقرب: ٢٦٩، والبسيط: ٣٩٥/١، ٣٧٤، والملخص: ٥٦٣/١، ٥٦٤، وشرح ألفية ابن معطي: ٨٠٦/٢، هذا ومن النحاة من لم يتحدث عن هذا القسم كابن السراج وأبو البركات الأنباري، وابن برهان.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٠٥/٣.

(٢) انظر: المفصل في علم العربية: ١٤٩.

(٣) شرح التّسهيل ٣٢٩/٣.

(٤) السابق: ٣٣٢/٣، ٣٣٣، وانظر: مغني اللبيب: ٥٩٤، والهمع: ٢١٩/٥، ٢٢٠، وشرح التصريح على التوضيح: ١٥٩/٢، ١٦٠.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٣٥٧/٢.

ضربتك إيّاك، بدل. وهذا عجيب؛ فإنَّ المعنيين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين. والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حدِّ كُلٍّ منهما. وقال الزمخشري[1] في: مررتُ بِكَ بِكَ، إنَّ الثاني بدل، وهذا أعجبُ من الأول؛ إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنىً، فهو تأكيد لا بدل، وهذا مثل قوله في باب المنادى[2] إنَّ الثاني في: يا زيدُ زيدُ: بدل، وجميعُ ذلك تأكيد لفظي...»[3].

وقد اختار ابنُ هشام في واحد من مصنفاته مذهبَ الكوفيين كما فعل ابنُ مالك والرضيُّ، قال: «ولا يُبدلُ المضمر من المضمر، ونحو: قمتَ أنتَ ومررتُ بِكَ أنتَ، توكيدٌ اتفاقاً، وكذلك نحو: رأيتك إيَّاك، عند الكوفيين والناظم، ولا يُبْدَلُ مضمر من ظاهر، ونحو: رأيتُ زيداً إيَّاه، من وضع النحويين وليس بمسموع»[4]، وممن مال إلى مذهب الكوفيين، ابن يعيش[5]، وابن الحاجب في واحد من مصنفاته[6] ـ حيث جعلا (إيَّاك) في نحو: ضربتك إياك، توكيداً.

ثالثاً: التأكيد بالأفعال:

تبين من دراسة أسلوب الآيات الكريمة أنَّ البدل كما يُؤتى به مؤكِّداً في الأسماء، يؤتى به كذلك في الأفعال.

---

(١) المفصل: ١٤٩.

(٢) السابق: ٥٢.

(٣) شرح الكافية: ٣٦٥/٢، ٣٦٦، وانظر: ٣٨٩، ٣٩١.

(٤) أوضح المسالك: ٤٠٤/٣، ٤٠٥، وانظر: شرح شذور الذهب: ٥٧١، ٥٧٢، حيث علّق على إسقاط ابن مالك لنحو: ضربت زيداً إياه، من باب البدل وجعله «إيّاه» توكيداً، بقوله: «وفيما ذكره نظر، لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: زيد هو الفاضل، وجوز النحويون في «هُوَ» أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلاً».

(٥) انظر: شرح المفصل: ٧٠/٣.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٥٣/١.

ولم يتحدث عن ذلك أحد من النحاة ـ بحسب علمي ـ إلا ابنُ جني عند تخريجه لقراءة حميد لقوله تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾[1].

وقبل نقل نصه نُبيِّنُ ما قيل عن القراءات في الآية وتخريجاتها.

قال أبو حيان: «التغشية: التغطية[2]. والمعنى أنه يُذهِبُ الليلُ نورَ النهار ليتم قوام الحياة في الدنيا بمجيء الليل والنهار. فالليل للسكون والنهار للحركة، وفحوى الكلام يدل على أنَّ النهار يُغشِّيهِ اللَّهُ اللَّيلَ. وهما مفعولان؛ لأنَّ التضعيف والهمزة مُعدِّيان. وقرأ بالتضعيف الأخوان وأبو بكر، وبإسكان العين باقي السبعة. وبفتح الياء وسكون الغين وفتح الشين وضم اللام حميد بن قيس، كذا قال عنه أبو عمرو الداني. وقال أبو الفتح ابن جني عن حميد بنصب الليل ورفع النهار. قال ابن عطية[3]: وأبو الفتح أثبَتُ. وهذا الذي قاله من أنَّ أبا الفتح أثبت كلاماً، لا يصحُّ؛ إذ رتبة أبي عمرو الداني في القراءات ومعرفتها وضبط رواياتها واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات فضلاً عن النحاة الذين ليسوا مقرئين، ولا رووا القرآن عن أحد، ولا رُوِيَ عنهم القرآن. والذي نقله أبو عمرو الداني عن حميد، أمكن من حيث المعنى، لأن ذلك موافق لقراءة الجماعة؛ إذ ﴿ٱلَّيْلَ﴾ في قراءتهم ـ وإن كان منصوباً ـ هو الفاعل من حيث المعنى؛ إذ همزة النقل أوْ التضعيف، صيَّره مفعولاً. ولا يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً من حيث المعنى، لأن المنصوبين تعدى إليهما الفعل، وأحدهما فاعل من حيث المعنى، فيلزم أن يكون الأول منهما، كما لزم ذلك في: ملَّكتُ زيداً عمراً، إذ رتبة التقديم هي الموضحة أنه الفاعل من حيث المعنى، كما لزم ذلك في ضرب موسى عيسى. والجملة من ﴿يَطْلُبُهُۥ﴾ حال من الفاعل من حيث المعنى، وهو ﴿ٱلَّيْلَ﴾، إذ هو المُحَدَّثُ عنه قبل التعدية، وتقديره: حاثاً. ويجوز أن يكون حالاً من النهار، وتقديره: محثوثاً. ويجوز أن

(١) الأعراف: ٥٤.
(٢) انظر: المفردات: ٣٦١.
(٣) انظر: المحرر الوجيز: ٧/٧٥، ٧٦.

ينتصب نعتاً لمصدر محذوف، أي: طلباً حثيثاً، أي: حاثاً، أو مُحثاً، ونسبة الطلب إلى الليل مجازية، وهو عبارة عن تعاقبه اللازم، فكأنه طالب له لا يدركه، بل هو في أثره بحيث يكاد يدركه..»[1]. هذا وقد أقرّ الزمخشري روايةَ ابن جني، ولم يَرَ بها بأساً من حيث المعنى أو الصناعة قال: «﴿يُغْشِى﴾: وقرىء ﴿يُغَشِّي﴾ بالتشديد، أي: يلحق الليل النهار، والنهار بالليل، يحتملها جميعاً. والدليل على الثاني قراءة حميد بن قيس ﴿يَغشَى اللَّيلَ النهارُ﴾، بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار، أي: يدرك النهار الليل ويطلبه حثيثاً، حسنُ الملاءمة لقراءة حميد»[2]. هذا وإنَّ ابن جني قد خرَّج القراءة على روايته بما يجعلها متفقة مع قراءة الجماعة، إلا أنَّ جملة ﴿يَطْلُبُهُۥ﴾ على إسناد الإغشاء إلى النهار بدل، لا حال، وهو بدل مؤكد كما ذكر، وأشار أيضاً إلى كونه كذلك الآلوسي[3]. ونأتي إلى نصّ ابن جني قال: «ومن ذلك قراءة حميد: ﴿يَغْشَى﴾ بفتح الياء والشين، ونصب ﴿ٱلَّيْلَ﴾ ورفع ﴿ٱلنَّهَارَ﴾.

قال أبو الفتح: اتصال قوله تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ بقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، اتصال الحال بما قبلها، ويكون هناك عائد منها إلى صاحبها، وهو الله تعالى، أي: يغشى الليلَ النهارُ بأمره، أو بإذنه، وحذف العائد كما يحذف من خبر المبتدأ في نحو قولهم: السَّمنُ منوانُ بدرهم، أي: منوان منه بدرهم. ودعانا إلى إضمار هذا العائد أن تتفق القراءتان على معنى واحد، ألا ترى إلى قراءة الجماعة: ﴿يُغْشِي الليلَ النهارَ﴾، وأنَّ هذه الجملة في موضع الحال، أي: استوى على العرش مُغْشِياً الليلَ النهارَ، أي: استوى عليه في هذه الحال، فقوله إذاً: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ بدل من قوله: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ للتوكيد، وهو على قراءة الجماعة: ﴿يُغْشِي﴾ أو

---

(١) البحر: ٣٠٨/٤، ٣٠٩، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٤٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣١/٢، والدر المصون: ٣٤١/٥ ـ ٣٤٣، والفتوحات الإلهية: ١٤٩/٢ ـ ١٥٠.

(٢) الكشاف: ١٠٩/٢، وانظر: الدر المصون: ٣٤٢/٥.

(٣) روح المعاني: ١٣٧/٨، وانظر: التحرير والتنوير: القسم الثاني من الجزء الثامن: ١٦٧.

﴿يُغشي﴾ حال من الليل، أيْ: يُغشّي الليلَ النهارَ طالباً له حثيثاً، وحثيثاً بدل من طالب أوْ صفة له، لأن طالباً لو كان منطوقاً به حالٌ هناك، والحالُ عندنا تُوصفُ من حيث كانت في المعنى خبراً، والأخبار تُوصفُ، لكنْ الصفات عندنا لا توصف.

وإنْ شئت يكون ﴿حَثِيثًا﴾: حالاً من الضمير في ﴿يَطْلُبُهُ﴾، وفيه من بعدِ هذا ما أذكره. وذلك أنَّ الفاعل في المعنى من أحد المفعولين، في قراءة الجماعة؛ لأنه المفعول الأول، كقولك: أعطيتُ زيداً عمراً، فزيد هو الآخذ، وعمرو هو المأخوذ، وأغشيت جعفراً خالداً، فالغاشي جعفر والمغشي هو خالد، والفاعل في قراءة حُمَيد هو النهار؛ لأنه مرفوع، فالفاعلان والمفعولان جميعاً مختلفان على ما ترى. ووجه صحة القراءتين جميعاً والتقاء معنييهما: أنَّ الليل و النهار يتعاقبان، وكل واحدٍ منها وإن أزال صاحبه فإنَّ صاحبه أيضاً مزيل له، فكل واحد منهما على هذا، فاعل وإن كان مفعولاً، ومفعول وإن كان فاعلاً، وعلى أنَّ الظاهر في الاستحثاث هنا إنما هو النهار، لأنَّه بنوره وشروقه قد أظهر أثراً في الاستحثاث من الليل. وبعدُ، فليس النهار إلاَّ ضوء الشمس، والشمس كائنة مُحدَثة، ولا ضوء قبل أن يخلقها الله ـ جلَّ وعزَّ ـ فالضوء إذاً هو الهاجم على الظلمة، ويطلبه حثيثاً على هذا حال من النهار؛ لأنه هو الأحث منهما، ويجوز في قراءة الجماعة أن يكون ﴿يَطْلُبُهُ﴾ حالاً من النهار، وإن كان مفعولاً، كقولك: ضَرَبتْ هندٌ زيداً مؤلمةً له، فقد يكون (مُؤلمة) حالاً لزيد، كما قد يجوز أن يكون حالاً من (هند)، وذلك أنَّ لكل واحد منهما في الحال ضميراً. ولعمري إنك لو قلت: أغشيت زيداً عمراً، فإنَّ العرف أن يكون زيد هو الغاشي، وعمرو هو المغشي، إلاَّ أنه قد يجوز فيه قلب ذلك، لكن مع قيام الدلالة عليه، ألا ترى إلى قوله:

فدعْ ذا ولكنْ مَنْ ينالك خَيْرُهُ وَمَنْ كان يُعطي حَقَّهُنَّ القصائدا

أراد: يعطي القصائد حقَّهُنَّ، ثم قدم المفعول الثاني فجعله قبل الأول، من حيث كانت القصائد هنا هي الآخذة في المعنى، ونحوه: كسوتُ ثوباً زيداً،

ساغ تقديمه لارتفاع الشك فيه، وليس كذلك يُغشي الليل النهار، من حيث كانا متساويي الحالين في الغشيان، وعلى كل حال فكل واحد منهما غاشٍ لصاحبه»[1].

وعندي أنَّ من شواهد إبدال الفعل من الفعل للتوكيد، وهو بدل مطابق، إبداله في قول الشاعر:

أقولُ له ارْحلْ لا تُقيمنَّ عندنا وإلاَّ فكُنْ في السِّرِّ والجهر مسلماً

إذ قوله: (لا تقيمن عندنا) لم يدل على غير ما دل عليه الأول وهو وجوب رحيل المأمور ولكنه أبدله منه للتقرير. قال الأزهري: «(لا تقيمن عندنا): بدل اشتمال من (ارحل) لما بينهما من المناسبة اللزومية، وليس توكيداً له؛ لاختلاف لفظيهما، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم»[2].

---

(١) المحتسب: ٢٥٣/١، ٢٥٤، وانظر: التحرير والتنوير: القسم الثاني من الجزء الثامن: ١٦٦، ١٦٧.

(٢) التصريح على التوضيح: ١٦٢/٢.

القسم الثاني

- الخصائص.

تبيَّن مما سبق أنَّ محور باب البدل العدول عن الأصل في بناء التركيب مما ينتج عنه أداء المعنى بطريقين حيث أداؤه بطريق واحد ممكن. وقد ذكرنا بعض صور تلك المفارقة بإيجاز تمهيداً للحديث عن الوظائف. كما بُيِّنَ أنَّ للنحاة إشاراتٍ خاطفة إلى تلك الخصيصة لهذا الباب.

ونعود هنا لبسط الحديث عن تلك الصور - مجتزئين ببعضها - باعتبارها خصائص هذا الباب - في رأينا -؛ لأنَّ في ذلك تمييزاً لباب البدل وفصلاً له عن غيره من الأبواب، وعلى الأخصِّ عطف البيان الذي التبس أمره به حتى أدَّى إلى تجويز إعراب - كلِّ ما تحققتْ فيه المطابقة التامة للمتبوع: التعريف وضده[1]، والإفراد وضدَّيه، ولم يُعَدْ مَعَهُ العامل - بدلاً مطابقاً أو عطف بيان[2].

والفصل يتمُّ بالنظر في بناء التركيب، فإنْ لوحظ مجيئه على صورة من صور مخالفة الأصل، فالتابعُ بدل، لا عطف بيان. وفي أثناء دراستنا لتلك الخصائص، نشير إلى ما ذكره النحاة من شروطٍ للباب، كلاً في موضعه.

وقد يطول الحديث عن بعض تلك الخصائص ويقصر عن أخرى،

---

(١) وذلك على مذهب الذين يجيزون مجيء عطف البيان في النكرات، وهو المذهب الذي نرتضيه.

(٢) انظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية: ١١٩٥/٣ - ١١٩٧، شرح التسهيل: ٣٢٧/٣، ٣٢٨، المساعد على التسهيل: ٤٢٤/٢، شرح شذور الذهب: ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٦.

ومرجع ذلك تباين مواقف النحاة تجاه بعضها، أو وجود صورٍ متعددة لها.

التعميم ثم التخصيص:

أي: الإتيانُ بالعام ثم إبدال الخاصّ، أو الأقل عموماً منه. ولا يُعدُّ ذلك من صور الخروج عن الأصل إلاّ إذا كان التخصيص ممكناً بداية، وعُدِلَ عنه لمُقتضٍ معنوي.

ويتولد عن هذه الخصيصة بدلا البعض والاشتمال.

ومن أمثلة تولد بدل البعض مثال سيبويه[1]: رأيت قومَك أكثرَهم. حيث المبدل منه بدل على العموم: (قومك) ورفع ذلك العموم بإبدال ما هو أقلُّ عموماً: (أكثرهم)؛ إذ فيه استثناء لبعضٍ من الكل الذي دلَّ عليه المبدل منه، ولا يمكن من خلال النظر في ذلك المثال ونحوه تبين مُقتضى الصيرورة إلى بناء الكلام على ذلك النحو، وتتأتى تلك الإمكانية إن نظر فيما جاء على ذلك النحو في نص متكامل ـ كما ذُكِرَ قبلُ ـ ومنه ما جاء قوله تعالى:

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾[2].

فـ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ...﴾ عطف على ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً﴾ لإفادة منقبة ثالثة لإبراهيم عليه السلام في استجابة دعوته بفضل مكة والنِّعمة على ساكنيها إذا شكروا، وتنبيهٌ لمشركي مكة يومئذٍ ليتذكروا دعوة أبيهم إبراهيم المشعرة بحرصه على إيمانهم باللّٰهِ واليوم الآخر حتى خصَّ مِنْ ذريته بدعوته

---

(١) انظر: الكتاب: ١/١٥٠، ١٥١.

(٢) البقرة: ١٢٥، ١٢٦.

المؤمنين، فيعرض المشركون أنفسهم على الحال التي سألها أبوهم، فيتضح لهم أنهم على غير تلك الحالة، وفي ذلك بعث لهم على الاتصاف بذلك لأنَّ للناس رغبةً في الاقتداء بأسلافهم وحنيناً إلى أحوالهم، وفي ذلك كله تعريض بهم بأنَّ ما يُدلونَ به من النسب لإبراهيم ومن عمارة المسجد الحرام ومن شعائر الحج، لا يغني عنهم من الإشراك بالله...»[1]. «وقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ﴾ بدل بعض من قوله: ﴿أَهْلَهُۥ﴾، يفيد تخصيصه لأنَّ أهله عام، إذ هو اسم جمع مضاف، وبدل البعض مُخصِّصٌ، وخَصَّ إبراهيم المؤمنين بطلب الرزق لهم حرصاً على شيوع الإيمان لساكنيه، لأنهم إذا علموا أنَّ دعوة إبراهيم خصت المؤمنين تجنبوا ما يحيد بهم عن الإيمان، فجعل تيسير الرزق لهم على شرط إيمانهم باعثاً لهم على الإيمان»[2]، وعلى ذلك تكون وظيفة الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص، التعريض بالإيماء إلى أنَّ مَنْ لم يؤمن فلا ينبغي أن يكون من أهل هذا البلد، وقد تحقق ذلك فعلاً بنزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾[3].

ونلاحظ أنَّ البدل ـ هنا ـ تولد من تقديم المجرور في: مَنْ آمَنَ مِنْ أهله، وإحلال ضميره محله، وكان الجار والمجرور قبل تحويل التركيب في موضع نصب حال مِنْ (مَنْ) وظيفتها التخصيص.

ومن أمثلة سيبويه لتولُّدِ بدلِ الاشتمال من هذه الخصيصة ـ الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص ـ: ما لي بهم علم أمرهم[4]. والأصل: ما لي بأمرهم علمٌ وقد رأينا أنه جعل فائدة الإبدال في هذا البدل مثلها في بدل البعض وهي ما أسماه التوكيد، بمعنى تكرير لفظ المحدَّثِ عنه بذكر اسمه

---

(١) التحرير والتنوير: ٧١٣/١، وانظر: الكشاف: ١٨٣/١ ـ ١٨٦، وروح المعاني: ٣٧٨/١ ـ ٣٨٣.

(٢) التحرير والتنوير: ٧١٥/١، ٧١٦، وانظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٧/١.

(٣) التوبة: ٢٨.

(٤) الكتاب: ١٦٢/١.

الظاهر وضميره. وقد جَعَلَ[1] من شواهد التكرير لأجل التوكيد ـ أي: الاعتناء بشأن المحدث عنه ـ ذكر الشهر وضميره في قوله تعالى:

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2].

وبَيَّنَ السهيلي مُقتضى بناء الكلام على ذلك النحو، حيث قال: «. . . في هذه الآية دليل على أنَّ ما وقع به الفعل ـ أو فيه ـ فإنه مشتمل عليه كما يشتمل الفاعل على الفعل الذي هو حركة أو صفة فيه، ولذلك أضيف المصدر إلى المفعول كما يضاف إلى الفاعل، وأُخْبِرَ به عمّا لم يُسمَّ فاعله. . . ومن فوائد هذه الآية أن يُسألَ عن قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾: لِمَ قُدِّمَ الشهر الحرام؟ ولِمْ يُقَلْ: يسألونك عن قتال الشهر الحرام، وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال فيه، فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى في الظاهر؟ والجواب أن يقال: إنَّ هذا السؤال لم يقع إلاَّ بعد وقوع القتال في الشهر، وتشنيع الكفرة عليهم انتهاكَ حرمة الشهر، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قُدِّمَ في الذكر. وفيه سؤال آخر، وهو أنه أعاد ذكر القتال بلفظ الظاهر، وكان القياس أن يُعيدَ بلفظ المضمر فيقول: قل: هو كبير، . . . لأن المضمر ـ إذا عُرِفَ المعني ـ أوجز وأولى، والجواب أن يقال: في إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة، وهي عموم الحكم، ولو جاء بلفظ المضمر فيقول: هو كبير، لاختصَّ الحكم بذلك القتال الواقع في القصة، وليس الأمر كذلك، وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام. . . وكذلك هذا حين قال: ﴿قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، فجعل الاسم المخبر عنه ﴿قِتَالٍ﴾، وخصصه بالمجرور الذي هو ضمير الشهر، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع؛ لأن اللفظ المضمر لا تقتضي صيغته إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه»[3].

---

(١) السابق: ١/١٥١، وانظر: الأصول في النحو: ٢/٤٧، ٤٨.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) نتائج الفكر: ٣١٢ ـ ٣١٤، وانظر: الجمل في النحو للزجاجي: ٢٥، ٢٦، وشرح عيون الإعراب: ٢٤١، ٢٤٢، وشرح التسهيل: ٣/٢٣٨.

ومن شواهد تولُّدِ بدل البعض من هذه الخصيصة ـ الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص ـ ما جاء في قوله تعالى:

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾[١].

قال الزمخشري: «قيل: الصَّرح: البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وإنْ بَعُدَ، اشتقُّوهُ من صَرَحَ الشيءُ، إذا ظَهَرَ. و﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ طُرُقُها وأبوابها وما يُؤدّي إليها، وكُلُّ ما أدّاك إلى شيء فهو سببٌ إليه، كالرِّشاء ونحوه. فإنْ قُلتَ: ما فائدة هذا التكرير؟ ولو قيل: لعليّ أبْلُغُ أسباب السموات، لأجزأ؟ قلتُ: إذا أُبْهِمَ الشيءُ ثُمَّ أُوضِحَ كانَ تفخيماً لشأنه، فلمَّا أرادَ تفخيم ما أمَّلَ بلوغه من أسباب السموات أبهمها ثُمَّ أوضحها، ولأنَّه لمَّا كانَ بُلوغها أمراً عجيباً، أرادَ أنْ يُورده على نفس مُتشوِّفةٍ إليه، ليُعطيه السَّامعُ حقَّهُ من التعجُّب، فأبهمه ليُشوِّفَ إليه نفس هامان، ثُمَّ أوضحه»[٢].

الإجمال ثم التفصيل:

والمراد بالإجمال: «إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة. والتفصيل: تعيينُ تلك المحتَملات»[٣].

ويتمُّ التعيين بإيراد المحتملات معطوفاً بعضها على بعض، والعاطف الواو ـ على ما يشير إليه تمثيل النحاة ـ، واستقراء النصوص بَيَّنَ أنَّ ذلك غالبٌ لا لازم؛ إذ قد جاء البدل المفصَّل عِدَّةَ المبدل منه معطوفاً بغيرها.

وأكثر استخدام هذه الخصيصة في توليد البدل المطابق، وقد تستخدم لتوليد بدل الاشتمال، أمّا بدل البعض فيتولد في حالة عدم إرادة استيفاء عِدَّةِ

---

(١) غافر: ٣٦، ٣٧.

(٢) الكشاف: ١٦٧/٤، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٣/٤، والمثل السائر: ١٩٨/٢، ١٩٩، والبرهان: ٩٦/٤ وما قبلها، وروح المعاني: ٦٩/٢٤.

(٣) الكليات: ٤٦/١.

المجمل بالتفصيل؛ قصداً للمبالغة بتنزيل البعض منزلة الكل.

وبَيَّنَ النحاة الذين تحدثوا عن هذا النوع من الإبدال، ما يختصُّ به من شروط وهي: وجوب المطابقة في العدد بأن يكون البدل وافياً بِعدَّةِ المبدل منه. وما فُقِدَ فيه ذلك الشرط وجب فيه القطع، إلاَّ إنْ أُرِيدَ تنزيلُ بعض العِدَة منزلة جميعها. والقطع جائز مع استيفاء العِدَة. قال ابن مالك: «إذا قُصِدَ تفصيل مذكور بما هو صالح للبدلية وكان وافياً بآحاد المذكور، جاز البدل والقطع، كقول الشَّنْفَرَى[1]:

وَلِي دُونَكُمْ[2] أهلون، سِيدٌ عَمَلَّسٌ وأرقَطُ زُهلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

فلك في (سِيد) وما بعده أن تجعله بدلاً من (أهلون)، ولك أن تقطعه على إضمار مبتدأ، فلو كان المفصَّلُ غيرَ وافٍ بآحاد المذكور، تعيَّنَ القطع على الابتداء، وجُعِلَ الخبرُ (مِنْ) وضميراً مجروراً بها، كقول النبيّ ـ ﷺ ـ: «اجتنبوا الموبقاتِ: الشركُ باللَّهِ والسِّحرُ»[3]. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[4]، أي: منها مقام إبراهيم. ويروى: «اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله، والسحرَ» بالنصب على البدل وحذف معطوف، والتقدير: اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر، واقتصر هنا على ثنتين تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب»[5].

وهناك شرط آخر يختص بالإبدال من الأسماء المضمنة معنى الشرط

---

(١) انظر: شرح لامية العرب، لأبي البقاء: ١٨.

(٢) انظر: شرح لامية العرب: ١٨، حيث وردت الرواية بـ(دونكم).

(٣) صحيح البخاري: (باب: الشرك والموبقات): ٢٥٦/٧.

(٤) آل عمران: .

(٥) شرح التسهيل: ٣٤١/٣، وانظر: الكتاب: ٤٣١/١ ـ ٤٣٣، وشرح السيرافي: ١٤٧/٢، ١٤٨، والمقتضب: ٢٩٠/٤، ٢٩١، والتبصرة: ١٦٠/١، ١٦١، وشرح المفصل: ٦٨/٣، ٦٩، والمقرب: ٢٧٠، ٢٧١، وشرح جمل الزجاجي: ٢٩٢/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب: ٦٢١/٢، ٦٢٢، ٦٢٧، ٦٢٨، والمساعد على التسهيل: ٤٣١/٢ ـ ٤٣٣، ٤٣٩، وشرح الأشموني: ١٣٠/٢، ١٣٥.

أو الاستفهام، وهو وجوب ذكر الحرف المفيد للمعنى الذي تضمنه المبدل منه. قال الأزهري: «وإذا أُبْدِلَ اسمٌ من اسم مُضمَّنٍ معنى حرف استفهام وهو الهمزة، أو حرف شرط وهو (إنْ)، بدل تفصيل، ذُكِرَ ذلك الحرف المفيد للاستفهام أو الشرط، مع البدل؛ ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى. فالأول ـ وهو الاستفهام ـ ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني. فالأول كقولك: كم مالُكَ أعشرون أم ثلاثون؟ فعشرون وما عطف عليه بدل من (كم) بدل تفصيل. والثاني: كقولك: مَنْ رأيتَ، أزيداً أم عمراً؟ فـ(زيد) وما عطف عليه بدل من (مَنْ) بدل تفصيل. والثالث: كقولك: ما صنعت أخيراً أم شراً؟ فـ(خيراً) وما عطف عليه بدل من (ما) بدل تفصيل وقُرِنَ بالهمزة في الجميع لتضمُّنِ المبدل منه معنى الاستفهام. والثاني: وهو الشرط، ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان. فالأول، نحو: مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرو أَقُمْ معه. فزيد وعمرو بدل مِنْ (مَنْ) بدل تفصيل. والثاني، نحو: ما تصنع إن خيراً وإن شراً تُجْزَ به. فخيراً وشراً بدل مِنْ (ما) الشرطية بدل تفصيل. والثالث، نحو: متى تسافر إن غداً وإن بعد غد أسافر معك. فغداً وبعد غد بدل مِنْ (متى) بدل تفصيل. والرابع: حيثما تجلس إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك. وقُرِنَ بأن في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط. وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط، ففي الكشاف[1] أنَّ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدل من ﴿إِذَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ①﴾[2]، وكذا قال أبو البقاء[3]. ولذا اقْتَصَرَ في النظم على الاستفهام فقال: (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً)[4]، وكذا فعل في التسهيل[5] مع كثرة جمعه فيه على أنَّ مسألة

(١) ٧٨٤/٤، وانظر: حاشية العليمي على التصريح: ١٦٣/٢، حيث نقل العليمي عن الدنوشري قوله: «قد يقال: لا نسلم أن (إذا) هنا شرطية؛ فلا تخلُّف».

(٢) الزلزلة: ١.

(٣) انظر: التبيان: ١٢٩٩/٢.

(٤) صدر بيت من ألفية ابن مالك، انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٥٢/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٣٩/٣.

الشرط لا تخلو عن إشكال؛ لأنك إذا قلت: مَنْ يقم إن زيد وإن عمرو، كان اسم الشرط مرفوعاً بالابتداء، فيكون البدل مرفوعاً بالابتداء ضرورة، سواءٌ قلنا البدل على نية تكرار العامل أم لا، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز ـ على الأصح ـ، وإن جعلنا ما بعد (إن) مرفوعاً على الفاعلية، امتنعت المسألة؛ لتخالف العامل، ولأنَّ (إنْ) لا يُضمرُ الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يُفسِّرُهُ، نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[1]. وجوابه: أنَّ (إنْ) إنَّما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، فلا يلزم المحذور»[2].

ولهذه الخصيصة: الإجمال ثم التفصيل، صورة متعددة، منها:

الصورة الأولى: المبدل منه اسمُ عدد:

وذلك يعني النصَّ على عدد المحتَمَلات، وقد يؤتى بالمفصَّل مفرداً معطوفاً عليه جمعٌ مستوفين العِدَة، أو مفرداً معطوفاً عليه أمثاله، ومن الأول قول العجاج ـ وهو من أبيات سيبويه[3] ـ:

خَوَّى على مُستوياتٍ خَمْسِ   كِرْكِرَةٍ وثَفِناتٍ مُلْسِ

فـ(خمس) نعت لـ(مُستويات) على التقديم والتأخير؛ إذ لو جيء به على ما هو الأصل في بيان المعدود ـ وهو الإضافة ـ، لقيل: على خمسِ مستويات. و(كِرْكِرَة) وما عطف عليه بدل من (خمس)، فالمراد من الثفنات ما يلي الأرض من قوائم الجمل[4].

ومن الثاني قوله ـ ﷺ ـ: **«سبعةٌ يُظلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّه يومَ لا ظِلَّ إلاَّ ظِلُّه: إمامٌ عادل، وشابٌ نشأ في عبادة ربِّه، ورجلٌ قلبُهُ مُعلَّقٌ بالمساجد،**

---

(١) النساء: ١٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ١٦٣/٢، وانظر: أوضح المسالك: ٤١٠/٣، وشرح الكافية: ٣٩٢/٢، وحاشية الصبان على الأشموني: ١٠٠/٣، والمساعد: ٤٣٨/٢، ارتشاف الضرب: ٦٢٦/٢.

(٣) الكتاب: ٤٣٢/١.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩٣، ١٩٤.

ورجُلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرّقا عليه، ورجل تصدّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ شماله ما تُنفِقُ يمينه...» متفقٌ عليه[1].

ومن ذلك ما في قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٨﴾﴾[2].

ففي الآية الكريمة إجمال حيث نُصَّ على عدد الأوقات التي ينبغي فيها الاستئذان ثم فُصِّل بالنص على عين هذه الأوقات، ومقام التوجيه والتربية هو الذي اقتضى الإبدال؛ إذ لولا إرادة التشديد على أمرِ الاستئذان، لصير إلى التفصيل مباشرة، بأن يقال: ليستأذنكم الذين... من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم... إلخ، والنص على عدد أوقات الاستئذان غيرَ مُعيَّنةٍ يبعث تشوُّفَ النفوس إلى استجلائها، فيأتي التفصيل مُعيِّناً ومُقرِّراً، ثُمَّ عَلَّلَ ذلك الأمر بالإبدال الثاني: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ - وذلك على قراءة النصب - «وسُمِّيَ كلُّ واحد من هذه الأوقات عورة؛ لأن الناس يختل تسترهم وتحفظهم فيها. والعورة: الخَلَل، ومنها: أعور الفارس، وأعور المكان. والأعور: المختل العين»[3]. وإطلاق العورات على الأوقات المذكورة المشتملة عليها، للمبالغة كأنها نفسُ العورات[4].

وذهب معظم المعربين إلى إعراب: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ ظرفاً، نظراً إلى ظرفية البدل. ومن هؤلاء: الفراء[5]، ومكي، وأبو البقاء[6]، والمنتجب

---

(١) من روائع الأدب النبوي، لكامل الدقس: ١٣١.

(٢) النور: ٥٨.

(٣) الكشاف: ٣/٢٥٣، وانظر: المفردات: ٣٥٢، ٣٦٣، والتحرير والتنوير: ١٨/٢٩٤.

(٤) روح المعاني: ١٨/٢١٣.

(٥) انظر: معاني القرآن: ٢/٢٦٠.

(٦) انظر: التبيان: ٢/٩٧٧.

الهمذاني[1]، والسمين[2]، وابن هشام[3]، والجلالان[4]، والآلوسي[5].

قال مكي: «و﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍۚ﴾ نصبٌ على المصدر. وقيل: إنه في موضع المصدر وليس بمصدر على الحقيقة. وقيل: هو ظرف وتقديره: ثلاثة أوقات، أي: يستأذنونكم في ثلاثة أوقات. وهذا أصحُ في المعنى؛ لأنهم لم يُؤمروا أن يستأذنهم العبيد والصبيان ثلاث مرات، إنما أمروا أن يستأذنوهم في ثلاثة أوقات، ألا ترى أنه قد بَيَّنَ الأوقات فقال: ﴿مِّن قَبْلِ...﴾، فبين الثلاث المرات بالأوقات فعُلِمَ أنها ظرف وهو الصحيح»[6]. ومِمَّنْ خَالَفَ أبو حيان[7]، فقد رجَّح المفعولية المطلقة فيه، نظراً إلى المضاف إليه: ﴿مَرَّٰتٍۚ﴾، واحتج لذلك بأنَّ قول القائل: ضربت ثلاث مرات، لا يفهم منه إلا: ثلاث ضربات، وعضَّد ما ذهب إليه بقوله ـ ﷺ ـ: «الاستئذان ثلاث»[8]. وردَّ عليه السمينُ احتجاجه قائلاً: «مُسلَّمٌ أنَّ الظاهر كذا، ولكنَّ الظاهر هُنا متروك للقرينة المذكورة، وهي تفسير الثلاثة بقوله: ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ...﴾»[9].

وبَيَّنَ الآلوسي عِلَّةَ إضافة ﴿ثَلَٰثٍ﴾ إلى ﴿مَرَّٰتٍۚ﴾ بدل (أوقات)، قال: «والتعبير عنها بالمرات للإيذان بأنَّ مدار طلب الاستئذان مقارنةُ تلك الأوقات لمرور المستأذنين بالمخاطبين، لا أنفسها»[10].

---

(١) انظر: الفريد: ٦١٤/٣.
(٢) انظر: الفتوحات الإلهية: ٢٣٦/٣.
(٣) انظر: المسائل السفرية: ٦١، ٦٢.
(٤) انظر: تفسير الجلالين بهامش الفتوحات: ٢٣٦/٣.
(٥) انظر: روح المعاني: ٢١٢/١٨.
(٦) مشكل إعراب القرآن: ٥١٥.
(٧) انظر: البحر: ٤٧٢/٦، والتحرير والتنوير: ٢٩٣/١٨.
(٨) انظر: صحيح البخاري: كتاب الاستئذان: ٣٩٧/٨، حيث روى عن أنس رضي الله عنه أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ كان إذا سلَّم سلَّم ثلاثاً...
(٩) عن الفتوحات: ٢٣٦/٣.
(١٠) روح المعاني: ٢١٢/١٢.

الصورة الثانية: المبدل منه: اسم جمعٍ، أو جمع، أو مُثنّى:

ومن الأول بيت الشَّنْفَرى ـ الذي ورد في نص ابن مالك السابق ـ وهو قوله:

وَلِي دُونكم أهلون سِيدٌ عَمَلَّسٌ وأرْقطُ زُهلولٌ وعرفاءُ جيألُ

فـ(أهلون) جمعُ اسم الجمع (أهل)، ومقتضى الصيرورة إلى الإبدال مقام التعريض، إذ الشاعر يخاطب عشيرته، يقول: «اتخذتُ هذه الوحوش أهلاً بدلاً منكم؛ لأنها تحميني من الأعداء، ولا تخذلني في حالة الضيق. وهذا تعريض بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات، ولا غيرة لهم على من جاورهم فضلاً عن الحميم القريب»[1].

ومن الثاني ـ الجمع ـ، والمبدل منه نكرة والبدل مختلف بين التنكير والتعريف، قول الفرزدق[2] مادحاً:

وقدْ حُمِدتَ بأخلاقٍ خُبِرتَ بها وإنَّما يا بْنَ ليلى يُحمدُ الخبرُ
سخاوةٍ مِنْ يَدَيْ مروانَ نعرفُها والطَّعنِ للخيلِ في أكتافها زَوَرُ
ونائلٍ يا بْنَ ليلى لو تضمَّنَهُ فيضُ الفُراتِ لأضحى وهو مُحتقرُ

حيث أبدل «(سخاوةٍ) و(الطعن للخيل) و(نائل) من (أخلاق) المجرورة في البيت الأول، ولو رفع كل هذا، لجاز على الابتداء بتقدير: منها سخاوةٌ، وما أشبه ذلك من التقدير»[3]. ومنه والمبدل منه معرفة والبدل نكرة، ما في قوله تعالى:

﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِيٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾

(١) الخزانة: ٥٦/٨، وانظر: شرح لامية العرب لأبي البقاء: ١٦ ـ ١٩، وشرح الكافية: ٣٨٠/٣.

(٢) التبصرة والتذكرة: ١٦٠/١.

(٣) السابق: الجزء والصفحة نفسهما.

﴿وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ ۝٣٨ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝٣٩﴾[1].

فـ﴿كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ وَءَاخَرِينَ...﴾ بدل[2] من ﴿ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ مطابق. وأوثر بناء التركيب على هذا النحو، حيث لم يُقَلْ: فسخرنا له الريح... وكلَّ بنّاء وغواص ومتمرد من الشياطين، أو: ومن الشياطين كل بناء وغواص ومتمرد؛ لأن في تسخير هذا الجنس لجنس البشر آية عظيمة، فاقتضى مقام بيان القدرة والامتنان بناء التركيب على ذلك النحو الذي تولد عنه هذا الأسلوب الذي تقتضيه مقامات بعينها.

والمراد بالآخَرِ المغاير، والمغايرة تكون في النوع وتكون في الصفة، والمراد بها هنا المغايرة في الصفة. فالآخرون من جنس البنَّائين والغواصين، ومغايرتهم لهم في كونهم مردة، فقد روي أنه ـ عليه السلام ـ كان يُقرِّنُ مردة الشياطين بعضهم مع بعض في القيود والسلاسل للتأديب والكفِّ عن الفساد[3]. وذكر الطاهر سبباً آخر لتقرين هذا الصِّنف، حيث قال: «وهذا صنفٌ مِمَّنْ عَبَّرَ عنهم بالشياطين شديد الشكيمة يُخشى تَفلُّتُهُ ويُرامُ أن يستمرَّ يعمل أعمالاً لا يجيدها غيره؛ فيُصَفَّدُ في القيود ليظل يعمل تحت حراسة الحراس. وقد كان أهل الرأي من الملوك يجعلون أصحاب الخصائص في الصناعات محبوسين حيث لا يتصلون بأحد؛ لكيلا يستهويهم جواسيس ملوك آخرين يستصنعونهم، ليتخصَّص أهلُ تلك المملكة بخصائص تلك الصناعات فلا تشاركها فيها مملكة أخرى، وبخاصة في صنع آلات الحرب... فيجوز أن يكون معنى ﴿مُقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾ حقيقة، ويجوز أن يكون تمثيلاً لمنع الشياطين من التفلت»[4].

---

(١) ص: ٣٥ ـ ٣٩.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٣/٤، الكشاف: ٩٦/٤، التفسير الكبير: ٢١٠/٢٦، الفريد: ١٦٨/٤، والجامع: ٢٠٦/١٥، والفتوحات: ٥٧٧/٣، روح المعاني: ٢٠٣/٢٣.

(٣) انظر: الكشاف: ٩٦/٤، معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٣/٤.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٦٦/٢٣.

ومن الثالث ـ المثنى ـ والمبدل منه نكرة والبدل نكرة موصوفة، ما في قول كُثَيِّر عزة:

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَىٰ فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

حيث أبدل (رجل صحيحة ورجل رمى..) من (رجلين). وقد جوَّز سيبويه في (رجل صحيحة) وما عطف عليها، على رواية الجر بالإضافة إلى البدل، أن تكون نعتاً موطأً، قال: «ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾[1]. ومن الناس من يَجُرُّ، والجرُّ على وجهين: على الصفة وعلى البدل. ومنه قول كثير عزة: وكنتُ كذي... إلخ. فأمَّا مررت برجل راكع وساجد، ومررت برجلٍ رجلٍ صالح، فليس الوجه فيه إلاَّ الصفة، وليس هذا بمنزلة: مررت برجلين مسلم وكافر، من قبل أنك ثم تبعض، كأنك قلت: أحدهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا ومنهم كذا»[2]. وقد فسر بعضُهم[3] المراد بالصفة في قوله: (وعلى الصفة)، بعطف البيان، ويُضعِفُ هذا قولُ سيبويه قبل ذلك: «وكذلك: مررت برجلين: رجل صالح ورجل طالح، إن شئت صيرته تفسيراً لنعت وصار إعادتك الرجل توكيداً، وإن شئت جعلته بدلاً، كأنه جواب لمن قال: بأيِّ رجل مررت؟ فتركت الأول واستقبلت الرجل بالصفة. وإن شئت رفعت على قوله: فما هما؟ ومما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم وفرق النعت وصار مجروراً قوله ـ وهو رجل من باهلة ـ:

---

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) الكتاب: ٤٣٢/١، ٤٣٣، وانظر: شرح السيرافي: ١٤٨/٢، معاني القرآن للفراء: ١٩٢/١، ١٩٣، معاني القرآن للأخفش: ٣٩٦/١، ٣٩٧، المقتضب: ٢٩٠/٤، ٢٩١، شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩٣، ١٩٤، نتائج الفكر: ٣١٥، شرح المفصل: ٦٨/٣، ٦٩، شرح الكافية: ٣٩٣/٢، الخزانة: ٢١١/٥ ـ ٢١٤.

(٣) هو الأستاذ عبدالسلام هارون ـ رحمه الله ـ انظر: هامش الكتاب: ٤٣٢/١، ٤٣٣.

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ   على ربعين مسلوبٍ وبالِ

كذا سمعنا العرب تنشده، والقوافي مجرورة»[1]. ومِمَّنْ جوَّز كون (رجل) نعتاً أيضاً، ابن أبي الربيع، قال: «يجوز لك في هذا البيت الرفع والخفض، فإن خفضت جاز لك البدل والنعت، والبدل أحسن، والنعت جائز على حسب ما تقدم[2] في: مررت بأخيك رجلاً صالحاً...»[3].

واختلف أصحابُ المعاني في معنى بيت كُثَيِّر، والمختار عندي ما فسَّرَهُ به ابنُ سِيدَه، حيث قال: «لما خانته العهد فزلَّتْ عن عهده، وثَبَتَ هو على عهدها، صار كذي رجلين: رجل صحيحة وهو ثباته على عهدها، وأخرى مريضة، وهو زَلَلُها عن عهده»[4].

ومن هذا القسم والبدل معرفة والمبدل منه كذلك، ما جاء في قوله تعالى:

﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ ﴿٣٣﴾ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ ﴿٣٤﴾ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾﴾[5].

فـ﴿ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾ بدل[6] من ﴿ٱلزَّوْجَيْنِ﴾. وبُني التركيب على هذا النحو حيث لم يُقَلْ: وأنه خلق الذكر والأنثى، لأجل إدماج الامتنان في أثناء ذكرِ

---

(١) الكتاب: ١/٤٣١، ٤٣٢.
(٢) انظر: البسيط: ١/٢٩٩.
(٣) السابق: ١/٣٩٨، وانظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ١/٥٥٢، ٥٥٣.
(٤) الخزانة: ٥/٢١٣.
(٥) النجم: ٣٣ ـ ٥٤.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/٢٧٨، الفريد: ٤/٥٨٠.

الانفراد بالخلق، بنعمة أن خَلَقَ لكلِّ إنسان زوجه، كما قال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا﴾[1].

والأقرب أن يكون: «المراد بالزوجين: الذكر والأنثى من خصوص الإنسان؛ لأن سياق الكلام للاعتبار ببديع صنع الله، وذلك أشدُّ اتفاقاً في خلقة الإنسان؛ ولأن اعتبار الناس بما في أحوال أنفسهم أقرب وأمكن، ولأن بعض الأزواج من الذكور والإناث لا يَتَخَلَّقُ من نطفة، بل من بيض وغيره»[2].

الصورة الثالثة: المبدل منه اسم موصول:

وجيء بالبدل جمعاً بالعطف في بعض المواضع ومثنى بالعطف أيضاً في مواضع أخر.

ومن الأول ما في آيات النجم السابقة، حيث أبدل المصدر المؤول من (أنْ) واسمها وخبرها، معطوفاً عليه أمثاله، من (ما) الموصولة، والبدل للاشتمال. وقبل تفصيل الحديث عن موضع الاستشهاد في الآيات، نتوقف عند مسألة مجيء البدل المفصل بدل اشتمال.

فأقول: بحسب اطلاعي لم يتعرض أحد من النحاة إلى إثبات وقوعه أو نفيه، إلا العليمي قد نفى وقوعه حيث قال ـ معلقاً على نصِّ الأزهري على أنَّ اشتراط إعادة حرف الاستفهام أو الشرط مع الاسم المبدل من اسم متضمن لأحدهما، إنما يكون في بدل التفصيل ـ: «قوله: (بدل تفصيل): يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل؛ إذ التفصيل يقتضي أنَّ كلاً من البدل والمبدل منه مقصودٌ قصداً باقياً مطابقاً للآخر؛ ليخرُجَ بدل الغلط لأنَّ الأول غير مقصود، وبدل النسيان لأنَّ الأول غير مقصود قصداً باقياً لتبين فساده، وبدل البعض والاشتمال؛ إذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين ونحو: ما أكلتَ، أَثُلُثَ الرغيفِ أمْ نِصْفَهُ؟ من بدل الكل، لأن المراد بـ(ما) المفهوم

---

(١) الروم: ٢١.

(٢) التحرير والتنوير: ١٤٥/٢٧، وانظر: ٣٦٦/٢٩ ـ ٣٦٨، والجامع لأحكام القرآن: ١١٧/١٧، والفتوحات: ٢٣٧/٤، ٤٥١، روح المعاني: ٦٨/٢٧، ١٥٠/٢٩.

الشامل لثلث الرغيف ونصفه، فهما مطابقان والثاني تفصيل للأول. وبما تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل، علم أنه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم أنَّ كل واحد بعض»[1].

واستقراء النصوص أثبت مجيء البدل المفصل عِدَّةَ المبدل منه، للاشتمال. ويمكن أن يُعَدَّ من شواهد ذلك بيت الأخطل:

إنَّ السيُوفَ غُدُوَّها ورواحَها   تَرَكَتْ هَوازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

قال البغدادي: «قوله: (غُدُوَّها) بدل من السيوف. قال المبرد في الكامل[2]: هو بدل اشتمال، وقد روعي المبدل منه في اللفظ بإرجاع الضمير إليه من الخبر، ولم يراعَ البدل ولو روعي لقيل: (تركا) بالتثنية، وهذا أيضاً كلام أبي علي في «إيضاح الشعر»[3]، فإنه أورده هذا البيت مع البيت الذي قبله لما ذُكِرَ. وفيه أنه يحتمل أن نصب «غدوها» على الظرف، كخفوق النجم، وكأنه قال: إنَّ السيوف وَقْتَ غدوها ورواحها»[4].

وقد استشهد النحاة الذين أوردوا البيت به على جواز مراعاة المبدل منه في اللفظ وجعل البدل في حكم الملغي[5].

ونعود إلى الآيات موضع الاستشهاد حيث قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ

---

(١) انظر: حاشية العليمي بهامش التصريح على التوضيح.

(٢) ٣/١٨، ١٩.

(٣) انظر: ٥٥٩، ولم يذكر أبو علي في (غدوها) غير البدلية، وعليه فإنَّ الضمير في (فيه) يعود على لفظ (غدوها) لا على كتاب أبي علي، أي إنَّ القول بنصب (غدوها) على الظرفية قولُ البغدادي.

(٤) الخزانة: ٥/٢٠٠.

(٥) انظر: إيضاح الشعر: ٥٥٩، وشرح اللمع: ١/٢٣٠، شرح التسهيل: ٣/٣٣٩، شرح الكافية للرضي: ٢/٣٩٢، ٣٩٣، شرح ألفية ابن معطي: ٢/٨٠٠، ٨٠١، المساعد على التسهيل: ٢/٤٣٧، شرح الأشموني: ٢/١٣٤، ١٣٥، الصبان على الأشموني: ٣/١٠١، ١٠٢.

أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾﴾ وما عطف عليه إلى آخر المتعاطفات بالواو، بدلٌ من (ما) في قوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾﴾، وذلك بناءً على المأثور وهو أنَّ كُلَّ ذلك في صحف إبراهيم وموسى ـ عليهما السلام ـ قال القرطبي: «قال السُّدِّيُّ: أخبرني أبو صالح قال: هذه الحروف التي ذكر الله تعالى من قوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ...﴾ إلى قوله: ﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ ﴿٥٦﴾﴾ كل هذه في صحف إبراهيم وموسى»[1]. وجوَّز المعربون في ﴿أَلَّا تَزِرُ...﴾ وما عطف عليه إلى جانب البدلية، القطع على إضمار مبتدأ، قال المنتجب الهمذاني: «وقوله: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾ (أن) هنا هي المخففة من الثقيلة، واسمها مضمر، وهو الأمر أو الشأن، وموضع (أن) وما اتصل بها إما الجر على البدل من (ما) في قوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾﴾، وإمّا الرفع على: ذلك ألاْ تزرُ، كأنه قيل: وما في صحف المذكورين؟ فقيل: ذلك، أو هو ألا تزر. و﴿وِزْرَ﴾ مفعول به وليس بمصدر. وقوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾: ﴿أَن﴾ أيضاً هي المخفَّفة، عَطْفٌ على (أنْ) الأولى المذكورة آنفاً... وقوله: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾: عطف على ﴿أَلَّا تَزِرُ﴾، على معنى أنَّ المذكورات كلها في الصحف.. وقوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ وما بعده إلى قوله: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ...﴾ عطف على ﴿أَلَّا تَزِرُ﴾، على أنَّ هذه كلها في صحف موسى وإبراهيم الذي وفَّى، ولك أن تنصبها بفعل مضمر، أي: واعلم أنَّ إلى ربك المنتهى. والجمهور على الفتح في الجميع على أحد هذين التقديرين. وقرىء بالكسر على الاستئناف، وكذا ما بعدها»[2].

ونأتي إلى بيان مُقتضى الصيرورة إلى الإبدال، وتخصيص صحف هذين الرسولين ـ عليهما السلام ـ بالذكر. أمّا مقتضى الإبدال، فهو توكيد الإنكار

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٧/١٢١، وانظر: التحرير والتنوير: ٢٧/١٣١.

(٢) الفريد: ٤/٣٨٦ ـ ٣٨٧، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/٦٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/٧٥ ـ ٧٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/٧٦، والكشاف: ٤/٤٢٧، ٤٢٨، وروح المعاني: ٢٧/٦٦.

بالاستدلال؛ ذلك أنه جاء في أسباب النزول ما ملخصه أنْ شخصاً ـ سمَّاه المفسرون ـ قارب بعد جلوسه إلى رسول الله ـ ﷺ ـ أن يسلم فعاتبه رجل من قومه ـ لم يُسمُّوه ـ وحضه على لزوم ما كان عليه آباؤه، ضامناً له حمل العذاب عنه مقابل عطاء يُعطاه، فقبل قوله ذاك. فأشار قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ﴾ إلى أنه تولى عن الإسلام بعد أن قاربه. وأشار قوله: ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ إلى أنه أعطى من قلبه وميله للإسلام قليلاً. ﴿وَأَكْدَىٰٓ﴾ أي: انقطع بعد أن اقترب، كما يُكدي حافر البئر إذا اعترضته كُدْيَة. وانقطاعه تسليم بما ادَّعاهُ مُدَّعِي حمل العذاب، فأنكر ذلك عليه؛ إذ قول مثل ذلك الادعاء لا يصح أن يكون إلاَّ عند دليل، والدليل إنْ التمسه وجده على ضد ما ذهب إليه المدعي وهو في صحف جميع الرسل كما هو في القرآن «وإنما خَصَّ هذه الصحف بالذكر لأن العرب[1] يعرفون إبراهيم وشريعته ويسمونها الحنيفية، وربّما ادعى بعضهم أنه على أثارةٍ منها... وأمَّا صحف موسى فهي مشتهرة عند أهل الكتاب، والعربُ يخالطون اليهود في خيبر وقريظة والنضير، وتيماً، ويخالطون نصارى نجران، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ﴾[2]...»[3].

ومما جاء فيه البدل المفصل للإجمال الذي دلَّ عليه الاسم الموصول (المبدل منه)، وهو بدل كل، قوله تعالى:

﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾﴾[4].

---

(١) انظر: الجامع: ١١١/١٧، ١١٢.
(٢) القصص: ٤٨.
(٣) التحرير والتنوير: ١٢٩/٢٧، ١٣٠.
(٤) الشعراء: ١٤١ ـ ١٥٢.

فقوله: ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝١٤٧ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ۝١٤٨﴾ بدل من ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ﴾ بإعادة العامل وهو حرف الجر[1].

ومقتضي الصيرورة إلى الإبدال حيث لم يُقَلْ: أَتُتْرَكون آمنين في جنات وعيون.. إلخ، مقام التذكير والإنكار التوبيخي، فهو بتعداده هذه النعم يُذكِّرهم ما يجب عليهم تجاه المنعِم، ويُنكرُ عليهم استغراقهم في التمتع بها حتى كأنهم خالدون فيما هم فيه، و«سُلِّطَ الإنكارُ على فعل الترك؛ لأن تركهم على تلك النعم لا يكون، فكان إنكار حصوله مستلزماً إنكار اعتقاده. وهذا الكلام تعليل للإنكار الذي في قوله: ﴿أَلَا تَتَّقُونَ﴾؛ لأن الإنكار عليهم دوام حالهم يقتضي أنهم مفارقون هذه الحياة وصائرون إلى الله... و﴿هَٰهُنَآ﴾ إشارة إلى بلادهم، أي: في جميع ما تشاهدونه،... و﴿ءَامِنِينَ﴾: حال مبينة لبعض ما أجمله قوله: ﴿فِي مَا﴾. وذلك تنبيه على نعمةٍ عظيمة لا يدلُّ عليها اسم الإشارة؛ لأنها لا يشار إليها، وهي نعمة الأمن التي هي أعظم النعم ولا يُتذَوَّقُ طعمُ النِعَم الأخرى إلا بها»[2].
وجملة: ﴿طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ في محل جر نعتٍ وظيفته الامتنان، و﴿فَٰرِهِينَ﴾ حال وظيفتها الذّمّ والإنكار.

التقديم والتأخير:

سبقت الإشارة إلى أنّ التقديم والتأخير اللذين يتولد عنهما أسلوب البدل، هما اللذان يؤديان إلى تغيير الحكم النحوي لكل من المقدَّم والمؤخَّر. كما سبقت الإشارة إلى أنّ من النحاة من تحدث عن إحدى صوره، وهي تقديم النعت على المنعوت. ونفصل الحديث هنا عن تلك الصورة وعن الصور الأخرى التي توصلنا إليها من مدارسة أمثلة وشواهد البدل.

---

(١) انظر: الكشاف: ٣/٣٢٧، والتبيان: ٢/٩٩٩، والفريد: ٣/٦٦٣، البحر: ٧/٣٤، روح المعاني: ١٩/١١٢.
(٢) التحرير والتنوير: ١٩/١٧٥.

الصورة الأولى: تقديم النعت على المنعوت:

وتقديم النعت على منعوته يكون على وجهين، الأول: تقديمه مع إبقاء حكمه الإعرابي، وذلك ما ذهب الجمهور[1] إلى منعه، وهو الصحيح.

الوجه الثاني: تقديمه مع تغير حكمه الإعرابي، وهو ما افترق النحاة بشأنه إلى خمس فِرَق:

الفرقة الأولى: عدُّوه قياساً بشرط صلاحية النعت لمباشرة العامل، ولم يُفرِّقْ هؤلاء بين كون النعت المقدَّم معرفة أو نكرة، بل جعلوا حكمهما واحداً، ومن هؤلاء الفراء والنحاس وابن جني. قال الفراء ـ مُخَرِّجاً قراءة نصب ﴿ذِى مَسْغَبَةٍ﴾[2] في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝١٥﴾[3] ـ: «قوله ـ عزّ وجلّ ـ: «**أوْ أطعَمَ في يوم ذي مسغبة**»[4]: ذي مجاعة، ولو كانت: «**ذا مسغبة**» تجعلها من صفة اليتيم، كأنه قال: أوْ أَطْعَمَ في يوم يتيماً ذا مسغبة أو مسكيناً...»[5]. وقال النحاس راداً قولَ الفراء ذاك، لأنَّ فيه إيهاماً بأنه يُجيزُ التقديم مع بقاء الحكم، وذاك ليس مذهب الفراء ـ كما سيتبين ـ: «روي عن الحسن وأبي رجاء أنهما قرأا: «**أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةٍ يَتِيمَاً**». قال الفراء:... قال أبو جعفر: والغلط في هذا بَيِّنٌ جدّاً، لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة

---

(١) انظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٥، إعراب القرآن للنحاس: ٥/٢٣٢، ٢٣٣، الخصائص: ٢/٣٨٥، ٣٩١، ارتشاف الضرب: ٢/٥٩٩، ٥٦٠، الهمع: ٥/١٨٥، شرح الأشموني: ٢/٦١، وما حملنا على جعل هذا الوجه قسيماً للوجه الثاني ذهابُ بعض النحاة ـ كما سيتضح من بعض النصوص الآتية ـ إلى تجويزه.

(٢) هي قراءة شاذة، انظر مختصر في شواذ القرآن: ١٧٤، والمحتسب: ٢/٣٦٢.

(٣) البلد: ١٤.

(٤) قرأ كذلك ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، انظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد: ٦٨٦، والحجة لابن خالويه: ٣٧١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/٧.

(٥) معاني القرآن: ٣/٢٦٥.

قبل الموصوف، ولستُ أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب المعاني؟ ولكن يكون «ذا مسبغة» منصوباً بأطعم، و﴿يَتِيمًا﴾ بدلاً منه»[١].

ولا أرى إلاّ أنّ ذاك مراد الفراء؛ إذ تعبيره بـ(تجعلها من صفة اليتم) يشير إلى ذاك، حيث لم يقل: تجعلها صفة اليتيم[٢]. ويوضح أنّ هذا مراده نصُّه التالي: «وإذا كان الذي قبل (إلاّ) نكرةً مع جحدٍ، فإنك تُتْبعُ ما بعد (إلاّ) ما قبلها، كقولك: ما عندي أحدٌ إلا أخوك. فإنْ قَدَّمتَ (إلاّ) نصبت الذي كنت ترفعه، فقلت: ما أتاني إلاّ أخاك أحد؛ وذلك أن (إلاّ) كانت منسوقة على ما قبلها فاتَّبَعَهُ، فلمّا قُدِّمَتْ فَمُنِعَ أنْ يَتْبَعَ شيئاً هو بعدها فاختاروا الاستثناء[٣]. ومثله قول الشاعر:

لِـمَـيَّـةَ مـوحـشـاً طَـلَـلُ يـلـوحُ كـأنّـه خِـلَـلُ

المعنى: لمية طلل موحش، فصلح رفعه، لأنه أتْبَعَ الطَّلَل، فلمّا قُدِّمَ لم يجزأن يتبع (الطلل) وهو قبله. وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم، يكون الطللُ ترجمةً عنه، كما تقول: عندي خُراسَانِيَّةٌ جاريةٌ. والوجهُ النصبُ في (خراسانية)...»[٤].

وقال ابن جني ـ عند تخريج القراءة ذاتها ـ: «ومن ذلك قَرَأَ: ﴿في يوم ذا مسغبة﴾ الحسنُ وأبو رجاء. قال أبو الفتح: هو منصوب ويحتمل نصبه أمرين، أظهرهما: أن يكون مفعول ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ أي: وأن تطعموا ذا مسغبة، و﴿يَتِيمًا﴾ بدل منه، كقولك: رأيت كريماً رجلاً. ويجوز أن

---

(١) إعراب القرآن: ٥/٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) الفرق بينهما أننا لو قلنا: أنها مع التقديم نعت لليتيم، لأدّى ذلك إلى أنه يجوز تقديم التابع على المتبوع، وهو غير جائز، أمّا قوله: تجعلها (من صفة اليتيم) فيشير إلى أنّها ليست نعتاً بحسب الوضع الحاليّ، بل هي كذلك لو أنّه جيء بالكلام على ما هو الأصل في بنائه، والله أعلم.

(٣) وذلك لأنه لا يجوز تقديم التابع على المتبوع، انظر: الأشباه و النظائر: ١/٩٣، المقتضب: ٢/٧٠٤.

(٤) معاني القرآن: ١/١٦٨، وانظر: روح المعاني: ٢٢/١٩٠.

يكون ﴿وَتِيمًا﴾ وصفاً لذا مسغبة، كقولك: رأيت كريماً عاقلاً. وجاز وصف الصفة الذي هو «كَرِيمٌ» لأنه لمّا لم يجرِ على موصوف، أشبه الاسم، كقول الأعشى:

وبَيْداءَ تحسِبُ آرامَها رجالَ إيادٍ بأجيادها

فقوله: (تحسب) صفة لبيداء، وإنْ كانت في الأصل صفة... والآخر أنْ يكون أيضاً صفة، إلاّ أنه صفة لموضع الجار والمجرور جميعاً...»[1].

ونَصُّ ابن جني هذا يفسر نصّ الخصائص[2] الذي ذهب فيه إلى منع تقديم الصفة على الموصوف.

ومما نلاحظه على مذهب هؤلاء الثلاثة أنهم لا يوجبون في نعت النكرة المتقدم عليها نصبه على الحال، ومذهبُ ابن جني مذهبُ أستاذه أبي علي الذي قال: «وقال النابغة:

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ يمسَحُها رُكْبانُ مكَّةَ بيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

... و(الطير) في هذا الموضع بدلٌ أو عطف بيان، وإنما كان حدُّهُ: والمؤمنُ الطيرَ العائذاتِ، أو الطيرِ العائذات، فقدَّم العائذات وأخَّرَ الطير، كقول عمران:

إنْ أنتَ لم تُبْقِ لي لحماً ولا لبناً ألْفيتني أعْظُماً في قَرْقَرٍ قاعِ

وكقول الآخر:

[صحيحُ النَّشرِ والحافـ ـر مثلُ] الغُمَرِ القَعْبِ

---

(1) المحتسب: ٣٦٢/٢، وانظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٦/٢، نتائج الفكر: ٢٠٨، الفريد: ٦٧٥/٤، ٦٧٦، البحر: ٤٧٦/٨.

(2) انظر: ٣٨٥/٢، ٣٩١.

وقول الآخر:

وبالقصير العُمْرِ عُمْراً حيدرا»[1]

كما يمكن عدُّ ابن السراج ـ أستاذ أبي علي ـ من الذاهبين إلى ذلك[2].

ومن هذه الفرقة المجاشعي، قال ناصاً على كون هذه وسيلة توليد عطف البيان والبدل معاً: «باب عطف البيان: وهو عكسُ الكلام الذي هو الاسم والنعت. فتقدم النعت وتؤخر الاسم، كقولك: جاءني المسلم زيد، وصاحبك عمرو، وصديقك بكر، والبزار عبدالله. فتقيم النعت مقام الاسم وترفعه بالعامل وتنصبه وتجره، وتقيم الاسم العلم مقام النعت تُبيِّنُ الأول به وتدخله في إعرابه، كما تدخل النعت في إعراب الاسم كأنه أحد حروفه. فإذا كان كذلك سمّاهُ البصريون عطف البيان»[3]. وقال أيضاً: «باب البدل، وهو الذي قدمته من عطف البيان، إلاّ أنَّهُ تقدر له إعادة العامل، كقولك: جاءني أخوك زيد، تريد: جاءني أخوك جاءني زيد، فإذا قدرته على هذا فهو بدل، وإن قدرته جزءاً من الأخ كما تقول: جاءني أخوك التاجر، فهو عطف بيان»[4].

ومن هؤلاء ابن مالك[5]، قال: «فإن صلح النعت لمباشرة العامل، جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت»[6]. وتابعه ابنُ عقيل[7]. ونجد بيان المراد بالصلاحية لمباشرة العامل عند الرضي، وهو من القائلين بقياسية التقديم، قال: «ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو: مررت بظريف رجل،... وإن لم يصلح لمباشرة

---

(١) إيضاح الشعر: ٤٣٠، ٤٣١.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٥.

(٣) شرح عيون الإعراب: ٢٣٣.

(٤) السابق: ٢٣٧.

(٥) سبق في قسم الوظائف، نقل نص آخر يفيد اعتناقه هذا المذهب أيضاً، انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٢٠.

(٦) شرح التسهيل: ٣/٣١٩.

(٧) انظر: المساعد على التسهيل: ٢/٤١٨.

العامل لم يقدم إلا ضرورة، والنية به التأخير، كما تقول في: إنَّ رجلاً ضَرَبَكَ في الدار: إنَّ ضربك رجلاً»[1]. وأوردَ ابن جني شاهداً لتقديم النعت غيرِ الصالح لمباشرة العامل، على المنعوت، قال: «قوله:

ولا فينا يُعَدُّ بخيلُ

أراد: ولا فينا بخيلٌ يُعدُّ، فقدم وصف النكرة عليها فنصبه على الحال منها، ألا ترى قبله:

... ما في نِصابِنا كَهامٌ......

فهذا من مبتدأ وخبر هو ظرفٌ مقدم، وكذلك: (ولا فينا بخيلُ)»[2].

وسبق في قسم الوظائف نقلُ نصٍّ لابن برهان[3]، يفيد أنه من هذا الفريق.

الفرقة الثانية: قصرتْ جوازه على المسموع.

قال ابن عصفور: «ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ، وذلك قليل. قال الأستاذ[4]: وللعرب فيما وُجِدَ منه وجهان: أحدهما: أنْ تقدم الصفةَ وتُبقيها على ما كانت عليه، نحو قوله:

وبالطويلِ العُمْرِ عُمْراً حيدرا

فقدَّم. وقول الآخر:

والمؤمِنُ العائذاتِ الطيرِ

---

(١) شرح الكافية: ٣٢٦/٢، ٣٢٧، وانظر: الأصول في النحو: ٢٢٥/٢.
(٢) الخاطريات: ١١١، ١١٢.
(٣) انظر: شرح اللمع: ٢٣٢/١.
(٤) هو أبو علي الشلوبين.

فقدم. وفي إعراب مثل هذا وجهان: أحدهما: أن تُعرب (العائذات) نعتاً للطير مقدماً عليه، والثاني: أنْ تجعل (الطير) مجروراً بالبدل، و(العائذات) مجروراً بإضافة المؤمن إليه...»[1]. وتجويز بقاء النعت المقدم على حكمه مذهب أستاذه الشلوبين، لا مذهبه هو، إذ إنّه نص في مُقرّبه على وجوب بناء النعت المقدم على العامل، قال: «ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ، وتكون الصفة إذ ذاك مبنية على العامل المتقدم، وما بعدها بدلاً منها، نحو قوله...»[2].

الفرقة الثالثة: فرّقوا بين حالتي التعريف والتنكير.

فأجازوا إيلاء النعتِ المتقدم العاملَ إذا كان معرفة، ومَنَعُوهُ من ذلك إذا كان نكرة. قال المحليُّ: «ولا يجوز تقديم النعت، فإن قُدِّمَ نعت النكرة عليها، نُصِبَ على الحال، كقوله:

لِـــمَـــيَّـــةَ مُـــوحِـــشـــاً طَـــلَـــلُ

وإن قدم نعت المعرفة عليها بني على عاملها، وصارت بدلاً منه، كقولك: جاء الكريم زيدٌ»[3]. وقال أبو حيان: «ويَضْعُفُ تقديم الصفة على الموصوف نكرةً كان أو معرفة، فإن كان نكرة وتقدم ما لو تأخر لكان وصفاً، فالفصيح انتصابه على الحال، وإن كان معرفة وصلحت الصفة لمباشرة العامل، كان الذي يكون موصوفاً لو تقدمت، بدلاً نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[4]، في قراءة من جَرَّ...»[5].

وذهب عدد من مفسري القرآن ومعربيه إلى ذلك أيضاً، ومنهم

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢١٨/١، ٢١٩.
(٢) المقرب: ٢٤٨، وانظر: تقريب المقرب: ١٧٤.
(٣) مفتاح الإعراب: ١٣٦.
(٤) إبراهيم: ١، ٢.
(٥) ارتشاف الضرب: ٥٩٤/٢، وانظر: البحر: ٤٧٦/٨.

القرطبي[1] والسمين الذي قال ـ بعد نَقْلِ نصّ ابن عصفور الذي أثبتناه قبل[2] ـ: «قلت: وهذا فيما لم يكن الموصوف نكرة، أمّا إذا كان نكرة، صار لنا عملٌ آخر، وهو أن تُنْصَبَ تلك الصفة على الحال»[3].

وما ذهب إليه هؤلاء لا يثبت أمام النصوص، حيث جاء ما أصله نعت للنكرة مقدماً عليها مع عدم نصبه على الحال، في أفصح نصّ، وحيث لا مجال للقول بالضرورة ولا غيرها. وذلك كما في ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[4] وغيره. وعليه فإنّ زبدة القول أن يقال: إنّ النصب والإيلاء ـ مع التقديم ـ كلاهما جائز فصيح، واختيار أحدهما يرجع لمقصد مستخدم اللغة.

وتفسير مذهب هؤلاء هو أنهم وجدوا سيبويه قد أوجبَ نصبَ نعت النكرة المتقدم على الحال، فَحَرَصُوا على متابعته، وهو لم يتحدث عن حكم نعت المعرفة المتقدم، ووجدوا النصوص الفصيحة تُوجبُ بناءه على العامل، فصاروا إلى حلٍّ وسطٍ، فجعلوا المسألة مسألتين. أما الفرقة الثانية فجاء حلهم للإشكال بإيجاب كون المسألة سماعية.

ونأتي إلى سيبويه فنجده أول الذاهبين إلى وجوب نصب نعت النكرة المتقدم عليها على الحال. قال: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله. وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم[5]، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررت بقائم، وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً،

---

(١) انظر: الجامع: ٣٣٩/٩.
(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي: ٢١٨/١، ٢١٩.
(٣) الدر المصون: ٦٧/٧.
(٤) فاطر: ٢٧.
(٥) انظر: نتائج الفكر: ٢٠٨ ـ ٢١٠، ٢٣٥، ٢٣٦، شرح المقدّمة الجزوليّة: ٦٥٨/٢، والملخص: ٥٦٨/١.

وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. ولو حسن أن تقول: فيها قائم، لجاز: فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال: فيها قائم، قيل له: من هو؟ فقال: رجلٌ، أو عبدالله، وقد يجوز على ضعفه. وحُمِلَ هذا النصب على جواز: فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أُخِّرَ وَجْهُ الكلام؛ فِراراً من القبح. قال ذو الرُّمَّة:

وتحتَ العوالي في القَنا مُستظلَّةً ... ظِباءٌ أعارتْها العيونَ الجآذِرُ

وقال الآخر:

وبالجسم مِنّي بيِّناً لو علمته ... شُحوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدي العينَ تَشْهدِ

وقال كثير:

لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلُ

وهذا كلامٌ أكثرُ ما يكون في الشعر وأقلُّ ما يكون في الكلام»[1].

فَعِلَّةُ إيجاب النصب الفِرار من إيلاء المشتق العامل؛ ولذا قال: (ولو حسن أن تقول: فيها قائم، لجاز: فيها قائم رجل..) ويلاحظ أنه ذكر القطع ولم يذكر الإبدال، وهو أسلوبان متلازمان غالباً في مثل هذا السياق. وقد ذكر وجه البدل السيرافي مع ذهابه إلى كون المسألة افتراضية أيضاً، قال: «وجملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفةٌ تجري عليه، ويجوز نصب الصفة على الحال، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور، ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه؛ لضرورة عرضت لشاعرٍ إلى تقديم تلك الصفة، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تُحْمَلَ على الحال. مثال ذلك... لما احتاج إلى تقديم (مستظلة) على (ظباء) وقد كان قبل تقديمه تقديره: وتحت العوالي في القنا ظباءٌ مستظلةٌ، على الاختيار، و(مستظلةً) على الجواز، ثم احتاج إلى تقديمها على (ظباء) فلم يصلح أن ترتفع على الصفة

---

(١) الكتاب: ١٢٢/٢ ـ ١٢٤، وانظر: ٥٨/٢، ٢٢٧/١، ٢٢٨، والنكت: ٣٢١/١.

لشيء بعدها؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، وكانت الحال تتقدم وتتأخر، نُصبتْ على الحال... ولمْ يكن يحسن أن تقول: فيها قائم، لأن (قائم) صفة لا يحسن وضعها موضع الأسماء، ولو حسن أن تقول: فيها قائم، لجعلت (رجلا) بدلاً منه، أو يكون رفعه على الاستئناف... وهذا كلام أكثرُ ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام»[1].

وتابع سيبويه في ذلك بالإضافة إلى السيرافي: المبرد[2]، والزجاجي[3]، وابن الشجري[4]، وابن أبي الربيع[5].

الفرقة الخامسة: منعتْهُ مَنْعاً مُطلقاً:

وممن استدللنا بمسلكه في التخريج على كونه من هذه الفرقة، الزمخشري، فهو عند إعراب «غرابيبُ سودٌ»، قد وافق على كون «غرابيب» في الأصل صفةً لـ«سُودٌ» لكنه خالفَ في عدِّ الكلام مبنيّاً على التقديم والتأخير، بل رآه مبنيّاً على الحذف ثم التفسير للمحذوف، فكأن الأصل عنده: سودٌ غرابيبُ، ثم حُذفَ المؤكَّدُ، أي: المنعوت، فصار في الكلام إبهام فجيء بـ«سُودٌ» المحذوفة، مرة أخرى لرفع ذلك الإبهام، أي: إنَّ «سُودٌ» عنده مُفسِّرٌ للمنعوت المحذوف. وليس ثَمَّةَ ما يدعو إلى ذلك إلاّ الرغبة في الفِرار من القول بالتقديم والتأخير؛ إذ التسليم به هنا يعني صحة مذهب الكوفيين في كون نحو: جَرْدُ قطيفةٍ، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف[6]. وننقلُ نصَّهُ الذي يُستدل به على مذهبه. قال: و«غرابيبُ» معطوف على «بِيضٌ» أو «جُدَدُ»، كأنه قيل: ومن الجبال مُخَطَّطٌ ذو جُدَدٍ، ومنها ما هو على لون واحد غِرْبيبٍ... فإن قلتَ: الغربيب تأكيد للأسود، يقال: أسود غربيب،

(١) شرح السيرافي: ٢/٢١٩، ٢٢٠، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٢٠، ٢٢١.
(٢) انظر: المقتضب: ٤/١٩١، ١٩٢، وشرح عيون كتاب سيبويه: ٥٥، ٥٦.
(٣) انظر: الجمل في النحو: ١٥.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣/٨، ٩.
(٥) انظر: البسيط: ١/٣١٣ ـ ٣١٥.
(٦) سيأتي بسط الحديث عن ذلك في فصل الإضافة: قسم الوظائف، مبحث المبالغة.

وأسودُ حُلكوك، وهو الذي أبْعَدَ في السواد وأغربُ فيه، ومنه: الغراب؟ ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكَّد، كقولك: أصفرُ فاقعٌ، وأبيضُ يَقَقٌ، وما أشبه ذلك؟ قلتُ: وجهه أن يُضمَرَ المؤكَّد قبله، ويكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر، كقول النابغة:

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرَ

وإنما يُفْعَلُ ذلك لزيادة التوكيد، حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار جميعاً»[1].

ومن هؤلاء ابنُ الشجري الذي تابع سيبويه في وجوب نصب نعت النكرة المتقدم عليها على الحال، ذهب نَحْوَ هذا المذهب فيما يتعلق بنعت المعرفة، يوضح ذلك قوله: «... ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف، دون الصفة والتوكيد والبدل، فلو قلت: ضربتُ رأسَه زيداً، وأكلتُ كلَّه الرغيف، لم يَجُز، وأشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول: رأيت أجمعين القوم، لأنك أوليتَ «أجْمَعِينَ» العامل، والعرب لم تستعمله إلاّ تابعاً، وكذلك لا يجوز: مررت بالطويل زيدٍ، على أن تجعل الطويل صفة لزيد، ولكن إن أردت: مررت بالرجل الطويل، فحذفت الموصوف وأبدلت زيداً من الصفة، جاز على قُبْحٍ؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما شدَّد فيه سيبويه، وإن كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه...»[2].

وقد سبق الاستشهاد لتولُّد أسلوب البدل من تقديم النعت ـ معرفة ونكرة ـ على المنعوت، فليُراجعْ في قسم الوظائف.

---

(١) الكشاف: ٦٠٩/٣، ٦١٠، وانظر: البحر: ٣١١/٧، ٣١٢، حيث ردّ أبو حيان على الزمخشري قوله بالحذف، لأن النعت في ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ مؤكِّد، فيكون حكمه حكم المؤكدات الاصطلاحية في عدم جواز حذف ما جيء بها لتأكيده، وانظر أيضاً: البرهان في علوم القرآن: ٤٤٤/٢، ٤٤٥، وروح المعاني: ١٨٩/٢٢، ١٩٠، التحرير والتنوير: ٣٠٣/٢٢.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢٧٥/١، وانظر: الخصائص: ٣٦٦/٢، حيث قبح ابن جني أيضاً حذف المنعوت.

الصورة الثانية: تقديم الحال على صاحبها:

وهذه الصورة والصورة التالية، لم يتحدث عنها النحاة ـ بحسب اطلاعي ـ، لأنهم لم يكونوا معنيين ببيان صور التحوُّلِ عن الأصل في أسلوب البدل وأحسبُهم ما توقفوا عند الإبدال من النعت المقدَّم على المنعوت إلاَّ لأنَّ الإبدال في تلك الصورة له تعلق بأصلٍ من الأصول العامة التي يصدرون عنها في الحكم على ترتيب أجزاء التركيب، وهو أنَّ التابع لا يصح تقدمه على المتبوع[1]. والحال لا خلاف في جواز تقدمها على صاحبها وعاملها، إن لم يكن العامل معنى الفعل، والصاحب مجروراً.

وقد وجدتُ بعد تأمل عدد من النصوص أنَّ من الأحوال المتقدمة ما يُبنى على العامل مُبدَلاً منها صاحبها.

ومما جاء من ذلك في الشعر، قول مَعْن بن أوس المزني في ضيعةٍ له[2] ـ وهو من شواهد الأخفش لقطع البدل المفصَّل إلى الرفع ـ:

لعَمْرُك ما نخْلي بدارِ مَضيعَةٍ　　　ولا ربُّها إنْ غابَ عنها بخائفِ
وإنَّ لها جارَيْنِ لَنْ يَغْدِرا بها　　　ربيبُ النبيِّ وابنُ خَيرِ الخلائفِ

أثبَتَهُ مرفوعاً وقال: والنصب على البدل[3]. واستشهد به الفراء[4] أيضاً على جواز قطع البدل ولم يذكر النصب، وأصل التركيب: وإنَّ لها ربيبَ النبيِّ وابن خير الخلائف جارين غير غادرين (أو لن يغدرا بها)، ثم قدمت الحال (جارين)، ونعتها (لن يغدرا بها)، وجُعِلَتِ الحال اسماً لـ(إنَّ) وأبدل منها صاحبها. وربيب الرجل ابن امرأته من غيره، والمراد بالجارين عمر بن أبي سَلَمة وعاصم بن عمر بن الخطاب[5].

---

(١) انظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٢، ونتائج الفكر: ٤٠٦ ـ ٤٠٨، والأشباه والنظائر: ١/٩٣.
(٢) شمس العلوم، لنشوان بن سعيد الحميري: ٢/١٩١.
(٣) معاني القرآن: ١/٣٩٧.
(٤) معاني القرآن: ٢/٤٠٧.
(٥) شمس العلوم: ٢/١٩١.

ويمكن أن يُعدَّ من ذلك أيضاً قول أبي خِراشٍ الهذلي يرثي أخاه عُروة[1]:

ألم تعلمي أنْ قد تفرّقَ قبلنا نديما صفاءٍ مالكٌ وعقيلُ[2]

ومنه ـ والله أعلم ـ الإبدال في قوله تعالى:

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ۝٥٣﴾[3].

فـ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ بدل[4] من ﴿صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ بدل معرفة من نكرة موصوفة بدون إعادة العامل. قال الزجاج: «﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ خفضٌ بدلٌ من ﴿صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾، المعنى: وإنك لتهدي إلى صراط الله»[5]. وعليه فإن الأصل الذي أوثرت هذه الصورة عليه هو: وإنك لتهدي إلى صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض صراطاً مستقيماً. وهذه الحال وظيفتها تقرير المعنى الذي دلَّ عليه صاحبها مقروناً بنعته ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي...﴾.

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى:

﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧ أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ۝٨ ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَٰلَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا ۝٩ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا ۝١٠﴾[6].

---

(١) الخزانة: ٨/٢٧٣.

(٢) انظر قصة البيت: الخزانة: ٨/٢٦٨ ـ ٢٧٦.

(٣) الشورى: ٥٢، ٥٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٢/١٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/٩٥، الفريد: ٤/٢٥٠، روح المعاني: ٢٥/٦٠، التحرير والتنوير: ٢٥/١٥٤، ١٥٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٤/٤٠٤، وانظر: نتائج الفكر: ٣٠٣.

(٦) الفرقان: ٧ ـ ١٠.

فجملة: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ...﴾ إلخ: «استئناف واقعٌ موقع الجواب عن قولهم: ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ إلخ، أي: إنْ شاء جعل لك خيراً من الذي اقترحوه، أي: أفضل منه، أي: إن شاء عجّلَهُ لك في الدنيا. فالإشارة إلى المذكور من قولهم، فيجوز أن يكون المراد بالجنات والقصور جنات في الدنيا وقصوراً فيها، أي: خيراً من الذي اقترحوه دليلاً على صدقك في زعمهم بأن تكون عِدّة جنات وفيها قصور. وبهذا فسر جمهور المفسرين[1]...»[2]. فقوله: «﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ إلخ.. بدل من ﴿خَيْرًا﴾ مُحَقِّقٌ لخيريته على ما قالوا: لأنَّ ذلك كان مطلقاً عن قيد التعدد وجريان الأنهار»[3]. وفي السمين: قوله: ﴿جَنَّٰتٍ﴾: يجوز أنْ يكون بدلاً من ﴿خَيْرًا﴾ وأن يكون عطف بيان[4] عند من يُجوِّزه في النكرات، وأن يكون منصوباً بإضمار أعني»[5]. وأصل بناء التركيب الذي تولد عن تركه الإبدال ـ والله أعلم ـ: تبارك الذي إن شاء جعل لك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً، خيراً مما اقترحوه، ثم صير إلى تقديم الحال ﴿خَيْرًا﴾ وبنائها على الفعل، مفعولاً أول لجعل، وأبدل منه ما كان في الأصل المفترض مفعولاً أول، والمفعول الثاني الجار والمجرور ﴿لَكَ﴾.

وكما تقدم الحال على صاحبها وتبنى على العامل وهي مفردة، تقدم وهي في الأصل جار ومجرور، ويُسلَّطُ الجارُ على ضميرها. ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى:

﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٦/١٣، ٧، البحر: ٤٨٤/٦، ٤٨٥.

(٢) التحرير والتنوير: ٣٣٠/١٨.

(٣) عن أبي السعود.

(٤) لا يقبل السياق عطف البيان لأنّ الحاجة إلى التخصيص نشأت من تحويل التركيب، وعليه فحكم النصب بإضمار (أعني) كذلك.

(٥) الفتوحات الإلهية: ٢٤٦/٣.

﴿الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾[1].

قال الزجاج: «﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾: «ما» بدلٌ من الفواحش في موضع نصب. المعنى: لا تقربوا ما ظهر من الفواحش وما بطن. جاء في التفسير أنَّ ما بطن منها الزِّنا، وما ظهر اتخاذ الأخدان والأصدقاء على جهة الرِّيبة. وظاهر الكلام أنَّ الذي جرى من الشرك بالله ـ عزَّ وجلَّ ـ وقتل الأولاد وجميع ما حرَّموه مِمَّا أحلَّ اللَّهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ فواحش، فقال: ولا تقربوا هذه الفواحش مظهرين ولا مبطنين، والله أعلم»[2]. فعلى تقدير الأصل الذي بيَّنه الزجاج، كان الجار والمجرور «من الفواحش» في محل نصب حالٍ من «ما»، ثم قدم المجرور «الفواحش» وأوليتِ العامل مفعولاً به وأُحِلَّ ضميرُها محلَّها. وكانت وظيفة تلك الحال تخصيص العُموم بالنَّصِّ على الجنس المنهيِّ عن الاقتراب منه، مِنْ بين الأجناس التي تقعُ عليها «ما». ووظيفة البدل: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ تأكيد العموم الذي دلَّ عليه المبدلُ منه، حيث (ألْ) في «الفواحش» مُرادٌ بها الاستغراق.

الصورة الثالثة: تقديم المضاف إليه على المضاف:

حكمُ تقديم المضاف إليه على المضاف مع إبقائه على إعرابه كحكم تقديم النعت على المنعوت وإبقائه على إعرابه، في المنع، بل هو يفوقه قبحاً من جهة أن منزلةَ المضاف إليه من المضاف كمنزلة عجز الكلمة من صدرها.

وقد لخَّصَ ابن السراج ـ وهو يُؤَصِّلُ لضوابط التقديم والتأخير ـ ما يمتنع تقديمه على ما اتصل به. قال: «الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر، سنذكرها. وأمّا ما يجوز تقديمه فكلُّ ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبراً لمبتدأ، سوى ما استثنيناه. فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة

---

(١) الأنعام: ١٥١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٤/٢، وانظر: الكشاف: ٧٨/٢، ٧٩، أمالي ابن الشجري: ٧١/١ ـ ٧٥، روح المعاني: ١١٢/٨.

على الموصول، والمضمر على الظاهر، في اللفظ والمعنى، إلاّ ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف. وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة. والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف...»[1].

وعند تفصيله الحديث عن حكم تقديم توابع الأسماء، ذكر أنه إنما امتنع تقديم الصفة على الموصوف، لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك ما اتصل بها، ثم بين أنَّ المسألة تجوز على وجهٍ وهو الإبدال[2].

ومن استقراء أمثلة وشواهد البدل وُجِدَ أنه كما يُصارُ إلى تقديم النعت مُولَّياً العامل وإبدال المنعوت منه، يصار إلى تقديم المضاف إليه مولياً العامل وإبدال المضاف منه، وتقديم المضاف إليه في هذا الباب، نظير تقديمه، في باب التمييز، تمييز النسبة، نحو: طاب زيد نفساً؛ إذ الأصل: طابت نفسُ زيد، ثم قدم المضاف إليه مولياً العامل ونُصِبَ المضاف على التمييز[3].

وهذه الصورة كما سبق أن ذكرنا لم يفصل النحاة الحديث عنها ـ للعلة التي ذُكِرَت سابقاً ـ، ولكنَّا وجدنا في تمثيل بعضهم إشارات إلى الأصل الذي أدى التحول عنه إلى تولد الإبدال. قال الزجاج: «... ومثل ذلك ما حكاه سيبويه[4]: يقال: ما لي بهم علم أمرِهم، أي: ما لي علمٌ بأمرهم. ومثل ذلك من الشعر:

وذكـــرتْ تَـــقْـــتـــدَ بَـــرْدَ مـــائـــهـــا

---

(١) الأصول في النحو: ٢/٢٢٢، ٢٢٦، وانظر: الأشباه والنظائر: ١/١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٥.

(٣) انظر: مفتاح الإعراب: ٦٨، ٦٩، والملخص في ضبط قوانين العربية: ١/٣٩٥، والهمع: ٤/٦٨، ٦٩.

(٤) الكتاب: ١/١٦٢، ١٥١.

المعنى: وذكرتُ بردَ ماء تقْتَدَ»[1].

وقال الزجاجي: «إن جئت بعد اسم (كان) باسم هو بعض الأول، كان لك فيه وجهان: إن شئت أبدلته منه ونصبت الخبر، وإن شئت رفعته بالابتداء وجعلت ما بعده خبره. وذلك قولك: كان زيدٌ وجهه حسناً، تجعل (زيد) اسم (كان) والوجه بدلاً منه و(حسناً) خبر (كان)، والتقدير: كان وجه زيدٍ حسناً، وإن شئت قلت: كان زيد وجهه حسنٌ، على الابتداء والخبر. وكذلك إن كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى، جرى في البدل والقطع هذا المجرى، كقولك: كان زيد ماله كثيراً، على البدل، و(كثير) على الابتداء والخبر، وكان عبدالله عذره واضح وواضحاً. قال الشاعر:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولـكـنَّـهُ بـنـيـانُ قَـوْمٍ تَـهَـدَّمـا[2]

فمنْ جعل (هُلْك) بدلاً من (قيْس) نصب (هُلْكَ واحدٍ) على الخبر، ومَنْ لم يجعله بدلاً رفعه على الابتداء وجعل (هُلْكَ واحدٍ) خبره»[3].

واستشهد سيبويه لكلٍّ من الرفع على الابتداء والإتباع على البدلية، حيث العامل غيرُ (كان) من الأفعال. قال: «ومِمَّا جاء في الرفع قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[4]. ومِمَّا جاء في النصب أنا سمعنا مَنْ يوثق بعربيته يقول: خلق اللّهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها..»[5].

وقال الفراء: «﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾: ترفعُ «وُجُوهُهُم» و«مسوَدَّةٌ»؛ لأنَّ الفعل

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٦/٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٨/٣.
(٢) الكتاب: ١٥٥/١، ١٥٦.
(٣) الجمل: ٤٣، ٤٤، وانظر: البسيط: ٦٩٥/٢ ـ ٦٩٩، ٣٩٠/١.
(٤) الزمر: ٦٠.
(٥) الكتاب: ١٥٥/١، ١٥٢ ـ ١٥٨، حيث جميع الأمثلة التي أوردها سيبويه وحللها، تدخل ضمن هذه الصورة: تقديم المضاف إليه وإبدال المضاف منه.

قد وقعَ على «الذين» ثُمَّ بعد (الذين) اسم له فعلٌ فرفعته بفعله وكان في معنى نصبٍ وكذلك [فافعَلْ][1] بكلِّ اسم أوقعتَ عليه الظنَّ والرأي وما أشبههما، فارْفَعْ ما يأتي بعده من الأسماء إن كان معها أفاعيلها بعدها، كقولك: رأيت عبدَالله أمرُه مستقيمٌ، فإن قدَّمتَ الاستقامة نصبتها[2] ورفعت الاسم فقلت: رأيت عبدالله مستقيماً أمْرُهُ. ولو نصبت الثلاثة في المسألة الأولى على التكرير[3]، كان جائزاً، فتقول: رأيت عبدَالله أمرَهُ مستقيماً. وقال عدي بن زيد:

ذَرِيــنــي إنَّ أمْــرَكِ لــنْ يُــطَــاعــا   وَمَا ألْــفَــيْــتِــنــي حِــلْــمِــي مُــضَــاعــا

فنصب الحِلْمَ والمُضَاعَ، ومثله:

مــا لــلــجــمــالِ مَــشْــيــهــا وَئــيــدا

فخفض (الجمال) والمشي على التكرير، ولو قرأ قارىء: وجوهَهُم مُسْوَدَّةً على هذا، لكان صواباً»[4]. وذكر الأخفش[5] وأبو حيان[6] أنه قرىء بنصب ﴿وُجُوهَهُم﴾ و﴿مُسْوَدَّةً﴾ غير أنهما لم ينسبا القراءة، وعلى هذه القراءة تكون «وُجُوهَهم» بدل بعض من ﴿الَّذِينَ﴾، و«مسودَّةً» حال، وعلى قراءة الرفع في الاثنين تكون الجملة الاسمية في محل نصب حال من ﴿الَّذِينَ﴾، إذ الأقرب جعل الرؤية بصرية؛ لأن تعلق البصر برؤية الأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلب[7].

وهذه الصورة يتولَّد عنها بدلا البعض والاشتمال فقط؛ إذ الاسم

---

(١) وردت في النَّصِّ المحقق: فالفعلُ.
(٢) ونصبها على أنها مفعول به ثانٍ و(أمره) فاعل لاسم فاعل.
(٣) يقصد البدل.
(٤) معاني القرآن: ٤٢٣/٢، ٤٢٤.
(٥) انظر: معاني القرآن: ٦٧٢/٢.
(٦) انظر: البحر: ٤٣٧/٧.
(٧) السابق: الجزء والصفحة نفسهما، وانظر: الكشاف: ١٤٠/٤.

المضاف ـ قبل تحويل التركيب ـ بعضُ المضاف إليه، كما في: كان وجهُ زيد حسناً، أو له تعلق به بغير البعضيَّة والكُليَّة، كما في: كان عذر عبدالله واضحاً، أو كما في: كان مالُ زيد كثيراً، حيث (عذر) و(مال) اسما جنس، والأول اسم معنًى والثاني اسم ذات، وقد تولَّدَ عن تحويل التركيب معهما بدل الاشتمال.

وقبل المضي في إيراد المزيد من شواهد هذه الصورة، يَحسُنُ بيانُ مواقف النحاة من مسألة وقوع اسم الذات بدل اشتمال، وهو ما أجازه الزجاجي كما رأينا. قال ابن أبي الربيع شارحاً قول الزجاجي: «ويُبدلُ المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه»: «بدل الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم، وبالاسم من الاسم، إلاَّ أنَّ الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم؛ فلذلك ذكره هنا. وقد ذكر في باب (كان) أنه يكون بالاسم من الاسم، قال: (وكذلك إن كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى جرى في البدل والقطع هذا المجرى)[1]. ثمَّ أتى بمثالين أحدهما: كان زيد ماله كثيراً، الثاني: كان عبدالله عذره واضحاً. و(المال) اسم، فقد أعطى بهذا أن بدل الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم وبالاسم من الاسم... ولا أعلم خلافاً بين النحويين في أنَّ بدل الاشتمال يكون بالاسم من الاسم، إلاَّ أنَّ الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم...»[2].

وقد نصَّ على وجود الخلاف الذي نفى ابنُ أبي الربيع علمه به، ابنُ عصفور: «وبدل الاشتمال، وفيه خلاف بين النحويين، فمنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول. وهو مذهب الزجاج، نحو قولك: أعجبني عبدالله علمه، ألا ترى أنه قصد بالاشتمال بدل المصدر من الاسم، وذلك فاسد؛ لأنهم يقولون: سرق عبدالله ثوبه، والثوب ليس بمصدر. ومنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول

(١) الجمل: ٤٤، وانظر: البسيط: ٢/٦٩٥ ـ ٦٩٩.
(٢) البسيط: ١/٣٩٠، وانظر: ٢/٧٩٧.

ومحيطاً به، فيدخل في هذا الحد: سرق عبدالله ثوبه؛ لأن الثوب مشتمل على عبدالله، وهو فاسد؛ وذلك لأنه يجوز أن تقول: سُرِقَ عبدُالله فرسُهُ، والفرس ليس مشتملاً على عبدالله. والصحيح أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكرالأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، وذلك نحو: سُرِق عبدالله ثوبه، أو فرسه، لأنه قد يجوز أن تقول: سرق عبدالله، وأنت تعني الثوب أو الفرس... وعلى هذا يجوز: أعجبني عبدالله حسنه؛ لأنه قد يجوز أن تقول: أعجبني عبدالله، وأنت تعني الحسن، ولا يجوز أن تقول: أعجبني عبدالله غلامه؛ لأنه لا يجوز أن تقول: أعجبني عبدالله، وأنت تعني الغلام؛ لأنه لا يفهم من الأول. وليس القول في معرفة بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول، بل لا بدّ من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة، ويكون الثاني مفهوماً من الأول، فلا يجوز أن تقول: أسرجتُ القومَ دَابَّتَهُمْ، وإن كان معلوماً من قولك: أسرجتُ القومَ، أنك إنما تقصد الدابة؛ لأنه لا يجوز: أسرجتُ القوم، وأنت تعني الدابة. وتقول: سرق عبدالله ثوبه؛ لأنك تقول: سرق عبدالله وأنت تعني الثوب»[1].

وممن خالف فأوجب كون بدل الاشتمال مصدراً، بالإضافة إلى الزجاج، السهيلي[2] حيث نص على عدم صحة إيقاعه جوهراً.

ومما جاء في الشعر شاهداً على تولد بدل البعض من تقديم المضاف إليه على المضاف وإعرابه بإعرابه، البيت الذي أورده ابن مالك حيث قال: «ومن شواهد بدل البعض قول الشاعر:

وَهُمْ ضَرَبُوكَ ذاتَ الرَّأْسِ حتَّى ... بَدَتْ أُمُّ الدِّماغِ مِنَ العِظَام

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢٨١/١، ٢٨٢، وانظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٧٧، وشرح المقدمة الجزولية: ٦٨٩/٢ ـ ٦٩٢، وشرح التسهيل: ٣٢٩/٣،٣٣٥، ٣٣٨، وشرح الكافية: ٣٨٤/٢، ٣٨٥، تذكرة النحاة: ١٨٦ ـ ١٨٨.

(٢) انظر: نتائج الفكر: ٣٠٧، ٣٠٨.

ومنه قول الآخر:

رأتني كأُفحوصِ القطاةِ ذؤابتي ....»[1]

إذ أصل تركيب البيت الأول: وهم ضربوا ذاتَ رأسك حتى...، ثم حُوِّلَ التركيب بأن جُعِلَ الضمير المضاف إليه (رأس) مفعولاً به، فاتصل بالفعل، وعوضت عنه (أل)، فصار: ذات الرأس، بدل: ذات رأسك.

ومما جاء من ذلك في أسلوب القرآن الكريم، ما في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴿٣٦﴾ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾[2].

فـ«﴿بَعْضَهُ﴾ بدل من الخبيث، وهو بدل البعض. وقوله: ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فيه وجهان: أحدهما: من صلة قوله: ﴿وَيَجْعَلَ﴾ على أنه مفعولٌ ثانٍ له. والثاني: حال، أي: ويجعل بعض الخبيث عالياً على بعض»[3].

وقد يكون المراد بجعل بعض الخبيث على بعض ما يَعُمُّ الكافرَ ومالَه الذي لا يزال ينفقه في الصدِّ عن سبيل الله، على معنى أنه يُضَمُّ إلى الكافر الخبيث مالُه الخبيث ليزيد به عذابه ويضم إلى حسرة الدنيا عذاب الآخرة[4] ـ والله أعلم ـ. والخبيث: «الشيء الموصوف بالخُبث والخباثة. وحقيقة ذلك أنه حالة حِسِّيَّةٌ لشيء تجعله مكروهاً مثل القذر والوسخ. ويطلق الخبيث مجازاً على الحالة المعنوية تشبيهاً للمعقول بالمحسوس، وهو مجاز مشهور، والمراد

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٣٣٦، وانظر: المساعد على التسهيل: ٢/٤٣٥.

(٢) الأنفال: ٣٦، ٣٧.

(٣) الفريد: ٢/٤٢٠، وانظر: الكتاب: ١/١٥٧، معاني القرآن للأخفش: ٢/٦٧٢، التبيان: ٢/٦٢٣، حيث أشار إلى أنَّ التقدير: بعض الخبيث على بعض، والدر المصون: ٥/٦٠٣.

(٤) روح المعاني: ٩/٢٠٥، وانظر حول سبب نزول الآية، والآراء الأخرى حول المراد بجعل بعض الخبيث على بعض: الكشاف: ٢/٢١٨، ٢١٩، البحر: ٤/٤٩٣، ٤٩٤.

به هنا خِسَّةُ النفوس الصادرة عنها مفاسد الأعمال. والطَّيِّبُ: الموصوف بالطِّيب، ضد الخبث بإطلاقيه، فالكفر خَبَثٌ لأن أساسه الاعتقاد الفاسد، فنفس صاحبه تتصور الأشياء على خلاف حقائقها، فلا جَرَمَ أن يأتي صاحبها بالأفعال على خلاف وجهها... وجعلُ الخبيث بعضه على بعض عِلَّةٌ أخرى لحشر الكافرين إلى جهنم ولذلك عطف بالواو. فالمقصود جمع الخبيث وإن اختلفت أصنافه في مجمع واحد، لزيادة تمييزه عن الطِّيب، ولتشهير من كانوا يُسِرُّون الكفرَ ويظهرون الإيمان، وفي جمعه بهذه الكيفية تذليل لهم وإيلام؛ إذ يجعل بعضهم على بعض حتى يصيروا رُكاماً»[1].

وممّا جاء من ذلك والبدل للاشتمال ما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾[2].

فالمصدر المؤول ﴿أَن يَعْبُدُوهَا﴾ بدل اشتمال[3] من ﴿الطَّاغُوتَ﴾. والطاغوت في قول جميع النحويين يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ. وفي القرآن دليل على تذكيره وتأنيثه فأمّا تذكيره[4] فقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾[5]. وأمّا تأنيثه ففي هذه الآية حيث أعيد الضميرُ إليه مؤنثاً: ﴿يَعْبُدُوهَا﴾. قال الأخفشُ ـ مُعَلِّلاً تأنيث الضمير ـ: «﴿أَن يَعْبُدُوهَا﴾: لأن الطاغوت في معنى جماعة، وقال: ﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾[6]. وإن شئت جعلته واحداً مؤنثاً»[7]. والمراد به «على ما في الصِّحاح: الكاهن والشيطان

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٤٣/٩.

(٢) الزمر: ١٧، ١٨.

(٣) انظر: الكشاف: ١٢٠/٤، البحر: ٤٢١/٧، الفتوحات: ٥٩٤/٣، روح المعاني: ٢٥٢/٢٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٧٨/٢.

(٥) النساء: ٦٠.

(٦) البقرة: ٢٥٧.

(٧) معاني القرآن: ٦٧١/٢، وانظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٩/٤، إعراب القرآن للنحاس: ٨/٤.

وكل رأسٍ في الضلال. وقال الراغب[1]: هو عبارة عن كلِّ مُتعَدٍّ وكلِّ معبود من دون الله تعالى. وسُمِّيَ به الساحر والكاهن والمارد من الجنِّ، والصارف عن الخير، ويستعمل في الواحد والجمع»[2].

وأشار ابن الأنباري إلى الأصل المفترض الذي أدى التحول عنه إلى تولد الإبدال، قال: «﴿أَن﴾ وصلتها مصدرية في موضع نصب بدلٍ من مفعول ﴿ٱجْتَنَبُوا۟﴾، وتقديره: والذين اجتنبوا عبادةَ الطاغوتِ»[3]. ومقصدُ العدول عن ذلك الأصل، الإشارة إلى تجافيهم عن أي صلة، وإن لم تكن عبادةً خشيةَ ما قد تَجُرُّهُ، وذلك مصداق لقوله ـ ﷺ ـ: «**من حام حول الحمى يُوشِكُ أن يقع فيه**». وإرادةُ الإشارة إلى التزامهم ذلك واستمرارهم عليه، حتى صار ديدنهم الذي لا يتحولون عنه، هو سِرُّ إيثار المصدر المؤول[4]على الصريح.

الإضمار قبل التفسير:

«والإضمار في النحو أنْ يعودَ ضميرٌ إلى متكلم أو مخاطب أو غائب. كقولك في إعادة الضمير إلى الغائب: زيد قام، وبشرٌ لقيته، وبكرٌ مررت به»[5]. وضمير المتكلم والمخاطب «يفسرهما المشاهدة. وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة؛ فاحتيج إلى ما يفسره. وأصل المفسِّر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً؛ ليُعْلَمَ المعنيُّ بالضمير عند ذكره بعد مُفسِّره»[6]. ذلك هو الأصل وقد يُخالفُ فيؤخَّرُ المفسِّرُ عن الضمير لمقاصدَ تتفق في بعض الأوجه ومقاصد تقديم المفعول به، أو الحال، أو الخبر، أو غيرها مما يجوز تقديمه

---

(١) انظر: المفردات: ٣٠٤.

(٢) روح المعاني: ٢٥٢/٢٣.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢٢/٢، ٣٢٣، وانظر: الفتوحات: ٥٩٥/٣.

(٤) انظر: وظيفة (أنْ) مع المضارع: أمالي ابن الشجري: ٣٨٤/١ ـ ٣٨٨.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٥١٦/٢.

(٦) الهمع: ٢٢٧/١، وانظر: شرح الكافية: ٣٧٥/١.

والأصل في مرتبته التأخير. أمّا في الأوجه الأخرى وهي التي لا يعود فيها ضمير الغائب على مذكور ولا معلوم، فإنَّ مقصد الإتيان بالضمير قبل مفسره يكون من الباب الذي نحن بصدده، وهو تفخيم شأن المحدث عنه وتعظيمه بواسطة هذه الخصيصة التركيبية، وهي الإبهام. وهذه الخصيصة ليست قصراً على باب البدل ـ كما هو معلوم ـ بل يُصارُ إليها في مواضعَ أخرى، تتَّفِقُ والبدل في أنَّ في كلٍّ منهم مفارقةً للأصل لمقتضٍ ما. وقد لَخَّصَ النحاة مواضع استخدام الضمير على ذلك النحو. قال ابن الشجري ـ مبيناً أوجه استخدام الضمير بعامَّةٍ ـ: «إنَّ إضمار الغائب مستعملٌ في كلام العرب على أربعة أوجه: الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته... هذا هو الأصل في ضمير الغيبة. والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلام مؤخراً ورتبته التقديم، كقولك: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ... وكقولهم: (في بيته يُؤتىٰ الحَكَمُ)، وكقول زهير:

إنْ تَلْقَ يوماً على عِلاَّته هَرِماً تَلْقَ السَّماحةَ منه والنَّدىٰ خُلُقا

ومثله في التنزيل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾[1]. ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[2]. والثالث: رجوع الضمير إلى معلوم قام قُوَّةُ العلم به، وارتفاعُ اللَّبْسِ فيه بدليل لفظيٍّ أو معنويٍّ مقام تَقَدُّم الذكر له، فأضمروه اختصاراً أو ثقةً بفهم السامع، كقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾[3] أضمر الشمس لدلالة ذكر ﴿بِٱلْعَشِيِّ﴾ عليها من حيث كان ابتداء العشي بعد زوال الشمس، ومثله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾[4] أضمر القرآن، لأن ذكر

---

(١) طه: ٦٧.

(٢) القصص: ٧٨.

(٣) ص: ٣٢، وانظر: الكشاف: ٩٣/٤، حيث قال: «والذي دلَّ على أنَّ الضمير للشمس مرور ذكر العَشِي، ولا بدَّ للمضمر من جري ذكر، أو دليل ذكر».

(٤) القدر: ١، وانظر: الكشاف: ٧٨٠/٤، حيث قال: «عَظَّمَ القرآن من ثلاثة أوجه: أحدها: أن أسند إنزاله إليه وجعله مختصاً به دون غيره. والثاني: أنه جاء بضميره دون اسمه الظاهر، شهادة له بالنباهة والاستغناء عن التنبيه عليه...».

الإنزال دلّ عليه... والرابع: إضمارُ غائبٍ لا يعود على مذكور ولا معلوم، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير، إمّا بالجملة، وإمّا بالمفرد المنصوب، فالمفسَّرُ بالجملة ضمير الشأن والقصة في نحو: هو زيدٌ منطلقٌ، و﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]... و﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾[2]، فهذا ضمير الشأن، وهي هند جالسة، فهي ضمير القصة، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3]. والمفسَّرُ بالمفرد الإضمار في نِعْمَ وبئسَ وربَّ، نعم غلاماً زيد، و﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[4]، الأصل: نِعْمَ الغلامُ وبئس البدلُ، فلمّا أُضمِر فُسِّرا بنكرة من لفظيهما، والمضمر في ﴿رُبَّ﴾ كقولك: ربَّهُ رجلاً عالماً أدركتُ، وجاز أن يلاصق ﴿رُبَّ﴾ المضمر وهي لا تليها المعارف، لأنه غير عائد على مذكور، فهو جارٍ مجرى ظاهرٍ منكور»[5].

وهناك قسم خامسٌ لم يذكره ابن الشجري ـ في نصِّه السابق ـ وذكرَه غيرُهُ، قال السيوطي وهو يتحدث عن مواضع مخالفة الأصل في استخدام الضمير، وهو تقديم مُفسِّره عليه، «الخامس: أن يُبدلَ منه المفسِّر، نحو: (اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ). هذا مذهب الأخفش، وصحّحه ابن مالك[6] وأبو حيان[7]، ومنع ذلكَ قومٌ، وقالوا: البدل لا يُفسِّرُ ضمير المبدل، ورده أبو حيان بالورود، قال:

(1) الإخلاص: 1، وانظر: الكشاف: 4/817، 818.

(2) النمل: 9.

(3) الأنبياء: 97.

(4) الكهف: 50.

(5) أمالي ابن الشجري: 1/89 ـ 92، 3/115 ـ 118، وشرح المقدّمة الجزوليّة: 2/756، 620 ـ 625، وشرح التسهيل: 1/156، 166، والأمالي النحوية لابن الحاجب: 3/42، 43، والبسيط: 1/303، 304، ومغني اللبيب: 635 ـ 641، والهمع: 1/226 ـ 235.

(6) انظر: شرح التسهيل: 3/332، 1/161، 162، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 3/250 ـ 252.

(7) انظر: ارتشاف الضرب: 2/622، والنكت الحسان: 125، وتقريب المقرب: 175.

فــلا تَــلُــمْــهُ أنْ يَــنَــامَ الــبـائِــســا

وقال:

[إذا هي لـم تَسْتَـكْ بِـعـودِ أراكـةٍ   تُنُخِّلَ] فاسْتاكتْ به عُودُ إسْحِلِ»[1]

وقال ابن هشام ـ وهو يتحدث عن المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخَّرَ لفظاً ورتبة ـ: «السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهرُ المفسِّرُ له، كـ(ضربته زيداً). قال ابن عصفور[2]: أجازه الأخفش[3] ومنعه سيبويه. وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومِمَّا خَرَّجوا على ذلك قولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير. وقوله:

قَدْ أصبحتْ بِقَرْقَرَى كوانِسا   فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ البائسا

وقال سيبويه[4]: هو بإضمار أذمُّ. وقولهم: (قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك). وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرفٌ كالتاء في (قامتْ هند) وهو المختار»[5]. وقال في موضع آخر: «ما افترق فيه عطف البيان والبدل. وذلك ثمانية أمور: أحدهما: أنَّ العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق،... وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر باتفاق، نحو: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[6]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[7]. وإنما امتنع الزمخشري

---

(١) الهمع: ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٢) انظر: المقرب: ٢٦٩، ٢٧٠، وشرح جمل الزجاجي: ٢٨٨/١، ٢٨٩ ـ ٢٩١.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٧١٤/٢، حيث أجاز في ﴿لَظَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ...﴾ أن تكون بدلاً من الضمير.

(٤) سيأتي نص سيبويه حول ذلك.

(٥) مغني اللبيب: ٦٣٩، وانظر: ٥٩٣، حيث خرَّج الشواهد على أنَّ الظاهر فيها أنها نعوت للمدح ونحوه، وانظر: شرح المقدِّمة الجوزليَّة: ٧٥٤/٢ ـ ٧٥٦.

(٦) مريم: ٨٠.

(٧) الكهف: ٦٣.

من تجويز كون ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[1] بدلاً من الهاء في ﴿بِهِۦ﴾؛ توهُّماً منه أنَّ ذلك يُخِلُّ بعائد الموصول، وقد مضى ردُّه[2]...»[3].

ويبدو من نص سيبويه التالي أنه لا يمنع إبدال الظاهر من ضمير الغائب، بل هو يمنع الإبدال من ضمير الحاضر - المتكلم والمخاطب -، قال: «هذا بابُ ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه. تقول: أتاني زيدٌ الفاسق الخبيث، لم يُرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[4] لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتماً لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره»[5]. «ومن هذ الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفةٍ ولا كل اسم، ولكن تَرَحَّمْ بما تَرَحَّمُ به العرب، وزعم الخليل أنه يقول: مررت بِهِ المسكينِ، على البدل، وفيه معنى الترحُّم، وبدله كبدلِ مررتُ به أخيك، وقال:

فأصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كوانِسا   فلا تلُمْهُ أنْ ينامَ البائِسا

وكان الخليلُ يقول: إنْ شئتَ رفعتَهُ من وجهين فقلت: مررتُ به البائسُ، كأنه لمَّا قال: مررت به، قال المسكينُ هو، كما يقول مبتدئاً: المسكينُ هو، والبائس هو، والبائس أنت. وإنْ شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكينَ، كما قال:

بنا تميماً يُكشفُ الضبابُ

---

(1) المائدة: ١١٧.
(2) انظر: ٤٩ من المغني، والكشاف: ١/٦٩٤ - ٦٩٦.
(3) مغني اللبيب: ٥٩٣، ٥٩٤.
(4) المسد: ٤، وانظر: الحجة لابن خالويه: ٣٧٧، ومختصر في شواذ القرآن: ١٨٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣/٢٩٨، ٢٩٩.
(5) الكتاب: ٢/٧٠.

وفيه معنى الترحم، كما كان في قوله: رحمة الله عليه، معنى رَحِمهُ الله. فما يُترحَّمُ به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل ـ رحمه الله ـ. وقال أيضاً: يكون مررتُ به المسكينُ، على: المسكين مررت به، وهذا بمنزلة لقيته عبدَالله، إذا أراد: عبدالله لقيته. وهذا في الشعر كثير... فإذا قلت: بي المسكينَ كان الأمر، أو بك المسكينَ مررت، فلا يحسن فيه البدل؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك، فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني، لأنك لست تحدث عن غائب، ولكنك تنصبه على قولك: (بنا تميماً)، وإن شأت رفعت على ما رفعت عليه ما قبله. فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد»[1]. وممن جوّز هذا النوع من الإبدال بالإضافة إلى أولئك: ابن السراج[2]، والزجاجي[3]، وأبو عليٍّ الفارسيّ[4]، وعبدالقاهر، والزمخشري[5].

ويلاحظ على تمثيل بعض المجيزين لإبدال الظاهر من ضمير الغائب، أنه يقْصِرُ ذلك الإبدال على إبدال الظاهر من ضميرٍ يعودُ على مُظهَرٍ سابق. ونجتزيء بتمثيل كُلٍّ من الرضي وأبي حيّان. قال الأوّل: «... والمظهر من المضمر نحو: أخوك لقيتُهُ زيداً، والأخ هو زيد...»[6]. وقال أبو حيّان: «... وظاهرٌ من مُضمر: زيدٌ ضربتُهُ أبا عبدالله...»[7].

ويتولَّدُ عن هذه الخصيصة التركيبية البدل المطابق وبدل الاشتمال.

---

(١) الكتاب: ٧٤/٢ ـ ٧٧، وانظر: ١٧٦/٢، ١٧٧، وشرح السيرافي: ١٩١/٢، ١٩٣.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٤٧/٢.

(٣) انظر: الجمل: ١٦، والبسيط: ٣١٣/١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٢٩/٢، ٩٣٠.

(٥) انظر: المفصل: ١٤٩.

(٦) شرح الكافية: ٣٨٩/٢.

(٧) النكت الحسان: ١٢٥.

الفصل الثاني

عطف البيان

التمهيد

بعد أن اتضحت تمامَ الاتضاح الخصائص الأسلوبيّة التي تميَّز بها بابُ البدل، صار من السَّهل الفصل بين المطابق وعطف البيان. وذلك يتأتّى من النظر في طريقة بناء الأسلوب. والمعيار الأهمُّ في ذلك هو النظر في مصدر الإبهام ونحوه؛ إذ مصدره في باب البدل ـ كما رأينا ـ المسْتَخْدِم. ومصدره في هذا الباب الوضع والاشتراك الناشيء عن تعدد المُسمَّى باسم واحد، وغير ذلك.

قال الجرجاني ـ مُبيّناً ما يَعْرِض للمسند إليه من أحوال ـ: «ويعرضُ له إبهامٌ بسبب شمول اللفظ أو اشتراكه، فيُبيَّنُ بعطف البيان، نحو:

أقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

وجاء محمَّدٌ أبو عبدالله...»[1].

وفي ضوء هذا النصّ الذي حدَّدَ تحديداً دقيقاً مواضع عطف البيان، ينبغي أن يُنظرَ في أمثلة النحويين الذين مَثَّلوا بها للبدل المطابق وعطف البيان. ومِمَّا مثّلُوا بها لهما معاً قولُهم: رأيتُ أخاكَ زيداً[2]، ونحوه: والصحيح أنّه لا ينبغي

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: ٤٥، وانظر: مفتاح العلوم: ١٩٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: الكتاب: ٤٤/١، ٥٠٨/٣، والتبصرة والتذكرة: ١٨٣/١، اللمع: ١٤٤، ١٤٥، شرح اللمع: ٢٣٢/١، شرح عيون الإعراب: ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، شرح التسهيل: ٣٣٣/٣، شرح الكافية: ٣٨٤/٢، ٣٨٧، ٣٨٩، مفتاح الإعراب: ١٤١، إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٧٢، والمساعد على التسهيل: ٤٣٠/٢، ٤٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٢٩/٢، ٩٣٠، والبسيط: ٣٨٧/١.

جعلُ زيد في هذا المثال إلاّ عطفَ بيان؛ لأنه أدّى وظيفة النعت، ولو جيء في موضعه بمشتق، نحو الطويل، مثلاً، لأعرِبَ نعتاً لا غير، وهُمْ قد صرحوا بأنَّ الجامد إذا جرى مجرى الصفة ـ في رفع الاشتراك العارض ـ، كان عطف بيان، قال ابن جني: «ومعنى عطف البيان: أن تُقيمَ الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل، مقامَ الأوصاف المأخوذة من الفعل. تقول: قام أخوك محمد، كقولك: قام أخوك الظريف. . .»[1]، ومع تصريحهم بذلك نجدُ مَسْلَكَهُمْ في تخريج الأمثلة ـ التي وضعوها ـ وبعضِ الشواهد، مخالفاً لما صرَّحُوا به، وعِلَّةُ ذلك منطقية بحتة، وستتضح من نَصَّي ابن أبي الربيع الآتيين. وقال ابن برهان: «. . . عطف البيان قبيل من التوابع قائم بنفسه، وأحكامه في التكرير والعطف والإعراب، [و][2] التقديم والتأخير والعامل فيه، أحكام الصفة. ولذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يفرد له باباً»[3].

وبيَّن النحاة أنَّ باب عطف البيان فيه مخالفة لما هو الأصل فيما يصح أن يلي العوامل من الأسماء. قال ابن أبي الربيع: «اعلم أنَّ الأصل في الصفات ألا تلي العوامل، وفي الجوامد أن تلي العوامل. ثم إنَّ العرب تجري الصفات مجرى الجوامد[4]، وتجري الجوامد مجرى الصفات. فإذا جرى الجامد مجرى الصفة، قيل فيه: عطف بيان، ولم يقل فيه: بدل[5]. فعطفُ البيان جريان الجامد على ما قبله من غير تقدير تكرار العامل في النية، والبدل جريانه على ما قبله على تقدير تكرار العامل. فقد صحَّ بذلك أنَّ عطف البيان مثلُ النعت في التبعية، لأنَّ النعت ليس على تقدير تكرار

---

(١) اللمع: ١٤٨، وانظر: شرح اللمع: ٢٣٥/١، الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٢.

(٢) عبارة شرح اللُّمع: (في التقديم)، وأرى الصواب ما أثبتُّهُ.

(٣) شرح اللمع: ٢٣٦/١.

(٤) مِنْ ذلك إبدالهم المنعوت (الجامد) مِمَّا كان في الأصل نعتاً له أوْ حالاً منه، وفي ذلك دليل آخر على تناظر عطف البيان والبدل.

(٥) ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه؛ لأنه لا يصح في ضوء ما بيناه من خصائص البدل إعراب لفظ الجلالة في قوله: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾: ـ إبراهيم: ١، ٢ ـ عطفَ بيان.

العامل لأنّه لا يلي العوامل إلا بأن يُقامَ مقام غيره، وهذا لا يُدّعى إلاّ بدليل، وادّعى عطف البيان، وإن كان جاء على غير قياسٍ، لأنهم قالوا في اسم الفاعل: هذا الضاربُ الرجلِ زيد، قال الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشرٍ عليه الطَّيرُ ترقبُهُ وُقُوعا

فليس على تقدير التكرار فيُقال فيه بدل، لأنك لا تقول: التارك بشر. . .»[1].
وقال ـ معتذراً لعدم ذكر الزجاجي عطف البيان ضمن التوابع ـ: «التوابع خمسة، الأربعة التي ذكر[2]، وعطفُ البيان. وإنما لم يذكره هنا لأن عطف البيان جاء على غير القياس؛ لأنه جامد فقياسه أن يلي العوامل ولا يكون تابعاً، ومتى جاءَ به لبيان الأول قُدِّرَ تكرارُ العامل؛ ليكون والياً للعوامل. فَجَعْلُ الجامد تابعاً لما قبله تبعية النعت والتوكيد، على غير تقدير تكرار العامل، خروجٌ عن القياس، ووضعُ الجامد في غير موضعه فلا يقال ما وُجِدَ عنه مندوحة، وقد وُجِدَت عنه مندوحة في جميع أبواب العربية إلاّ في بابين[3]، أحدهما: اسم الفاعل. الثاني: النداء. فأمّا اسم الفاعل فنحو قوله[4]: . . .وأمّا النداء فنحو قولك: يا أخانا زيداً بالنّصب والتنوين، ولو كان بدلاً لقال: يا أخانا زيدُ، بالبناء على الضم؛ لأن البدل في تقدير تكرار العامل، وأنت لا تقول: يا زيداً. . . على أنّ باب النداء يَحْتَمِلُ أن يُقال فيه: منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ. وفي باب من أبواب النداء[5] ذكر أبو القاسم عطف البيان. . .»[6].

---

(١) الملخص: ١/٥٦٨، وانظر: التبصرة: ١/١٨٣، ١٨٤، وشرح المقدمة الجزولية: ٢/٦٥٨.

(٢) انظر: الجمل: ١٣ ـ ٢٦: «ما يتبع الاسم في إعرابه وهي أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل».

(٣) جعلها ابن السيد ثلاثة حيث أضاف باب المبهمات (أسماء الإشارة)، انظر: إصلاح الخلل: ٦٨ ـ ٧١.

(٤) ورد البيت في نصه السابق، وانظر: شرح الكافية: ٢/٣٨٢، ٣٩٥ ـ ٣٩٦، ٢٢٩.

(٥) انظر: الجمل: ١٥٧.

(٦) البسيط: ١/٢٩٥، ٢٩٦، وانظر: المفصل: ١٤٩، ١٥٠، الكافية: ١٤٠، ١٤١، والهمع: ٥/١٩٣، ١٩٤.

ونقول: إنَّ استدلاله على وجود عطف البيان بالحاجة إليه في الموضعين اللذين ذكرهما، وهما: أن يؤدى عدمه إلى إضافة اسم الفاعل المقرون بأل إلى المجرد منها، أو أن يقع المنادى المفرد العلم منصوباً وحقه البناء على الضم ـ وذلك إذا جُعِلا بدلاً ـ، استدلال ضعيف وسيأتي بيانُ وجه ضعفه. والصحيح في ذلك أن يقال: إنَّ القوم قد احتاجوا في بعض المواضع إلى رفع الاشتراك العارض ـ وذلك مع المعارف ـ، أو تقليله ـ وذلك مع النكرات ـ بغير ما هو صفة من صفات المحدث عنه، فصاروا إلى ردّ الجوامد، وهي الأسماء الأعلام في الغالب، أو أسماء الأجناس ـ وذلك مع المبهمات ـ، على المتبوع لتحقيق ذلك الغرض، إذ إنَّهم وجدوا ذلك يحقق ما يحقق ردُّ صفاتِ المحدَّثِ عنه عليه. وذلك ما بيَّنه الرضيُّ حيث قال: «ثم يُسمَّى بعطف البيان من جملة بدل الكل[1]: ما يكون الثاني فيه مُوضِحاً للأول، وذلك إما بأنْ يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر[2]، وإن لم يكن أخصَّ منه، نحو قوله:

أقسم بالله أبو حفص عُمَرْ

فإنَّ ابن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان بعمر أشهر منه بأبي حفص، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر، ولا من كنيته أبو حفص إلاّ إياه. وإمّا بأن يكون اسمان مُطلقان على ذاتٍ، ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول، سواء كانَ أشهرَ من الأول لو أُفرِدَ، أو، لا، كما إذا كان لك خمسة إخوة اسمُ أحدهم زيد، وهناك خمسة رجال مُسَمَّيْنَ بزيد: أحدهم أخوك، فإذا قيل: جاءني أخوك زيد، فزيدٌ أحد أفراد (أخيك) أي هو واحد

(١) هذه العبارة غير مرضية، إذ مؤداها أنَّ عطف البيان والبدل المطابق باب واحد، وهو الأمر الذي دأبت هذه الدراسة على نفيه وعلى تمييز أحد البابين من الآخر من خلال النظر في الخصائص الأسلوبية لكلٍّ منهما.

(٢) ليس ذلك شرطاً ـ في رأيي ـ إذ قد يكون الاسمان متساويين شهرةً، لكن اجتماعهما يحقق البيان المطلوب كما يحققه النعت، وإن كان لا يدعى أنَّ النعت في نحو: جاءني زيد الطويل، أشهر من المنعوت، بمعنى أنَّ المسمى زيداً أشهر بالطويل منه بزيد، على الإطلاق. وسيأتي بسط الحديث عن ذلك.

من جملة ما يطلق عليه لفظ (أخيك)، وكذا إن عكس فقيل: جاءني زيدٌ أخوك، فأخوك واحد من جملة من يطلق عليهم (زيد). فالثاني في الصورتين أخص من الأول عند الاقتران، وأما عند الانفراد فأحدهما مساوٍ للآخر في الشهرة لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة»[1]. وقال عبدالقاهر: «اعلم أنَّ عطف البيان ما كان اسماً محضاً كزيد وعمرو وأبي عبدالله. فإذا قلتَ: مررت بزيد أبي عبدالله، كان في الكنية بيان؛ ألا ترى أنَّ المخاطب يعلم أنَّ الذي يعنيه ممن وُسِمَ بهذه اللفظة هو الذي يُكْنَى أبا عبدالله، وكذا إذا قلت: مررت بأبي عبدالله زيد، عُلِمَ أنك تريد من جملة من يُكنى أبا عبدالله، الرجل الذي يُعْرَفُ بزيد. ويكون هذا البيان إذا زاد[2] أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به»[3].

ونأتي إلى بيان وجه ضعف استدلال ابن أبي الربيع، فنقول: إنَّ ما أوجبه ـ هو وكثير من النحاة ـ في المسألتين اللتين جعلهما دليل الحاجة إلى وجود عطف البيان، غير واجب على ما ذهبت إليه جماعة أخرى، قال الرضي: «. . . والفراء يُجوِّز الضارب زيدٍ، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أنَّ الثاني عطف بيان لا بدل، والمبرد أنكر رواية الجر وقال: لا يجوز في (بشر) إلاَّ النصب بناءً على أنه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع»[4].

وممن وافق الفراء في تجويز إضافة اسم الفاعل المقرون بأل إلى المجرد منها، أبو علي الفارسي، على ما ذكره ابن عقيل[5]. وقال ابن مالك ـ وهو

---

(١) شرح الكافية: ٢/٣٨١، ٢/٣٦٢، ٣٩٥، حيث أورد عجز البيت وقصّته.

(٢) رددنا ذلك من قبل، وستأتي جهة الرد.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٩٢٧، وانظر: الأصول في النحو: ٢/٤٥.

(٤) شرح الكافية: ٢/٣٩٥، وانظر: ٢/٢٢٩، ٢٣٣ ـ ٢٣٤، والأصول: ١/١٣٥، والكافية: ١٤٠، ١٤١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ٣/٢٢٣، ٣/٤٦ ـ ٤٨، وحاشية الصبان على الأشموني: ٣/٩٥، حيث أورد صوراً أخرى لما يجب فيه ـ عند هؤلاء ـ عطف البيان، ويجمع كل الصور القول: يجب عطف البيان في كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال؛ لكون البدل على تقدير عامل آخر، والهمع: ٥/١٩٥.

يستدل لكون العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ـ: «البدل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد العامل معه كثيراً،... ولكونه في [حكم تقدير العامل][1] منع أبو الحسن: مررت برجلٍ قائم زيدٌ أبوه، على البدل وأجازه على أن يكون صفة، ولا يلزم من هذا تقديرَ عامل آخر إذا لم يُعَدِ العامل، كما لا يلزم ذلك في عطف النسق مع كثرة إعادة العامل معه. وتقدير عاملٍ آخرَ في كل بدل مذهب ابن خروف، قال: ولذلك بُنِيَ البدلُ المفرد على الضم بعد المنادى المضاف، نحو: يا أخانا زيدُ،... ولا حُجَّةَ لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف، كما لا حجة لمن زعم أنَّ عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه، محتجاً بضم زيد في نحو: يا أخانا وزيدُ. والجواب عنهما: أنَّ العرب التزمت في المعطوف والبدل أحدَ الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيهاً على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته. وخُصَّ المعطوف والبدل بهذا لأنَّ المعطوف غير المعطوف عليه، وكذا البدل، إذا لم يكن بدل كل من كل، ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحداً، لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع»[2].

وهنا وجهٌ آخر يَصِحُّ عليه ما منعه بعضُهم في تينك الصورتين وغيرهما[3] من الصور التي أوجبوا في التابع فيها عطف البيان ومنعوا البدلية. قال

---

(١) عبارة النص: (في تقدير حكم العامل).

(٢) شرح التسهيل: ٣/٣٢٩ ـ ٣٣١، وابن مالك مع ذهابه إلى ذلك التخريج هنا، لم يستمسك به في باب عطف البيان، بل جارى المانعين، حيث قال: «فكل عطف بيان يجوز جعله بدلاً، إلا إذا قرن بأل بعد منادى... أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل، وهو غير صالح لإضافتها إليه...، فيلزم من جعله بدلاً تقدير مباشرة الحارث لحرف النداء، وتقدير مباشرة بشر التارك، وذلك ممتنع، والمفضي إلى الممتنع ممتنع، فتعين جعلهما عطفي بيان». شرح التسهيل: ٣/٣٢٦، ٣٢٧.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٦، ٦٠٧، حيث جعل أبو حيان تلك الصور إحدى عشرة، وانظر أيضاً: الهمع: ٥/١٩٥.

السيوطي: «... استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علّلَ به الصور المذكورة بأنَّهُمْ يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل. وقد جوَّزوا في: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾ كون ﴿أَنتَ﴾ توكيداً، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز: إنَّ أنت...»[1]. وعلَّلَ المنتجب الهمذاني لجواز: إنَّكَ أنتَ، مع امتناع: إن أنت، وتعليله صالحٌ لتعليل جواز ما نحن بصدده، قال: «قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[2]: ﴿أَنتَ﴾ يحتمل أن يكون في موضع نصب إن جعلته تأكيداً لاسم «إنَّ»، لأنَّ المضمر المرفوع يُؤكِّدُ المنصوبَ والمجرور، لأنَّ ضمير الخطاب كلّه شيء واحد، لكونه هو في المعنى. وكذا ضمير الغائب، وكذلك إذا قلت: رأيتني أنا، لأنَّ الياء و«أنا» شيء واحد. ولا يجوز إدخال «إنَّ» عليه، لا تقول: إنَّ أنتَ وجاز هذا لأنه صار تابعاً، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنهم جوَّزوا: يا زيدُ والحارثُ، مع أنهم لم يُجوِّزوا: يا الحارثُ، وكذلك يجوز: إنَّكَ أنتَ، ورأيتكَ أنتَ، ومررت بِكَ أنت، ولا يجوز: رأيتُ أنتَ ولا مررتُ بأنتَ، فاعرفه...»[3]. وقاعدة: يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، هي إحدى صور القاعدة العامة: يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. قال ابن هشام ـ في الباب الثامن: في ذكر أمور كُليَّة يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيَّة[4]: «القاعدة الثامنة: كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. فمن ذلك: (كُلُّ شاةٍ وَسَخْلَتِها بدرهم، و:

وأيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها

و(رُبَّ رجلٍ وأخيه) و: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴿٤﴾﴾[5]. ولا يجوز: كُلُّ سخلتِها، ولا أيُّ جارِها، ولا رُبَّ

---

(١) الهمع: ١٩٥/٥.

(٢) البقرة: ٣٢.

(٣) الفريد: ٢٧٠/١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١١/١، ومشكل إعراب القرآن: ٨٧/١، والدر المصون: ٢٦٧/١، ١١٤/٢، ١١٥، وروح المعاني: ٢٢٧/١.

(٤) مغني اللبيب: ٨٨٤.

(٥) الشعراء: ٤.

أخيه، ولا يجوز: إنْ يَقُمْ زيدٌ قامَ عمرو، في الأصح إلا في الشعر كقوله:

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طاروا بها فَرَحاً ... عنّي وما يسمعوا مِنْ صالحٍ دَفَنوا

إذ لا تضاف «كلّ» و«أيّ» إلى معرفة مفردة، كما أنَّ اسم التفضيل كذلك، ولا تَجُرُّ (رُبَّ) إلاّ النكرات، ولا يكون فِعْلُ الشرط مضارعاً والجواب ماضياً...»[1]. والقولُ الفصلُ في هذه المسألة ما نُقِلَ عن ابنِ عنقاء، حيث قال الأهدلُ ـ وهو يُعلّقُ على قول الرّعيني: (ويصح في عطف البيان أن يُعْرَبَ بدلَ كلٍّ في الغالب): «... وخَرَجَ بالغالب حالتان: الأولى: ما إذا وَجَبَ ذكره، نحو قولك: هندٌ قامَ زيدٌ أخوها، فأخوها عطف بيان لزيد ولا يصح إعرابه بدلاً منه؛ لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فيخلو المبتدأ من رابط، إذ لو قيل: قام أخوها، خلت جملة الخبر من رابط، والثانية: أن يمتنع إحلاله محل الأول... وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو الذي عليه عامة النحاة المتأخرين. وقال ابن عنقاء: والحق جواز إعرابه بدلاً، مطلقاً، في هذا وغيره، حتى على رأي القائلين بأن عامل البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه؛ لأنهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها. نعم يتعين البيان إذا دخلت عليه (أي) التفسيرية، نحو: هذا عسجد، أيْ ذهبٌ»[2].

ولنا من هذا التوقف الطويل، رداً لما ذهب إليه ابن أبي الربيع، وغيره من النحاة، مقصد آخر ـ بالإضافة إلى المقصد الأول، وهو إثبات أنه ليس

---

(١) مغني اللبيب: ٩٠٨، ٩٠٩، وانظر: شرح شذور الذهب: ٥٦٣ ـ ٥٦٦، والكتاب: ٨٢/٢، ٢٠٥، وأوضح المسالك: ٣٤٩/٣ ـ ٣٥٣، نجد أنه لم يطبق تلك القاعدة على ما نحن بصدده، وانظر أيضاً: حاشية الخضري على ابن عقيل: ٦٠/٢، والبسيط: ٣١١/١، ٣١٢.

(٢) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية: ١٠٣/٢، شرح المقدمة الجزولية: ٨٨٠/٢، ٨٨١، والكتاب: ١٨٢/١، ١٨٣، وانظر أيضاً: مغني اللبيب: ١٠٦، ١٠٧، حيث جوّزَ ابن هشام في المُبيَّن الواقع بعد (أي) التفسيريّة بالإضافة إلى عطف البيان البدل، وردّ قول مَنْ جعله معطوفاً عطفَ نسقٍ. والصحيحُ ما ذهبَ إليه ابنُ عنقاء من تعيُّن عطف البيان.

فيما ذَهَبَ إليه الدليل على وجود باب عطف البيان أو الحاجة إليه ـ، وهو إثباتُ أنَّ بعض ما أوجبوا فيه عطف البيان، توجب فيه مراعاة جانب المعنى البدل، ومنه على سبيل المثال بيت المرار الأسدي[1]، وذلك لأنَّ المقامَ مقامُ افتخار بالنيل من شخص ينتسب لقبيلة بكر، وهو بِشْرٌ، ولأجل ذلك بُنِيَ التركيب على تقديم النعت وإبدال المنعوت منه، لأنَّ الأهم عند المفتخر بيان انتساب المفتخر بالنيل منه، وقد لمح المبرد ذلك المراد، ولذا رفض رواية الجر، إذ رأى في القول بالنصب مراعاة لجانبي المعنى والصناعة معاً. وذكر أبو حيان[2] أنَّ أبا علي الفارسي أجاز في (بشر) ـ على رواية الجر ـ البدل، وقال البغدادي: «أنشده سيبويه[3] بجر (بشر) على أنه بدل أو عطف بيان للفظ البكري، وإن لم يكن في (بشر) الألف واللام. وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف، ولأنه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع وغَلَّطَهُ المبرّدُ وقال: الرواية بنصب (بشر)،... قال النحاس: وقال المبرد (في الكتاب الذي سمَّاه الشرح): القول في ذلك أنَّ قوله: (أنا ابن التارك البكري بشر) عطف بيان، ولا يكون بدلاً لأنَّ عطف البيان يجري مجرى النعت سواء... وهذا من المبرد رجوع إلى رواية سيبويه وإن كان خالفه في شيء آخر... وهذا البيت للمرار بن سعيد الفقعسي، وبعده:

عَلاهُ بِضَرْبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ	نَوائِحَهُ وأرْخَصَتِ البُضُوعا
وقادَ الخَيْلَ عائدةً لِكَلْبٍ	تَرى لِوَجيفِها رَهَجاً سَريعاً
عَجِبْتُ لِقائِلينَ صَهٍ لِقَومٍ	عَلاهُمْ يَفْرَعُ الشَّرفَ الرَّفيعا

... قال أبو محمد الأعرابي الأسود في (فرحة الأديب):... ثم إنه لم

---

(١) جاء في الخزانة: ٢٨٨/٤: «والمرار... ينسب تارة إلى فقعس وهو أحد آبائه الأقربين، وتارة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهو جده الأعلى. وهذه نسبته من (المؤتلف والمختلف للآمدي): المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن جحوان بن فقعس بن طريف الشاعر المشهور».

(٢) ارتشاف الضرب: ٦٠٦/٢، وانظر: المساعد على التسهيل: ٤٢٥/٢.

(٣) الكتاب: ١٨٢/١، ولم يتحصَّلْ لي من نصِّه أنه يقول بالبدل أو بعطف البيان، وانظر: النكت: ٢٩٢/١، وشرح الكافية: ٢٣٣/٢، ٣٧٩/١.

يذكر[1] قاتل بشر من أي قبائل بني أسدٍ؟ وإذا لم يُعْرَفْ حقيقة هذا لم يُدْرَ لأيِّ شيء افتخر المرارُ بذلك. وقاتله سَبْعُ بنُ الحسحاس الفقعسي، ورئيس الجيش جيشِ بني أسد ذلك اليوم خالدُ بنُ نَضْلَةَ الفقعسي، وهذا جَدُّ المرار... انتهى. ومن العجائب قول العيني[2]: أراد ببشر بشر بن عمرو، وكان قد جُرِحَ ولم يُعْلَمْ جَارِحُهُ، يقول: أنا ابن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطير أن تقع عليه إذا مات. هذا كلامه، وليت شعري كيف يفتخر الشاعر بقتيلٍ جُهِلَ قاتله! فإن قلتَ: فعلى قول الأسود الأعرابي، قاتله سَبْع بن الحسحاس، كيف افتخر المرار به مع أنه ليس بأبٍ من آبائه ولا مِمَّنْ ينسب إليه؟ قلتُ: افتخاره بجده خالد بن نضلة فإنه كان أمير الجيش، وسبع المذكور من أفراد عسكره ومأموراً له، والفعل لسبع والاسم لخالد...»[3].

وللرضيِّ كلامٌ حول مسألة إضافة اسم الفاعل المقرون بأل، يؤدِّي النظرُ فيه إلى قبول نحو: (التارك بشر)، وإنِ امتنع الأصلُ المقِيسُ عليه، وهو: الحسن وجهٍ، قال: «ونَسَبَ ابنُ مالك[4] إلى الفراء أنَّه يجيز إضافة نحو: الضارب، إلى المعرف من العلم وغيره، أما إلى المنكر فلا، فعلى هذا، له أن يقول: الضارب زيد، يشابه: الحسن الوجه، أيضاً، من حيث كون المضاف إليه مُعرّفاً، وإن اختلف التعريفان. والظاهر أنَّ الفراء لا يُفرِّق بين المعرَّف والمنكَّر، كما نقل عنه السيرافي، فإنه قال: أنَّ الفراء يجيز: هذا الضارب زيدٍ، وهذا الضارب رجلٍ...»[5].

ونعود للحديث عن مسألة تجويز الوجهين: عطف البيان والبدل، في

---

(1) الضمير راجع إلى ابن السيرافي، انظر: شرح أبيات سيبويه: ١/١٠٦ ـ ١٠٨.

(2) انظر: شرح الشواهد للعيني، بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٩٥.

(3) الخزانة: ٤/٢٨٤ ـ ٢٨٧.

(4) شرح التسهيل: ٣/٨٦، وعلّق ابن مالك على ذلك الوجه بقوله: «ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حظ، وذلك بأن تقدر..».

(5) شرح الكافية: ٢/٢٢٩، وانظر: ١/٣٧٩، وشرح السيرافي: ٢/١٥.

نحو: مررت بأخيك زيد، فنقول: نحن وإن كنا نستند إلى خصائص كل من البابين في إيجاب وجه واحد في ذلك المثال وما أشبهه، وهو عطف البيان، فإنَّ لنا مستنداً آخر لذلك، وهو صنيع سيبويه، فهو ـ وإن لم يفرد عطف البيان بباب مستقل ـ قد نصَّ في غير موضع على أنَّ (زيداً) عطف بيان لا غير، قال ـ في: باب مجرى نعت المعرفة عليها[1] ـ: «واعلم أنَّ العَلَمَ الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحيلة ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين. وهذا قول خليل ـ رحمه الله ـ، وزعم أنه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجل زيدٌ أقبل. قال: لو لم يكن على الرجل كان غير منون...»[2]. وقال مُفرّقاً بين دلالة عطف البيان والنعت: «... وإنما فرقوا بين العطف والصفة، لأنَّ الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت: مررت بزيدٍ أخيك، فقد قلت مررتُ بزيد الذي تعلم. وإذا قلت: مررت بزيد هذا، فقد قلتَ: بزيد الذي ترى أو الذي عندك. وإذا قلت: مررت بقومك كلهم، فأنت لا تريد أن تقول مررت بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا، ولا مررت بقومك الهنين. وعلى هذا المثال جاء: مررت بأخيك زيد، فليس زيد بمنزلة الألف واللام. ومما يدلك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده...»[3]. كما أنه لم يذكر وجه البدل فيما جاء تابعُ المنادى المضاف فيه مفرداً مضموماً. قال: «... وقال الخليل ـ رحمه الله ـ ... قلتُ: أرأيتَ قولَ العرب: يا أخانا زيداً أقبلْ؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل: لأنه منصوب في موضع نصب. وقال قومٌ: يا أخانا زيدُ. وقد زعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قولُ أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ، كما كان قوله: يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا، فيُحْمَلُ

---

(1) الكتاب: ٥/٢.

(2) السابق: ١٢/٢، وانظر: شرح السيرافي: ١٥٨/٢، ١٥٩.

(3) الكتاب: ١٩٤/٢، ١٩٥، وانظر: المقتضب: ٢٩٥/٤، حيث أعرب المبرد (زيداً) في: مررت بأخيك زيد، بدلاً، وانظر أيضاً: المساعد على التسهيل: ٤٢٥/٢.

وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب: لأنهم يَردُّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادًى، كما ردُّوا ما زيد إلاَّ منطلق إلى أصله[١]، وكما ردوا (أتقول) حين جعلوه خبراً إلى أصله[٢]. فأمَّا المفرد إذا كان منادًى فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه كَثُرَ في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوْبُ وما أشبهه. وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أنَّ رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويل. فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويل، وتفسيره كتفسيره... فكأنه استأنف النداء...»[٣].

فالحِسُّ اللغويُّ السليمُ مَنَعَ سيبويه من القول بأن التابع في: يا أخانا زيدُ ـ ببناء زيد على الضم ـ بدل، وإنما هما لغتان، وإن كانت إحداهما أفصح من الأخرى بالنظر إلى القياس، إلاَّ أنَّ للأخرى وجهاً تسوغ عليه وعِلَّةً، وهي طلبُ التخفيف الذي أدَّاهم ـ كما قال سيبويه ـ إلى رفع المنادى المفرد العلم من غير تنوين، أي: بنائه على الضم. وجاء النحاة بعده ففسروا المراد من قوله: (فكأنه استأنف النداء) ـ وهو الوجه الذي خَرَّجَ عليه لغةَ أهلِ المدينة ـ بأنه أراد به البدل، وهو تفسيرٌ لا أرتضيه: لأنه منشأُ إحدى صور الخلط بين البابين. قال السيرافي: «فإذا قال: يا أخانا زيدُ، فأبو عمرو بن العلاء كان يختار البدل، لأن الذي يقول: يا أخانا زيداً، إنما ينصبه على عطف البيان،

(١) لأن (ما) في هذا المثال لا يصح أن تعمل عمل (ليس)؛ لانتقاض النفي بإلا، فعاد (منطلق) إلى الأصل الذي كان له قبل دخول (ما) وهو الرفع، انظر على سبيل المثال: شرح ابن عقيل: ٣٠١/١ ـ ٣٠٣.

(٢) معلوم أنه يجوز إجراء القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين، بشروط أربعة منها أن يُسْبَقَ المضارع المسند إلى المخاطب باستفهام، فإذا فُقِدَ أحدُ هذه الشروط رُدَّ إلى أصله، انظر: شرح ابن عقيل: ٥٧/٢ ـ ٦١.

(٣) الكتاب: ١٨٤/٢ ـ ١٨٦، وانظر: ١٩٢/٢، ١٩٣، وانظر: في علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم: ١٨٢/٢، ١٨٣، وشرح السيرافي: ٣٤/٣، ٣٥، والمقتضب: ٢٠٤/٤ ـ ٢٠٦، والأصول: ٣٣٣/١.

ومجراه مجرى الصفة، و(زيد) ليس مما يوصف به. والذي نصب (زيداً) لم يجعله صفة ولكنه لما بَيَّنَ به، الأول كتبيينه بالصفة، أجرى على لفظ الصفة...»[١].

وقد خطا بعضُ النحاة خُطوةً في الاتجاه الصحيح للتمييز بين عطف البيان والبدل، بنصِّهم على أنَّ أكثر استخدام عطف البيان يكون في رد بعض الأعلام ـ الاسم، اللقب، الكنية ـ على بعض[٢]. وإنما قلنا: خطوة، لأن نصَّهم ذاك ـ وإن وجَّهَ الأنظار إلى إحدى أسس التفريق بين البابين ـ تصادم بمعالجتهم للأمثلة التي جاؤوا بها، وبنصِّهم على أنه يشارك التوابع الأُخر في مواضع. وننقل بعضاً من نصوصهم ليتبين ما ذكرناه، ولِنَرُدَّ ـ في ضوء تصوُّرِنا لخصائص الباب ـ ما يتحتمُ ردُّهُ من الاحتمالات التي ذكروها، أو الشروط التي اشترطوها. قال ابن بابشاذ: «فأمَّا عطف البيان فيجري مجرى النعت إلاَّ أنَّه يكون بغير المشتقّ، كتبيين الأسماء بالكُنى، والكُنى بالأسماء، مثل: جاءني أبو عليٍّ زيد، وزيدٌ أبو عليٍّ. كأنَّك انعطفت على الاسم الأوَّل فبينتَهُ باسم آخر بغير حرف عطف. ومثله مررتُ بزيد هذا، إذا انعطفتَ عليه بالإشارة»[٣]. وقال ابن السِّيد ـ معلقاً على جعل الزجاجي التوابعَ أربعةً ـ: «هذا كلامٌ مُخْتَلٌ؛ لأنه جَعَلَ التوابع أربعة وهي خمسة، وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها[٤]، فلم يذكره وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي قَسَّمَهُ. وذلك غير صحيح، لأنَّ عطف البيان حكمه أن يكون بالمعارف دون النكرات[٥]، وله مواضع يشارك فيها النعت، ومواضع

(١) شرح السيرافي: ٣٧/٣، وانظر: المقتضب: ٢٠٩/٤ ـ ٢١١، والأصول في النحو: ٣٣٣/١ ـ ٣٣٥، والجمل للزجاجي: ١٥٧.

(٢) وإنما اعتبرنا نصهم على ذلك خطوة إلى الأمام ـ وإن كان يبدو من تمثيل غيرهم وإن لم ينصوا عليه ـ لأن في اجتماع الأمرين من التحديد ما ليس في التمثيل وحده، لإمكان تطرق الاحتمال.

(٣) شرح المقدِّمة المحسبة: ٤٢١/٢، وانظر: المقتصد: ٩٢٧/٢.

(٤) في رأيي، حق عطف البيان، من جهة التبويب، أن يكون تالياً للنعت لأنه قرينه ولا أرتضي مسلك الذين حدَّدوا ترتيب التوابع من جهة الاستخدام.

(٥) تلك المسألة محل خلاف، كما هو معلوم.

يشارك فيها البدل، ومواضع ينفرد بها[1]، ومن أجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيج إليه. وأكثر ما يكون عطف البيان في ردِّ الأعلام على الكنى، ورد الكنى على الأعلام. فمن المواضع التي يشارك فيها غيره من التوابع، قولك: رأيت زيداً أبا عمرو. فإنَّ (أبا عمرو) ها هنا يصلح أن يقال فيه: إنه نعت، ويصلح أن يقال: إنه بدل، ويصلح أن يقال: إنه عطف بيان. ومن المواضع التي يشترك فيها النعت وعطف البيان قولك: بعثت إليك بالثوب الخَزِّ. ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك: رأيت أبا عمرٍو زيداً. وقد يشارك عطف البيان التوكيد اللفظي، وهو الذي يُكَرِّرُ الاسم فيه بلفظه، كقولك: رأيت زيداً زيداً»[2].

ولنا على النصّ مأخذان: أولهما: ذهاب ابن السِّيد إلى أنَّ لعطف البيان مواضع يشارك فيها النعت، والبدل، والتوكيد اللفظي، وهو ما يُفهَمُ من مثاله الأخير. أمّا القول بمشاركة عطف البيان للبدل والتوكيد اللفظي فمرفوض، لما تَبَيَّنَ من خصائص البدل، ولِما سيتبينُ من أنَّ الشاهد الذي بناءً عليه جُوِّزَ في (زيداً) الثانية أن تكون عطف بيان، لم يرتضِ كثيرٌ من النحويين عدَّ العلم الذي تكرر لفظه فيه عطف بيان. أما القول بمشاركة عطف البيان للنعت في مواضع، فهو مقبول، ووجه الاعتراض على قوله ذاك، تمثيله له بـ: رأيتُ زيداً أبا عمرو، وبعثت إليك بالثوب الخز. والمثال الذي يصح أن يمثل به لذلك، هو: رأيت زيداً أخاك، وإنما تحتمل كلمة (أخاك) الوجهين باعتبارين، فإذا نُظِرَ إلى كلمة (أخ)، باعتبارها اسماً جامداً، تعيَّنَ إعرابها عطفَ بيان، وإذا نُظِرَ إليها باعتبار أنَّ القرابات مما يُنعتُ به، جاز إعرابها على ذلك النظر نعتاً.

---

(١) سبق نقل نصين لابن أبي الربيع ذَكَرَ فيهما موضعين من المواضع التي ينفرد بها عطف البيان، وردنا على ذلك، والموضع الثالث عند ابن السِّيد، باب المبهمات (أسماء الإشارة)، وسيأتي الحديث عن ذلك.

(٢) إصلاح الخلل: ٦٧، ٦٨، وانظر: ٧٤، ٧٥، حيث ذكر ما يفترق فيه النعت وعطف البيان، وانظر أيضاً: في الفروق بين عطف البيان والبدل، مغني اللبيب: ٥٩٣ - ٥٩٧.

ونأتي إلى بيان عِلّة رفضنا لإعراب (أبا عمرو) و(الخز) في مثاليه نعتاً، فنقولُ فيما يتعلق بالمثال الأول: إنه وإن كانت القرابات تُعدُّ من جملة ما يُنعتُ به، إلاّ أنّ الكُنية باعتبارها قسماً من أقسام العلم[١]، يجب إعطاؤها حكم الاسم في الردّ على ما قبلها ـ توحيداً للمنهج ـ؛ فكما لا يصح إعراب (زيد) و(قفة) في نحو: رأيت أبا عبدالله زيداً، وجاءني أبو عبدالله قفة، نعتاً، فينبغي ألا يصح إعراب (أبا عبدالله) نعتاً، في رأيت زيداً أبا عبدالله. أمّا فيما يتعلق بالمثال الثاني: بعثت إليك بالثوب الخز، فنقول: سبق في فصل النعت[٢]، إثبات أنه لا يجوز إيقاع اسم الجنس نعتاً إذا كان الغرض من النعت بيان جنس المنعوت في كل موضع، وإنما يجوز ذلك في مقام إرادة المبالغة فقط وعليه فلا يجوز إعراب (الخز) نعتاً، كما كان ذلك غير جائز لو كان المنعوت نكرة، نحو: بعثت إليك بثوبٍ خَزٍ؛ إذ الأصل فيه ـ وفي ما شابهه ـ الإضافة بأن يقال: بعثت إليك بثوبِ خَزٍّ، ويجوز الجر بمن: بثوبٍ من خَزٍّ، والجار والمجرور نعتٌ وظيفته بيان جنس المنعوت ـ، ويجوز النصب على التمييز بثوبٍ خزاً[٣]. ويتعين عطف البيان في مثال ابن السِّيد لأن الجامد المردود على ما قبله معرفة.

وممن نصّ على تلك الخصيصة (ردّ بعض الأعلام على بعض) لعطف البيان بالإضافة إلى ابن السِّيد، المحليُّ وابنُ عصفور وابنُ معطي[٤]. قال المحلي: «فأما عطف البيان فهو اسم جامد معرفة غير معتمد بالحديث، ولا ينوى معه تكرير عامل متبوعه، مبين لاسم قبله دونه في الشهرة[٥] غير منوي

---

(١) انظر في وجوه تقسيمات الأعلام: التفسير الكبير: ١/٤٧ ـ ٥١.

(٢) أصبح ذلك الفصل دراسة مستقلة جارٍ الإعداد لنشرها.

(٣) انظر: الهمع: ٤/٦٣، ٦٥، ٦٦، والمقتضب: ٣/٢٧٢، والبسيط: ٢/٨٩٨، ٨٩٩، حيث جعل المبرد وابن أبي الربيع الجامع في نحو: هذا ثوب خز، بدلاً، والأولى جعله عطف بيان.

(٤) انظر: الفصول الخمسون: ٢٣٦، وشرح ألفية ابن معطي: ٢/٧٦٨، وقد وافقهُ ابنُ القواس على ذلك.

(٥) سيأتي بيان أنّ ذلك ليس شرطاً.

به الطرح. وأكثر استعماله في الأعلام الجارية على الكنى، كقولك: هذا أبو الحسن علي، وفي الألقاب الجارية على الكنى، كقولك: هذا أبو زيدٍ قُفَّةَ، أو على الأعلام المضافة، كقولك: هذا عبدالله بَطَّةَ»[١]. وقال ابن عصفور: «عطف البيان جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة، أو مثله، يبينه تبيينَ النعت... وأكثرُ استعماله في الأسماء الأعلام إذا جرت على الكنى، وفي الألقاب إذا جرت على الكنى، أو على الأسماء الأعلام المضافة، نحو قولك: قام أبو عبدالله قفة...»[٢]. لكن يؤخذ على ابن عصفور تضارب كلامه، حيث ذهب في النص أعلاه إلى أنَّ عطف البيان ينبغي أن يكون أشهر من متبوعه أو مساوياً له، وذهب في مصنف آخر - وهو يوضح الفرق بين عطف البيان والنعت - إلى عدم اشتراط معرفة المخاطب بكون الاسم الذي يُعطفُ عطفَ بيان، من أسماء المعطوف عليه، قال: «ومما يَتبيَّنُ به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت، أنَّ نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك، فإذا قلت: قام زيدٌ العاقل، فكأنك قلت: قام زيد الذي بيني وبينك العهد في أنَّه عاقل. وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام، يكون على معنى ما فيه الألف واللام، وإذا قلت: قام زيد صديق عمرو. فكأنك قلت: قام زيد الذي بيني وبينك العهد في صداقته لعمرو. وعطف البيان إنما يُقصدُ به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهرُ من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك. فإذا قلت: قام أبو حفص عمر، فكأنه لما وقع الاشتراك في (أبي حفص) أزلته عنه بعطف (عمر) الذي هو أشهر منه في حقِّ المخبَرِ عنه، إلاَّ أنه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في إنه يسمي (عمر)، بل اخترت لشهرة (عمر) أن تُعْلِمَ منه مَنْ تعني بأبي حفص...»[٣]. فكلامه حول ذلك الفرق الدلالي

---

(١) مفتاح الإعراب: ١٤٢.

(٢) المقرب: ٢٧٢، ٢٧٣، وانظر: تقريب المقرب: ١٧٨، وشرح جمل الزجاجي: ٢٩٧/١، وارتشاف الضرب: ٦٠٥/٢، والهمع: ١٩٢/٥، والمساعد: ٤٢٤/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٢٩٤/١.

بين عطف البيان والنعت هو كلام سيبويه[1]، ولا نظن أنّ سيبويه قصد إلى نفي وجود عهد بين المتكلم والمخاطب في كون (عمر) ـ على سبيل المثال ـ من أسماء الشخص الذي كنيته (أبو حفص)، بل مقصد سيبويه ـ على ما فهمناه ـ أنّ تعريف النعت في نحو (العاقل) ـ أي: إدخال (أل) عليه ـ إنما كان نتيجة للعهد الذي بين المخاطب والمتكلم في استقرار تلك الصفة في المحدث عنه، وكما تكون (أل) وسيلة للدلالة على ذلك تكون الإضافة أيضاً: زيد صديق عمر، وقد دلّ على وجود العهد في النعت بدليل لفظي تركيبي، وهو (أل) أو الإضافة، ولا يمتنع وجود العهد مع عدم ذلك الدليل، كما في الأعلام، وذلك أنه لو لم يكن عهد بين المتكلم والمخاطب بأن من يكنى (أبو حفص) اسمه (عمر)، لاستحال التوضيح، والذي يدلُّ على ما ذهبنا إليه من كلام سيبويه قوله: «ومما يدلك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده»[2]، ونجدُ تفسيراً أوضحَ لمراد سيبويه في قول مَن قال: «... النعتُ يوضِّحُ متبوعه بحَسَبِ معنىً فيه، وعطف البيان يُوضِّحُ متبوعه بحَسَبِ الذات»[3]. كما أنَّ في شرح السيرافي لكلام سيبويه ما يعضد ما أوضحناه، قال: «وفَصَلَ سيبويه بين الصفة والعطف بأنَّ الصفة تجيء بمعنى الألف واللام، يريد الصفة في غير المبهمة ما أتى لمعنى فيه يختص به ويبين من غيره. ولهذا جعل (أخيك) مِنْ: مررت بزيد أخيك، صفةً؛ لأن في (أخيك) معنى الأخوة التي عُرِفَ بها زيد، وبايَنَ بها غيره ممن ليس بأخ المخاطب، وكذلك: مررت بزيد هذا؛ لأن في (هذا) معنى القرب. ولو قلت: مررت بأخيك زيد، لم يكن زيد بصفة[4]؛ لأنه لم يُسَمَّ بزيد لمعنىً فيه، فتقدر بأخيك الذي من أمره كذا وكذا، والذي تعرفه بكذا وكذا، ولكنه عطف لما

---

(١) الكتاب: ٢/١٩٤، ١٩٥.

(٢) الكتاب: ٢/١٩٤، ١٩٥.

(٣) الكواكب الدرية: ٢/١٠١،١٠٢.

(٤) أجرى (كان) هنا مجرى (ليس) بزيادته الباء في خبرها، لسبقها بالنفي.

فيه من البيان والشرح»[1]. ولعمري كيف يتأتى البيان والشرح إذا لم يكن للمخاطب عهد بأن في إخوته من يُسمى زيداً.

وانفرد ابن السِّيد بخطوة أخرى تجاه تمييز عطف البيان من النعت والبدل، وذلك حيث نصّ على أنّ باب المبهمات من المواضع التي استدعت وجوده[2]. ولا يعني ذلك أننا نزعم أنه أول من ذهب إلى إعراب مُبيّنِ اسم الإشارة عطفَ بيان، بل نريد أن نقول: إنَّه بنصه ذاك أشار إلى أنَّ ذلك الموضع مما يختص به ولا ينبغي أن يشاركه فيه غيره من الأبواب، وهو ما لا يذهب إليه الذين يُجوّزون في مبين اسم الإشارة ثلاثة أوجه، وهي: النعت والبدل، وعطف البيان[3].

وإذا صرنا إلى تتبع كيفية نشوء الاحتمالات الثلاثة، وجدنا سيبويه يُرَدِّدُ تابعَ اسم الإشارة بين أحد الأوجه الثلاثة وذلك باعتبار نوع الاسم المبيّن وباعتبار اتضاح المراد من اسم الإشارة قبل الإتيان بالمبيِّن، أو عدم ذلك[4] فإن كان الاسم المبين اسم جنس مقروناً بأل جعله نعتاً، وإن كان مضافاً إلى ما فيه (أل) جعله بدلاً أو عطف بيان، وإنْ كان علماً جعله عطف بيان. ونصوصه التالية توضح ذلك، قال: «هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة. وذلك قولك: هذا عبدالله منطلق، حدَّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمَّنْ يُوثقُ به من العرب. وزعم الخليل أنَّ رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبدالله، أضمرت (هذا) أو (هو)، كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حُلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك

---

(1) شرح السيرافي: ٤١/٣، وانظر: ١٥٨/٢، ١٥٩، والمقتضب: ٢٩٥/٤، حيث جوَّز في (أخيك) في: مررت بزيد أخيك، النعت والبدل، ورجح النعت.

(2) انظر: إصلاح الخلل: ٦٨، ٧١.

(3) انظر: الدر المصون: ٨١/١، ٣٧٢، ١٣٣/٢، ٤٥٤/٦، والكشاف: ٧٠٧/٢، ٧٣٠، ٣٢/١، ٣٣، والفريد: ١٨٤/١، والبحر: ٣٦/١، والفتوحات: ١٠/٣، ٣٢.

(4) وذلك فيما جاء منه في النداء.

تزعم أنه جمع الطعمين... وقد يكون رفعه على أن تجعل عبدالله معطوفاً على (هذا) كالوصف، فيصير كأنه قال: عبدالله منطلق. وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ، على البدل... فهذه أربعة أوجه في الرفع»[١]. وقال في باب آخر: «هذا بابٌ لا يكون الوصف المفرد فيه إلاَّ رفعاً ولا يقع في موقعه غير المفرد. وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان. فأيٌ هٰهنا فيما زعم الخليل ـ رحمهُ الله ـ كقولك: يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا[٢]. وإنّما صار وصفه لا يكون فيه إلاَّ الرفع[٣] لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ ولا يا أيُّها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجلُ. واعلم أنَّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزّل بمنزلة (أيّ)، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء. وذلك قولك: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان. صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد. وليس ذا بمنزلة قولك: يا زيد الطويل، من قبل أنك قلت: يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خِفْتَ أن لا يُعرفَ فنعتَّه بالطويل. وإذا قلت: يا هذا الرجل، فأنت لم تُرِدْ أن تقف على (هذا) ثُمّ تصفه بعد ما تَظُنُّ أنه لم يعرف، فمن ثَمّ وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل. فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أيّ)، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها. وإنما قلت: يا هذا ذا الجمة، لأن (ذا)

---

(١) الكتاب: ٨٣/٢، ٨٦، وانظر: ١٩٤/٢، ٧ ـ ٨، ٨٦، ٩٦، معاني القرآن للفراء: ١١/١، ١٢ ـ ١٣، وانظر: شرح السيرافي: ١٩٨/٢، حيث جوّز في (عبدالله) إلى جانب عطف البيان البدل، وكذلك فعل المبرد: المقتضب: ٣٠٧/٤، ٣٠٨.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٨٢/٤، حيث قال: «وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء التي فيها الألف ولا يجوز أن تنعت بالمضاف..» وانظر أيضاً: الأصول في النحو: ٣٢/٢، ٣٣، وشرح السيرافي: ١٥٥/٢، ١٥٦.

(٣) يُعلّلُ لمخالفة نعت (أيها) لنعت المنادى المبني على الضم والذي يجوز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، إذ هو مبني في موضع نصب.

الجمة) لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على[1] الاسم إذا أردت أن تؤكد، كقولك: يا هؤلاء أجمعون، وإنما أكدت حين وقفت على الاسم. والألف واللام والمبهم يصيرانِ بمنزلة اسم واحد، يدلك على ذلك أنَّ «أيّ» لا يجوز لك فيها أن تقول: يا أيها ذا الجمة. فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلّا، ويُفَسَّرُ بها ولا تُوصفُ بما يُوصفُ به غيرُ المبهمة، ولا تُفَسَّرُ بما يُفَسَّرُ به غيرها إلّا عطفاً... وقال الخليل ـ رحمه الله ـ: إذا قلت يا هذا، وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار: إن شئت رفعتَ، وإن شئت نصبت، وذلك قولك: يا هذا زيدُ، وإن شئت قلت: زيداً، يصير كقولك: يا تميم أجمعون وأجمعين... فتجري ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون وصفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيد الطويلَ. وزعم لي بعضُ العرب أن يا هذا زيدٌ كثيرٌ في كلام طيّءٍ...»[2]. أمّا إنْ جُعِلَ اسمُ الإشارة مُوضِحاً لما قبله، نحو: ضربت زيداً هذا، فهو ـ عنده ـ نعتٌ لا غير[3].

وتجنب تلك الأوجه باحتمالاتها التي تستدعي كُلاًّ منها، بالإضافة إلى التجويزات التي ينبغي أن يُفَسَّرَ بواسطتها جعلُ اسم الجنس الجامد نعتاً[4] في هذا الموضع، يحققه الأخذ بما ذهب إليه ابن السِّيْد، حيث قال: «وأمّا المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة: أحدهما: باب النداء. والآخر: باب المبهمات. والثالث: باب اسم الفاعل... وأمّا باب المبهمات فنحو قولك: مررت بهذا الرجل، ولقيت

---

(١) انظر: المقتضب: ٢٨٣/٤، حيث قال: «... لا تقول: جاءني هذا ذو المال، ورأيت ذاك غلام الرجل، إلا على البدل، أو تجعل رأيتُ من رؤية القلب».

(٢) الكتاب: ١٨٨/٢ ـ ١٩٠، ١٩١، وانظر: شرح السيرافي: ٣٨/٣، ٣٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٦/٢، ٧.

(٤) انظر على سبيل المثال: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤١/١ ـ ٤٤٢، ٤٤٦ ـ ٤٤٧، وشرح الكافية: ٣٧٥/١، ٣٧٥ ـ ٣٧٨، ٣١٦/٢، وحاشية الصبان على الأشموني: ٤٧/٣.

هذا الغلام، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتاً، لأنه يُبيِّنُ كما يبين النعت، وإنما هو في الحقيقة عطف بيان»[1].

وسبق ابنَ السيْد إلى إعراب مُبيِّن اسم الإشارة عطف بيان، بعضُ المعربين، ومن هؤلاء الزجاج والنحاس وابنِ جني، على ما نُسِبَ إليه[2]. قال الزجاج ـ عند إعراب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[3] ـ: «وموضع ﴿ذَٰلِكَ﴾ رفعٌ لأنه خبر ابتداء على قول من قال: هذا القرآن ذلك الكتاب. والكتاب رفعٌ، يسميه النحويون عطف البيان، نحو قولك: هذا الرجل أخوك، فالرجل عطف البيان، أي: يبين من الذي أشرت إليه»[4]. وقال النحاس ـ عند إعراب الآية نفسها ـ: «... ويكون ﴿ٱلْكِتَـٰبُ﴾ عطف البيان الذي يقوم مقام النعت...»[5].

وممن ارتضى ذلك الخطوة من ابن السيد ابنُ مالك، لكنَّه بنى كلامه حول المسألة على أنَّ اسم الإشارة يُنعت وينعت[6] به، قال: «من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة، ونعته مصحوب (أل) خاصة، وإن كان جامداً فهو عطف بيان على الأصح»[7] وقال في الشرح: «النعت باسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا﴾[8]، و: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ﴾[9]. ونعته، نحو: سَلْ هذا الماشي عن ذلك الراكب. ولا يُنعت إلَّا

---

(١) إصلاح الخلل: ٦٨، ٦٩ ـ ٧١.
(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٢١.
(٣) البقرة: ٢.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/٦٧، ٦٨.
(٥) إعراب القرآن: ١/١٧٨.
(٦) يُلاحظ من تمثيله في النص، بـ: سلْ هذا الماشي عن ذلك الراكب، أنه يجعل مصحوب (أل) إذا كان مشتقاً نعتاً، ووافقه في ذلك الأشموني: شرح الأشموني: ٢/٧٧، وتوحيد النهج يقتضي جعل المشتق نعتاً لمحذوف هو المبين. انظر: المسائل البغداديات: ٢٦٠، ٢٦١، والبسيط: ١/٣٢٢.
(٧) شرح التسهيل: ٣/٣٢٠.
(٨) الأنبياء: ٦٣.
(٩) القصص: ٢٧.

بمصحوب (أل)، وإن كان مصحوب (أل) جامداً محضاً، كمررتُ بهذا الرجل، فهو عطف بيان لا نعت؛ لأنه غير مشتق ولا مؤولٍ بمشتقٍّ. وأكثر المتأخرين يُقلِّدُ بعضُهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أنَّ عطف البيان لا يكون متبوعه أخصَّ منه، وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يُقْصَدُ به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يُقصدُ بالنعت في المشتق وما جرى مجراه؛ فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخصَّ من النعت. وقد هُدِيَ أبو محمد ابن السيِّد إلى الحقِّ في هذه المسألة، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه، عطف بيان، وكذلك فعل ابنُ جنيّ، حكاه أبو علي الشلوبين. وهكذا ينبغي؛ لأن اسم الجنس لا يُنعت به وهو غيرُ تابع له، فلو كان نعتاً حين يتبع الإشارة لكان نعتاً حين يتبع غيره، كقولك: رأيت شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلّا كونه رجلاً لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً، فيجب ألّا يكون في غيرها نعتاً، وإلا لَزِمَ عدمُ النظير، أعني جعله اسماً واحداً نعتاً لبعض الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف المعنى»[1]. وقال ابن هشام - في باب: (ذكر الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المُعْرِبِ من جهتها)[2]: «الجهة السادسة: ألّا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته حكمةُ لغتهم وصحيحُ أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط. فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين: النوع الأول: اشتراطُهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاقَ للنعت. ومن الوهم في الأول قولُ الزمخشري[3] في: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾[4] إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان، وقد يُجاب بأنهما

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٣٢٠، ٣٢١، وانظر: ٣/٣١٣، ٣١٤، والمساعد على التسهيل: ٢/٤١٩، ٤١٠.

(٢) مغني اللبيب: ٦٨٤.

(٣) الكشاف: ٤/٨٢٣.

(٤) الناس: ٢، ٣.

أجريا مجرى الجوامد، إذ يُستعملان غيرَ جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات، نحو قولنا: إلهٌ واحدٌ، ومَلِكٌ عظيم. ومِنَ الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: مررت بهذا الرجل: إنَّ الرجل نعت، قال ابن مالك... قلت: وكذا[1] الزجاج[2] والسهيلي، قال السهيلي: (وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامحٌ، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة)[3] وزعم ابن عصفور[4] أنَّ النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبيّن وهو جامد، والنعت دون النعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب: بأنه إذا قُدِّرَ نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك: الحاضر أو المشار إليه، وإذا قُدِّرَ بياناً فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنس المعيَّنَ؛ فكان أخصَّ، قال: وهذا معنى قول سيبويه اهـ. وفيما قاله نظرٌ، لأنَّ الذي يؤوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنَّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً كـ: مررت بزيد هذا، فأمَّا نعت الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يُجعلُ معنى ما قبله تفسيراً له؟ وقال الزمخشري[5] في: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[6]: يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً، و﴿رَبُّكُمْ﴾ الخبر. فجوَّز في الشيء الواحد البيان والصفة،

---

(١) قوله: (وكذا) معطوف على قول ابن مالك الذي ورد في نصه السابق، وهو: «وقد هدي ابن السيد إلى الحق في المسألة.. وكذا ابن جني».

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٦٧/١، ٦٨.

(٣) الناظر في مجموع نصوص سيبويه حول ذلك، لا يسعه الموافقة على ما ذهب إليه والسهيلي.

(٤) شرح الجمل: ٢٩٧/١، ٢٩٨، ومذهب ابن عصفور أنَّ أسماء الإشارة تنعت وينعت بها، انظر: شرح الجمل: ٢٠٦/١،٢١٢ ـ ٢١٣.

(٥) انظر: الكشاف: ٦٠٥/٣، حيث قال: «ذلكم: مبتدأ، و﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ أخبار مترادفة، أو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ خبران، وله الملك: جملة مبتدأة واقعة... ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان، وربكم خبراً لولا أنَّ المعنى يأباه»، وقال عند إعراب ذلك في آية الأنعام ـ الكشاف: ٥٤/٢ ـ «ذلكم إشارة إلى الموصوف مما تقدم من الصفات، وهو مبتدأ وما بعده أخبارٌ مترادفة...»، وانظر أيضاً: ٣٢٨/٢، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم: ٢٤٣، ٢٤٤.

(٦) الأنعام: ١٠٢.

وجوّز كون العلم نعتاً، وإنما العلم يُنعتُ ولا يُنعتُ به، وجوّزَ نعت الإشارة بما ليس مُعرّفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه»[1].

وممّن جَعَلَ مُبيّنَ اسم الإشارة عطفَ بيان بالإضافة إلى أولئك ابنُ برهان[2]. ونَسَبَ القول به إلى الكوفية السيوطيُّ[3].

ومن الظواهر التركيبية التي نرى أنَّ فيها دليلاً على كون مبين اسم الإشارة عطف بيان لا نعتاً، كثرة حذف ذلك المبين ـ إذا دلَّ عليه أيُّ دليلٍ كان ـ والنعت وإن كان حذفه جائزاً إلاَّ أنه يعتبر نادراً بالقياس لحذف مُبيِّنِ اسم الإشارة[4].

وخلاصة ما أردنا بيانه هو: بِمَا أنَّهم نَصُّوا على أنَّ أكثر استخدام عطف البيان ـ في المعارف ـ يكون في ردِّ بعض أقسام العلم على بعض، كما أنه يكون في ردِّ غير الأعلام من الأسماء الجامدة على ما يماثلها في الجمود، فإنَّا لا نرتضي إعراب الكُنىٰ أو غيرها من أقسام العلم المردودة على قسيمها ـ كما في رأيت زيداً أبا عمرٍ، ورأيت أبا عمروٍ زيداً ـ نعتاً أو بدلاً بل يتعين فيها عطف البيان، ويقاس على ذلك نحو: رأيت أخاك زيداً؛ إذ إنَّ التابع والمتبوع جامدان وعَرَضَ الاشتراك للمتبوع فاحتاجَ إلى التوضيح. وينطبق ذلك على حالة النداء، سواء نُصِبَ المبيِّنُ التابعُ لمنادًى منصوب، أو ضُمَّ من غير تنوين، وذلك كما في مثالي سيبويه: يا أخانا زيداً، ويا أخانا زيدُ. وذلك أنَّ اختلاف حركة المبيِّن راجعٌ لاختلاف

---

(١) مغني اللبيب: ٧٤١ ـ ٧٤٣.

(٢) انظر: شرح اللمع: ١/٢٣٦.

(٣) انظر: الهمع: ٥/١٧٧، ١٧٨.

(٤) انظر على سبيل المثال: شرح التسهيل: ٣/٣٢٢، ٣٢٤، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/٢٠٥، شرح الأشموني: ٢/٧٤ ـ ٧٦، وحاشية الصبان على الأشموني: ٣/٥٤، وانظر في بعض مواضع حذف مبين اسم الإشارة: الكشاف: ١/١٨٦، ٢٣٣، ٦٣٣، المحرر الوجيز: ٢/١٣١، والدر: ٦/٢٩١.

اللغات، ولكلٍّ من اللغتين مسوغها من جهة القياس، وإن كان النَّصبُ أقيس. والحكم نفسه، نحكم به لمبين اسم الإشارة، سواءً كان اسمَ جنس مقروناً بـ(أل) أو علماً أو مضافاً؛ إذ إنَّ ذلك المبيِّن يؤدي الوظيفة ذاتها على اختلاف أنواعه، وعليه فليس هناك داعٍ لجعل بعض تلك الأنواع نعتاً والآخر عطف بيان. أما البدل فلا موضع له هَنا البتة، لأن الإبهام في أسماء الإشارة ناشىء عن الوضع.

الوظائف

عطف البيان مُكَمِّلٌ لباب النعت من جهة أنه يُؤتى به للتوضيح أو التخصيص بالجوامد، وهو الأمر المتعذِّرُ تحقيقه بواسطة النعت. وكونه مُكمِّلاً يعني: اقتصار وظائفه على تلك التي يتعذَّر على الباب الذي هو مُكمِّلٌ له أداؤها في بعض الصور، وتلك الصور هي التوضيح والتخصيص بالجوامد ـ كما ذُكِرَ ـ، لا غير. وهناك عِلَّة أخرى لقصر وظائفه على تلكما الوظيفتين، وهي أنَّ «النعت يوضح متبوعه بحسب معنىً فيه، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات وبهذا يُعلمُ أنَّ النعت يدل على معنى في متبوعه كالمدح أو الذمِّ، أو غير ذلك مِمَّا سبق، وعطفُ البيان لا يدل على معنى متبوعه»[1]. وملاحظةُ ذلك هي التي حملت النحاة ـ بعد ذكرهم أنه تابع يجري مجرى النعت ـ على النصِّ على المواضع التي يجري فيها مجراه. ونجتزيء من نصوصهم بنص ابن مالك، حيث قال: «هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامداً أو بمنزلته. ويوافق المتبوع في الإفراد وضديه وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، خلافاً لمن التزم تعريفهما، ولمن أجاز تخالفهما، ولا يمتنع كونه أخصَّ من المتبوع على الأصح»[2]. وقال في الشرح: «التابع يَعُمُّ التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق والبدل. والجاري مجرى

(١) الكواكب الدرية: ٢/١٠١، ١٠٢، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٢.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٣٢٥.

النعت يُخرجُ النعتَ وعطفَ النسق والبدلَ. وفي التوضيح والتخصيص يُخرجُ التوكيدَ لأنَّ من النعت ما يجاء به للتوكيد، كـ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[1]، فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جارٍ مجراه، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انعزل كل واحدٍ منهما عن الآخر، لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص وإن كان يحصل به توضيح أي زيادة تبيين. وشارك عطفُ البيان النعتَ في ظهور المتبوع، فلا يتبعان ضميراً. وقياسُ مذهب الكسائي جوازُ إتباع عطف البيان ضميرَ الغائب قياساً على النعت. وذكرتُ: (جامداً أو بمنزلته) توكيداً لإخراج النعت فإنه من جهة المعنى أشبه بعطف البيان؛ وذلك أنك تقول لمن له ابنان طويل وقصير، واسم الطويل محمد: مررت بابنك الطويل، فيحصل التخصيص[2] بالنعت، ولو ذكرت (محمداً) موضع النعت لتبين به ما تبين بالنعت لكنَّ النعت مشتق أو منزل منزلته، كالصَّعِق ونحوه من الأعلام الصادقة بها العلمية بالغلبة، وهي من الصفات لكنَّ وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة، وإنما المقصود بها ما يُقصدُ بالأعلام المرتجلة من تعيين المسمَّى...»[3].

ولأجل ما تبيَّن ـ ويُعضِّدُهُ أمرٌ آخر سيأتي ـ ينبغي عدم الاعتداد بما ذهب إليه نفرٌ من النحاة، وهو أنَّ من وظائف هذا الباب المدح والتوكيد؛ إذ إنَّ النظر في الشاهدين اللذين استندوا إليهما في الحكم له بذلك، يُبَيِّنُ ضَعْفَ ذلك الاستناد. قال أبو حيان: «وقالوا: يجوز أن يجيء عطف البيان للتأكيد كما يجيء النعت للتأكيد، وأنشدوا:

لـقـائـلٌ يـا نـصـرُ نـصـراً نـصـراً

فنصرُ الأول المنادى مضموم، وهو نصر بن سيَّار، والثاني يُروى بالنصب وبالرفع وبالضم، وللنحاة في تخريج ذلك أقوال»[4]. وقال السيوطي

(١) الحاقة: ١٣.

(٢) قوله: (التخصيص) فيه مسامحة في التعبير؛ لأن الحاصل من الطويل ـ هنا ـ التوضيح.

(٣) شرح التسهيل: ٣/٣٢٥.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٧.

وهو يعرّف عطف البيان: «هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً، وتخصيصاً، قيل: وتوكيداً. فالأول في المعارف نحو: جاء أخوك زيد، والثاني في النكرات، نحو...، والثالث في المكرر بلفظه، نحو:

لــقــائــلٍ يــا نــصــرُ نــصــرٌ نــصــرا

قال ابن مالك[1]: والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً، لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك»[2]. وقد خرّجَ ابنُ مالك موضع الاستشهاد بالبيت بقوله: «فـ(نصرٌ) المرفوع توكيد على اللفظ، والمنصوب توكيد على الموضع، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الدعاء كـ(سُقياً له)...»[3]. هذا موقف ابن مالك في هذا المصنف وذهب في مصنف آخر[4] إلى تجويز ما جوزه سيبويه في البيت، وهو أنّ (نصر) الثانية والثالثة عطف بيان على الأولى. قال سيبويه: «... وقال رؤبة:

إنــيْ وأســطــارٍ سُــطِــرْنَ سَــطْــرا لــقــائــلٌ يــا نَــصْــرُ نَــصْــراً نَــصْــرا

وأمّا قول رؤبة فعلى أنّه جعل نصراً عطف البيان ونصبه، كأنّه على قوله: يا زيدُ زيداً... وبعضهم يُنْشِدُ:

يــا نَــصْــرُ نَــصْــرُ نَــصْــرا»[5]

وهناك روايات أخرى لموضع الاستشهاد بالبيت، ولكلٍّ رواية توجيهاتها[6]، ولا يَهُمُّنا عرضَ ذلك، لأن غرضَ توقفنا عند هذا الشاهد هو ردُّ رأي الذين استندوا

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١١٩٥/٣، وانظر: شرح الكافية: ٣٦٥/٢ ـ ٣٦٦، حيث ذهب الرضي إلى ذلك أيضاً.

(٢) الهمع: ١٩٠/٥.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١١٩٥/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٤٠٤/٣، ٤٠٥.

(٥) الكتاب: ١٨٥/٢، ١٨٦.

(٦) انظر: المقتضب: ٢٠٩/٤ ـ ٢١١، والأصول في النحو: ٣٣٤/١، ٣٣٥، شرح المقدمة المحسبة: ٤٢١/٢، ٤٢٢.

إليه في إثبات أنَّ التوكيد من وظائف عطف البيان. ولذلك نورد مزيداً من النصوص التي تبين وَهْيَ ذلك الاستناد. قال ابن هشام ـ مبيناً المواضع التي يختص بها عطف البيان ـ: «. . . ومنها قول الراجز وهو ذو الرُّمَّة:

إنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا

لأن نصراً الثاني مرفوع، والثالث منصوب، فلا يجوز فيها أن يكونا بدلين؛ لأنه لا يجوز (يا نَصْرٌ) بالرفع، ولا (يا نصراً) بالنَّصْب، قالوا: وإنما (نصر) الأول عطف بيان على اللفظ، والثاني عطف بيان على المحلّ. واستشكل ذلك ابن الطراوة؛ لأنَّ الشيء لا يُبيِّنُ نفسه، قال: وإنَّما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومُعطي[1]»[2].

ونقل الدكتور عيَّاد الثبيتي رأيَ ابن الطراوة، كما نقل ردَّ ابن هشام لذلك الرأي ثم انتصر لرأي ابن الطراوة، قال: «منع ابنُ الطرواة أن يأتي عطف البيان بلفظ الأول، قال في الإفصاح: . . . وقال: وعطف البيان كالصفة، تقول: يا زيدُ زيدٌ زيداً، وهذا توكيد لا عطف بيان؛ لأن عطف البيان يجرى على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحداً، وإنما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤكَّد فلا يجوز فيه النصب كما يجوزُ في التوكيد المعنوي الذي هو: نفسه وعينه، وبابه. فأمَّا قوله: يا نصرُ نصرٌ نصرا، فعلى غير هذا، وفيه نظر). . . أمَّا ما ذهب إليه ابن الطراوة فقد ارتضاه ابن مالك وابنُه وردَّهُ ابنُ هشام[3]. . . وقد تقدَّمَ أنَّ ابن الطراوة نصَّ على أنَّ (زيداً) في الصورة الأولى ليس عطف بيان، وهو الراجحُ في نظري لما يلي: عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحداً، فكما لا يوصف الشيء بإعادة لفظه، لا يُبيَّنُ بإعادة لفظه. . . إنَّ فَهْمَ المراد من قولك: يا زيدُ زيدٌ، وبحضرتك اثنان اسم كلِّ واحدٍ منهما زيد، إنَّما هو لإقبالك على أحدهما، وتوجيه الخطاب إليه، لا

(١) رأيه ذاك ليس في ألفيته ولا في فصوله، انظر: الفصول الخمسون: ٢٣٦، وشرح ألفية ابن معطي: ١/٧٦٨، ٧٧٠ ـ ٧٧١، ٢/١٠٥٢ ـ ١٠٥٣.

(٢) شرح شذور الذهب: ٥٦٤ ـ ٥٦٦، وانظر: ٥٨٥.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٥٩٥ ـ ٥٩٧.

أنَّ (زيداً) الثانية هي التي أبانت المراد منها، فإن اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول نحو قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكُمُ   لا يَلْقَيَنَّكُمُ في سَوْأةٍ عُمَرُ

... فالأولى اعتباره عطفَ بيان كما ذكرَ ابنُ هشام[1]؛ لأنَّ فيه من زيادة الفائدة ما يُؤدِّي إلى بيان ما قبله وإيضاحه»[2].

أما الشاهد الذي استُنِدَ إليه للقول بأنَّ عطف البيان يُؤتىٰ به لإفادة المدح فهو وقوع ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ عطف بيان لـ﴿ٱلْكَعْبَةَ﴾ في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[3]. والقائل بذلك هو الزمخشري: «﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾: عطف بيان على جهة المدح، لا على جهة التوضيح، كما تجيء الصفة كذلك»[4]. وبيَّنَ السمينُ أنَّ وظيفة عطف البيان في الآية التوضيح كما ذكر ردَّ أبي حيان لما ذهب إليه الزمخشري، قال: «وأمَّا ﴿ٱلْبَيْتَ﴾ فانتصابه على أحد وجهين: إمَّا البدل، وإمَّا عطف البيان، وفائدة ذلك أنَّ بعض الجاهلية ـ وهم خثعم ـ سَمَّوا بيتاً الكعبة اليمانية، فجيء بهذا البدل أو البيان تبييناً له عن غيره. وقال الزمخشري... واعترض عليه الشيخ[5] بأنَّ شرط البيان الجمود، والجامد لا يشعر بمدح وإنَّما يُشْعِرُ به المشتقُّ، ثم قال: إلا أنْ يُريد لمَّا وُصِفَ البيت بالحرام، اقتضى المجموع ذلك، فيُمكن»[6].

وخلاصة ما نخرج به من ذلك الاستعراض هو أنَّ لعطف البيان ـ باعتباره جامداً مكمِّلاً لباب النعت ـ وظيفتين، هما: التخصيص، والتوضيح.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٥٩٦ ـ ٥٩٧.

(٢) ابن الطراوة النحوي: ٢٧٧ ـ ٢٧٩.

(٣) المائدة: ٩٧.

(٤) الكشاف: ١/٦٨١، ووافقه الزركشي: البرهان: ٢/٤٦٣.

(٥) البحر: ٤/٢٥.

(٦) الدر المصون: ٤/٤٣١، ٤٣٢، وانظر: التحرير والتنوير: ١/٧٠٨، حيث قال عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ ـ البقرة: ١٢٥ ـ: «والبيت عَلَمٌ بالغلبة على الكعبة كما غَلَبَ النجم على الثريا... وقد عرف الكعبة باسم البيت منذ عهد الجاهلية، قال زهير...».

وخلاصة ما نخرج به من ذلك الاستعراض هو أنّ لعطف البيان ـ باعتباره مكمّلاً لباب النعت ـ وظيفتين، هما التخصيص والتوضيح.

التخصيص:

وجعلُنا التخصيص من وظائف عطف البيان جاء بناءً على أخذنا بمذهب الذين رأوا أنّ الحاجة إلى تخصيص النكرة بهذا التابع كالحاجة إلى توضيح المعرفة بواسطته، ولذلك نصُّوا في تعريفهم لعطف البيان على تلك الوظيفة. ومنهم ابن مالك ـ على ما يفيده نصُّه السابق ـ، وابن هشام حيث قال: «وهو تابعٌ غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه، نحو... ونحو: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾[1]...»[2]. ونحا ذلك النحو في تعريفه له كل من أبي حيّان[3] والسيوطي[4].

ومذهب هؤلاء هو مذهب الكوفيين على ما ذُكِرَ، قال ابن مالك: «ولا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. ويتوافقان أيضاً في التعريف والتنكير. وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أنّ مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجد هذا النقل من غير جهته. وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه، والاعتماد عليه؛ وذلك أنَّ الحاجة داعيةٌ إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشدُّ؛ لأنَّ النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوجُ إلى ما يُبيِّنُها من المعرفة؛ فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلافُ مقتضى الدليل. واستعماله مطلقاً مذهب الفراء وغيره من الكوفيين، وهو أيضاً مذهب الزمخشري، فإنه حكم بذلك في موضع من الكشاف، وهو أيضاً مذهب أبي عليٍّ الفارسي، فإنه أجازَ العطف والإبدال في ﴿مَّقَامُ﴾[5] من قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ

---

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) شرح شذور الذهب: ٥٦٠، وانظر: أوضح المسالك: ٣/٣٤٦ ـ ٣٤٨، وشرح التصريح: ٢/١٣١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٥.

(٤) انظر: الهمع: ٥/١٩٠، هذا ومن لم يرَ وقوعه في النكرات لم يذكر التخصيص في تعريفه، انظر على سبيل المثال: الكافية: ١٤٠، وشرح الكافية: ٢/٣٩٤ ـ ٣٩٦، ولباب الإعراب: ٣٩٥، ٣٩٦.

(٥) أظنه وهم في النسبة؛ إذ الذي أجاز ذلك الزمخشري، انظر: الكشاف: ١/٣٨٧ ـ=

﴿مَقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[1] فجعله عطف بيان مع كونه معرفة و﴿ءَايَٰتُۢ﴾ نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يُلتفتُ إليه»[2].

وقال أبو حيان: «وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة، واختاره ابن عصفور وابن مالك. ومثل بعضهم ذلك بقوله: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[3]، وردّ الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثوبٌ خَزٌّ، وبابٌ ساجٌ»[4].

وما ذهبوا إليه من جعل ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ شاهداً للتخصيص بعطف البيان، لا يُساعدُ على قبوله تأمُّلُ نظم الكلام؛ وذلك أنّه لو لم يُرَد بناء التركيب على الإبهام الذي يبعث في النفس ما يبعث، لما عُدِلَ عن الأصل في بيان جنس الشجرة، وهو الإضافة، ولذلك فنحن أميل إلى قبول رأي من جعل ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ بدلاً وإنّما قلنا: أميلُ، لاحتمال أن يكون المراد شجرةً بعينها، وعلى ذلك الاحتمال يَقْوَى جعلُ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ عطف بيان. وأشار إلى الاحتمالين الطاهر بن عاشور، حيث قال: «وذُكِرتِ الشجرة باسم جنسها ثم أبدل منه ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ وهو اسم نوعها للإبهام الذي يعقبه التفصيل[5]، اهتماماً بتقرُّرِ ذلك في الذهن. وَوَصْفُ الزيتونة بالمباركة لما فيها من كثرة النفع فإنها ينتفع بحبها أكلاً وبزيتها كذلك، ويُستنارُ بزيتها ويدخل في أدوية وإصلاح أمورٍ كثيرة، وينتفع بحطبها وهو أحسن حطبٍ، لأن فيه المادة الدهنية، قال تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[6]، وينتفع بجودة هواء

= ٣٨٨، ٦١/٣، ولم ينسب غير ابن مالك ذلك إلى أبي علي، بل نسبوه إلى الزمخشري، انظر: ارتشاف الضرب: ٦٠٥/٢، والهمع: ١٩٢/٥، والمساعد على التسهيل: ٤٢٤/٢.

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) شرح التسهيل: ٣٢٦/٣، وانظر: المساعد على التسهيل: ٤٢٣/٢، ٤٢٤.

(٣) النور: ٣٥.

(٤) ارتشاف الضرب: ٦٠٥/٢، وانظر: البرهان: ٤٦٣/٢، والمساعد على التسهيل: ٤٢٦/٢، والبحر: ٩/٣، ٤٠٥/٧.

(٥) الأوفق أن يقال: للإبهام الذي يعقبه التفسير.

(٦) المؤمنون: ٢٠.

غاباتها. وقد قيل إنّ بركتها لأنها من شجر بلاد الشام والشام بلدٌ مُبارك من عهد إبراهيم ـ عليه السلام ـ، قال تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ۝٧١﴾[1]. ووصفُ الزيتونة على هذا وصفٌ كاشفٌ، ويجوز أن يكون وصفاً مُخصّصاً لـ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ أي: شجرة ذات بركة، أيْ نماءٍ ووفرَةِ ثمرٍ من بين شجر الزيتون...»[2]. ويُقوّي الوجهَ الثاني نعتُ الشجرة بـ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾، وفسّرَ الفراءُ المراد من وصفها بذلك، بقوله: «... وهي شجرة الزيت التي تنبتُ على تَلْعَةٍ من الأرض، فلا يسترُها من الشمس شيء. وهو أجود لزيتها فيما ذُكِرَ. والشرقية التي تأخُذُها الشمس إذا شَرَقتْ، ولا تُصيبُها إذا غربتْ لأنّ لها ستراً. والغربية التي تصيبها الشمس بالعشي ولا تصيبها بالغداة، فلذلك قال: لا شرقية وحدها ولا غربية وحدها ولكنها شرقية غربية. وهو كما تقول في الكلام: فلانٌ لا مسافرٌ ولا مقيمٌ، إذا كان يسافر ويقيم، معناه: أنه ليس بمنفرد بإقامةٍ ولا بسفرٍ»[3].

ومن مواضع تعيُّن عطف البيان وامتناع البدل، ما جاء في قوله تعالى:

﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١٨٤﴾[4].

قال السمين: «﴿فِدْيَةٌ﴾ مبتدأ، خبره في الجارّ قبله. والجماعة على تنوين ﴿فِدْيَةٌ﴾ ورفع ﴿طَعَامُ﴾ وتوحيد ﴿مِسْكِينٍ﴾ وهشام كذلك إلاّ أنه قرأ: ﴿مَسَٰكِينَ﴾ جمعاً، ونافع وابن ذكوان بإضافة ﴿فِدْيَةٌ﴾ إلى ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾

(١) الأنبياء: ٧١.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٤٠/١٨، وانظر: التبيان: ٩٧٠/٢، حيث جعل ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ بدلاً، وممن جوز فيها الوجهين المنتجب الهمذاني: الفريد: ٥٩٩/٣، والآلوسي: روح المعاني: ١٦٧/١٨.

(٣) معاني القرآن: ٢٥٣/٢، وانظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٥/٤، والفتوحات: ٢٢٥/٣.

(٤) البقرة: ١٨٤.

جمعاً[1]. فالقراءة الأولى يكون ﴿طَعَامُ﴾ بدلاً[2] من﴿فِدْيَةٌ﴾، بُيِّنَ بهذا البدل المراد بالفدية. وأجاز أبو البقاء[3] أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هي طعام. وأمَّا إضافة الفدية للطعام فمن باب إضافة الشيء إلى جنسه، والمقصود به البيان، كقولك: خاتم حديدٍ وثوب خز وباب ساج، لأن الفدية تكون طعاماً وغيره[4]. وقال بعضهم: يجوز أن تكون هذه الإضافة من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، قال: لأن الفدية لها ذاتٌ وصفتها أنها طعام. وهذا فاسد؛ لأنه: إمَّا أنْ يريد بطعام المصدر بمعنى الإطعام كالعطاء بمعنى الإعطاء، أو يريد المفعول، وعلى كلا التقديرين فلا يوصف به؛ لأن المصدر لا يوصف به إلا عند المبالغة، وليست مرادة هنا، والذي بمعنى المفعول ليس جارياً على فعل ولا ينقاس، لا تقول: ضِرَاب بمعنى مضروب ولا قِتَال بمعنى مقتول، ولكونها غير جارية على فعلٍ لم تعمل عمله، لا تقولُ: مررت برجل طعامٍ خُبْزُهُ، وإذا كان غير صفة فكيف يقال: أضيف الموصوف لصفته. وإنما أُفْرِدَتْ ﴿فِدْيَةٌ﴾ لوجهين: أحدهما: أنها مصدر والمصدر يُفردُ، والتاء فيها ليست للمرة، بل لمجرد التأنيث. والثاني: أنه لمَّا أضافها إلى مضاف إلى الجمع أفهمت الجمع، وهذا في قراءة ﴿مَسَٰكِينَ﴾ بالجمع. ومن جمع ﴿مَسَٰكِينَ﴾ فلمقابلة الجمع[5] بالجمع، ومن أفرد فعلى مراعاة إفراد العموم، أي: وعلى كلِّ واحدٍ مِمَّنْ يُطيقُ

---

(١) انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد: ١٧٦، والحجة لابن خالويه: ٩٣ حيث ذكر القراءتين بدون نسبة، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٢٨٦.

(٢) أعربها كذلك كل من رجعت إلى كتبهم من المعربين، انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٨٦، مشكل إعراب القرآن: ١/١٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٤٣، والتبيان: ١/١٥٠، الفريد: ١/٤١٨، ٤١٩، التحرير والتنوير: ٢/١٦٧.

(٣) التبيان: ١/١٥٠.

(٤) ضعف الأخفش قراءة الإضافة، قال: «وقد قرئت: ﴿فدية طعام مسكين﴾، وهذا ليس بالجيد، إنما الطعام تفسيرٌ للفدية، وليست الفدية بمضافة إلى الطعام» معاني القرآن: ١/٣٥١.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٨٦، والتبيان: ١/١٥٠، والمراد الجمع الثاني المقابل له ما جاء قبلُ وهو ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾.

الصوم لكل يوم يفطره إطعام مسكين. وتَبَيَّنَ من إفراد ﴿مِسْكِينٍ﴾ أنَّ الحكم لكل يوم يُفْطِرُ فيه مسكين، ولا يُفْهَمُ ذلك من الجمع. والطعام المراد به الإطعام، فهو مصدر ويضعف أن يراد به المفعول...»[١].

وفي رأيي أنَّ عطف البيان أقوى الأوجه في ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ في قوله تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾﴾[٢].

وذلك أنَّ الوصية عامّة وتمّ تخصيصها بـ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾. وقد أوصل المعربون الأوجه في ﴿مَّتَٰعًا﴾ إلى سبعة، ليس بينها عطف البيان، إلاّ أنَّ أبا البقاء جوَّز إعرابها بدلاً وكذلك فعل أبو حيان والسمين. وَذِكْرُهُمُ البدل في مثل هذه السياقات يُفسر عندنا بعطف البيان، وذلك أنَّ وظيفتهما عند هؤلاء المعربين واحدة، ولذلك نجدهم - إن لم يمنع من ذلك مانع صناعي كما هنا - يذكرونهما معاً، وإنما اقتصروا هنا على ذكر البدل فراراً من القول بوقوع عطف البيان في النكرات. قال أبو البقاء: «﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: يُوصون وصيةً، هذا على قراءة من نصب[٣] ﴿وَصِيَّةً﴾. ومن رفع الوصية فالتقدير: وعليهم وصية، وعليهم المقدرة خبر لوصية. و﴿لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ نعت للوصية. وقيل: هو خبر الوصية، وعليهم خبرٌ ثانٍ أو تبيين. وقيل: الذين فاعل فعل محذوف[٤]، تقديره:

---

(١) الدُّر: ٢/٢٧٤، ٢٧٥، وانظر: البحر: ٢/٣٧، فالنص منقول منه.

(٢) البقرة: ٢٤٠.

(٣) قال ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات: ١٨٤: «... قرأ ابن كثير ونافع وعاصم، في رواية أبي بكر، والكسائي: ﴿وصيةٌ لأزواجهم﴾ رفعاً، وحفص عن عاصم: ﴿وَصِيَّةً﴾ نصباً. وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة: نصباً».

(٤) انظر: الكشاف: ١/٢٨٩، والمحرر الوجيز: ٢/٢٤١، وضعف أبو حيان التقدير، وقال: ليس هذا من المواضع التي يُضْمَرُ فيها الفعل. البحر: ٢/٢٤٥.

لِيُوصِي الذين يتوفون وصيةً، وهذا على قراءة من نصب وصية...»[1].

وقال السمين ـ مبيناً الأوجه التي انتصب عليها ﴿مَّتَـٰعًا﴾ وهي منقولة عن البحر: «قوله: ﴿مَّتَـٰعًا﴾ في نصبه سبعة أوجه، أحدها: أنّه منصوبٌ بلفظ ﴿وَصِيَّةً﴾[2] لأنها مصدر مُنوَّنٌ، ولا يَضُرُّ تأنيثها بالتاء لبنائها عليها فهي كقوله:

فلولا رجاءُ النَّصرِ منكَ ورهبةٌ عقابَكَ قدْ كانوا لنا المَوَارِدِ

والأصل: وصيّةٌ بمتاعٍ، ثم حذف حرف الجر اتّساعاً، فنُصِبَ ما بعده، وهذا إذا لم تُجْعَلِ الوَصية منصوبةً على المصدر، لأنَ المصدر المؤكّد لا يعمل، إنّما يجيء ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول... والثاني: أنه منصوب بفعل إمّا من لفظه، أي: متعوهن متاعاً أي: تمتيعاً، أو من غير لفظه أي: جعل الله لهُنّ متاعاً. والثالث: أنه صفة لوصية، والرابع: أنه بدل منها. والخامس: أنّه منصوبٌ بما نَصَبَها أي: يوصون متاعاً، فهو مصدر أيضاً على غير الصدر كـ(قعدت جلوساً)، هذا فيمن نصب وصية. السادس: أنه حال من الموصين، أي: مُمتِّعِين، أو ذوي متاع. السابع: أنه حال من أزواجهم، أي: مُمَتَّعاتٍ، أوْ ذواتِ متاع، وهي حال مقدرة إن كانت الوصية من الأزواج»[3].

ونختم الحديث عن هذه الوظيفة لهذا الباب بما قاله ابن بابشاذ[4] وهو أنَّ عطف البيان يكون غالباً في المعارف.

---

(١) التبيان: ١٩٢/١، وانظر: الدر: ٥٠١/٢ ـ ٥٠٣.

(٢) انظر: الكشاف: ٢٨٩/١، حيث قال: «و﴿مَّتَـٰعًا﴾: نصب بالوصية، إلاّ إذا أضمرت يوصون، فإنه نصبٌ بالفعل»، وانظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس: ٣٢٢/١، ٣٢٣.

(٣) الدر: ٥٠٣/٢، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٧٥/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٣/١، والفريد: ٤٨٣/١، والبحر: ٢٤٥/٢، ٢٤٦.

(٤) شرح المقدّمة المحسبة: ٤٢١/٢.

التوضيح:

مرَّ بنا نصُّ جَمْعٍ من النحاة على أنَّ أكثر استخدام عطف البيان يكون في ردِّ أقسام العلم بعضها على بعضٍ. كما مرَّ أنَّ من الأمثلة التي جعل النحاة المبين فيها يحتمل البدل وعطف البيان، قولهم: رأيت أخاك زيداً[١]، وقد رددنا وجه البدل استناداً إلى كون التابع في ذلك المثال قد أدّى وظيفة النعت، في نحو: رأيت أخاك الطويل[٢]. وقد يقال: إنَّ ما رَدَدْتِهِ جائز، بناء على ما أصّلتِهِ أنتِ من أنَّ المبيَّنَ يكون بدلاً، إذا وُجِدَ أنَّ التركيب مبنيٌّ على التقديم والتأخير المؤديين إلى تغيير الحكم النحوي، وأخاك ـ في المثال ـ إن تأخر، يعرب نعتاً. والجواب: إنَّ الأصل في: (أب، وأم، وابن، وابنة، وبنت، وأخ، وأخت) ونحوها من الكلمات الجامدة، ألاَّ تقع نعوتاً، وما جاز إعرابها كذلك إلاَّ على المسامحة، لدلالتها على أنواع القرابات، ولأجل ذلك صحَّ نعتُ كلمة (أخ) في المثال[٣]، كما صحَّ جَعْلُ أبي فُلانٍ، ونحوه عطف بيان[٤]. وكما لا يقال: إنَّ التركيب في نحو: رأيت أبا عبيدالله زيداً، مبني على التقديم والتأخير، فينبغي ألاَّ يقال ذلك فيما نحن بصدده: رأيت أخاك زيداً[٥].

وتوحيدُ النهج يقتضي أن يعاملَ نحو: ابن فلان ـ مردوداً على العلم ـ معاملة أبي فلان، أي: أن يُجْعلَ عطف بيان لا نعتاً؛ لأنهما متفقان في كون كلٍّ منهما يجري مجرى العلم. وقد مال السمين إلى ذلك الوجه عند إعراب: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾[٦]، قال: «قوله: ﴿ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾:

---

(١) انظر على سبيل المثال: الكتاب: ٤٤/١، ٥٠٨/٣، شرح التسهيل: ٣٣٣/٣، شرح الكافية: ٣٨٤/٢.

(٢) انظر: اللمع: ١٤٨.

(٣) وذلك أنا نأخذ بمذهب الذين لا يجيزون نعت النعت، وهو الحق.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٢٧/٢، هذا وقد جعل سيبويه الكنية نعتاً في: رأيت عبدالله أبا زيد، انظر: الكتاب: ٣٨٦/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٣٨١/٢.

(٦) البقرة: ٨٧.

عطف بيان أو بدل، ويجوز أن يكون صفة إلاّ أنّ الأول أولى؛ لأن ﴿ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ جرى مجرى العلم له»[1].

ونشير قبل إيراده شواهد التوضيح إلى أنّ ما اشترطه بعضهم من وجوب كون عطف البيان أوضح من متبوعه، أو مساوياً[2] له، لا اعتداد به على ما ذهب إليه بعضٌ آخر. قال ابن مالك: «وزعم أكثر المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يساويه، أو يكون أعمّ منه. والصحيح جواز الأوجه الثلاثة، لأنه بمنزلة النعت، وقد تقدم في بابه أنّ النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً، فليكن العطف كذلك، وهو مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ، فإنه أجاز في: ذا الجمة، من: يا هذا ذا الجمة، أن يكون عطف بيانٍ أو يكون بدلاً[3]. وقد تقدم[4] الكلام على أنّ اسم الجنس الجامد مثل: رأيت ذلك الرجل، بيان، مع أنه أقل اختصاصاً من اسم الإشارة، وتبيّن دليلُ ذلك هناك»[5]. وإنما رأينا بيان الوجه الحق في هذه المسألة، لأن شرط المشترطين يترتب عليه إخراج بعض الأمثلة التي هي من صميم هذاالباب منه. ونجد مصداق ما قلناه في نصّ ابن هشام التالي: «... وكذلك يمتنعُ البيان في قولك: قَرَأَ قالونُ عيسى، ونحوه مِمّا الأول فيه أوضح من الثاني...»[6]. وقد مالَ ابنُ هشام عن مذهبه ذاك في مُصنَّف آخر له، حيث قال: «وقوله[7] وقول

(١) الدر: ٤٩٤/١.

(٢) انظر في من اشترط ذلك: ارتشاف الضرب: ٦٠٥/٢، ٦٠٦، والهمع: ١٩١/٥.

(٣) انظر: الكتاب: ١٨٨/٢، ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٢٠/٣ ـ ٣٢١.

(٥) السابق: ٣٢٦/٣، وانظر: شرح الكافية الشافية: ١١٩٣/٣.

(٦) شرح شذور الذهب: ٥٦٦ ـ ٥٦٧، و(عيسى) على ذلك يعرب بدلاً، انظر: الكواكب الدرية: ١٠٤/٢.

(٧) الضمير يعود إلى الزمخشري، انظر: المفصل: ١٤٩، حيث قال: «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ويُنَزَّل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرْجِمَتْ بها»، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ١١٩٣/٣: «واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه، وليس بصحيح».

الجرجاني[1]: يُشترطُ كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في: يا هذا ذا الجمة، إنَّ (ذا الجمة) عطف بيان مع أنَّ الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة»[2].

ومن شواهد التوضيح بعطف البيان ما في قوله تعالى:

﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴿٣٢﴾﴾[3].

وموضع الاستشهاد: ﴿هَارُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾﴾، حيث ﴿هَارُونَ﴾ بدل من ﴿وَزِيرًا﴾ و﴿أَخِي﴾ عطف بيان لـ﴿هَارُونَ﴾. والوجه المختار عندنا في مفعولي ﴿وَاجْعَل﴾ هو: ﴿لِّي﴾ مفعول ثانٍ مقدم، و﴿وَزِيرًا﴾ مفعول أول، وذلك لأن المقام مقام طَلَبِ مُعِينٍ له، لا طلب وزارةٍ لأحدٍ من أهله، فكما طلبَ شَرْحَ صدره وتيسير أمره، طلب مُعيناً له على أداء المهمة المنوطة به وهو ما دلَّ عليه قوله: ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴿٣١﴾﴾، وعلى ذلك يكون الجار والمجرور ﴿مِّنْ أَهْلِي﴾ في محل نصب نعتاً لـ﴿وَزِيرًا﴾، وهو نعت مُخَصِّص، «وخَصَّ هارون لفرط ثقته به ولأنه كان فصيح اللسان مِقْوالاً، فكونه من أهله مظنَّةَ النصح له، وكونه أخاه أقوى في المناصحة، وكونه الأخ الخاص لأنه معلومٌ عنده بأصالة الرأي»[4]. قال الزمخشري: ... الوزير[5] من الوِزْر لأنه يحتمل عن الملك أوزارهُ ومُؤنَهُ. أو من الوَزَر، لأن الملك يعتصم برأيه ويلجيء إليه أموره. أو

---

(١) انظر: المقتصد: ٩٢٧/٢، ونصه: «ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به».

(٢) أوضح المسالك: ٣٤٨/٣ ـ ٣٤٩، وانظر: شرح التصريح: ١٣٢/٢.

(٣) طه: ٢٤ ـ ٣٢.

(٤) التحرير والتنوير: ٢١٢/١٦.

(٥) انظر: الصحاح: ٨٤٥/٢.

من المؤازرة وهي المعاونة. ﴿وَزِيرًا﴾ و﴿هَـٰرُونَ﴾ مفعولا قوله: ﴿وَٱجْعَل﴾ قدم ثانيهما على أولهما عناية بأمر الوزارة. أو ﴿لِّي وَزِيرًا﴾ مفعولاه، و﴿هَـٰرُونَ﴾ عطف بيان للوزير[1]، و﴿أَخِي﴾ في الوجهين، بدل من ﴿هَـٰرُونَ﴾، وإن جُعِلَ عطفَ بيانٍ آخَرَ، جَازَ وحَسُنَ»[2].

وجاءت إجابة دعوة موسى ـ عليه السلام ـ تلك باستنباء هارون، رحمةً به وترأفاً عليه، كما قال تعالى:

﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَـٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾﴾[3].

قال الطاهر: «ومعنى هبة أخيه له: أنَّ الله عززه به وأعانه به، إذ جعله نبياً وأمره أن يرافقه في الدعوة، لأن في لسان موسى حُبْسَةً، وكان هارون فصيح اللسان، فكان يتكلم عن موسى بما يريد إبلاغه، وكان يستخلفه في مَهَمَّاتِ الأمة. وإنَّما جُعِلَتْ تلك الهبة من رحمة الله، لأن الله رحم موسى إذ يَسَّرَ له أخاً فصيح اللسان، وأكمله بالإنباء حتى يعلم مراد موسى مما يبلغه عن الله تعالى، ولم يوصف هارون بأنه رسول؛ إذ لم يرسله الله تعالى، وإنما جعله مبلغاً عن موسى. وأما قوله تعالى: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾[4] فهو من التغليب»[5]. و﴿هَـٰرُونَ﴾ عطف بيان لـ﴿أَخَاهُ﴾، وهو مفعول به، وقد جعله الزمخشري بدلاً من ﴿مِّن﴾ في ﴿مِّن رَّحْمَتِنَآ﴾، قال: «﴿مِّن رَّحْمَتِنَآ﴾: من أجل رحمتنا وترأفنا

---

(١) هذا بناء على مذهبه الذي يجوز التخالف بين عطف البيان ومتبوعه، ولم يرتضه أحد من النحاة.

(٢) الكشاف: ٣/٦٠، ٦١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٣٨، الفريد: ٣/٣٤٥ ـ ٤٣٥، والفتوحات: ٣/٨٩، روح المعاني: ١٦/١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) مريم: ٥١ ـ ٥٣.

(٤) طه: ٤٧.

(٥) التحرير والتنوير: ١٦/١٢٨، ١٢٩.

عليه وهبنا له هارون. أو بعض رحمتنا، كما في قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾[1]. . و﴿أَخَاهُ﴾ على هذا الوجه بدل، و﴿هَـٰرُونَ﴾ عطف بيان، كقولك: رأيت رجلاً أخاك زيداً...»[2]. وردّ أبو حيان عليه ذلك ـ وهو مُحِقٌّ ـ قال السمين: «قوله: ﴿مِن رَّحْمَتِنَا﴾: في ﴿مِّن﴾ هذه وجهان، أحدها: أنها تعليلية، أي: من أجل رحمتنا. و﴿أَخَاهُ﴾ على هذا مفعول به، و﴿هَـٰرُونَ﴾ بدلٌ أو عطف بيان، أو منصوب بإضمار أعني، و﴿نَبِيًّا﴾ حال. والثاني: أنها تبعيضية، أي: بعض رحمتنا. قال الزمخشري:... قال الشيخ[3]: الظاهر أنّ ﴿أَخَاهُ﴾ مفعول ﴿وَهَبْنَا﴾، ولا تُرَادِفُ ﴿مِّن﴾ بعضاً فتبدل ﴿أَخَاهُ﴾ منها»[4].

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى:

﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾[5].

فـ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ﴾: عطف بيان[6] لـ﴿ءَابَآئِكَ﴾ وجعل إسماعيل وهو عمُّه من جملة آبائه، لأن العم أب، والخالة أم، لانخراطهما في سلك واحد وهو الأخوة لا تفاوت بينهما. ومنه قوله عليه السلام: «**عمُّ الرجلِ صِنْوُ أبيه**»، أي: لا تفاوت بينهما كما لا تفاوت بين صِنْوَيْ النخلة... وقرأ

---

(١) مريم: ٥٠.

(٢) الكشاف: ٣/٢٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢١، حيث أعرب (هارون) بدلاً من (أخاه).

(٣) البحر: ٦/١٩٩.

(٤) الدر المصون: ٧/٦٠٧، وانظر: الفتوحات: ٣/٦٧، وروح المعاني: ١٦/١٠٤.

(٥) البقرة: ١٣٢، ١٣٣.

(٦) ممن أعربها بدلاً: الأخفش: معاني القرآن: ١/٣٣٩، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ١/٢١٢، والنحاس: إعراب القرآن: ١/٢٦٥، وابن جني: المحتسب: ١/١١٣.

أُبيّ: ﴿وإله إبراهيم﴾ بطرح آبائك. وقُرِىء[1]: ﴿أبيك﴾، وفيه وجهان: أن يكون واحداً وإبراهيم وحده عطف بيان له، وأن يكون جمعاً بالواو والنون، قال:

وفَــــدَّيْــــنَــــنــــا بِــــالأَبِــــيْــــنــــا[2]

﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ بدل من ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾... أو على الاختصاص[3]، أي: نريدُ بإله آبائك إلهاً واحداً...»[4]. «وجيء في قوله: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ﴾ معرفاً بالإضافة دون الاسم العلم بأن يقول: نعبد الله، لأنَّ إضافة إله إلى ضمير يعقوب وإلى آبائه تفيد جميع الصفات التي كان يعقوب وآباؤه يصفون الله بها فيما لقَّنهُ لأبنائه منذُ نشأتهم... وأيضاً فَمِنْ فوائد تعريف الذي يعبدونه بطريق الإضافة إلى ضمير أبيهم وإلى لفظ آبائه، أنَّ فيها إيماء إلى أنهم مقتدون بسلفهم. وفي الإتيان بعطف البيان من قولهم: ﴿إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾، ضرب من محسن الاطراد تنويهاً بأسماء هؤلاء الأسلاف، كقول ربيعة بن نصر بن قعين:

إنْ يقتلوك فقدْ ثللتَ عُروشَهُمْ   بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارثِ بنِ شهابِ»[5]

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ﴾: «بدلٌ من ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾،

---

(١) انظر: المحتسب: ١١٢/١، ومختصر شواذ القرآن: ٩، ومعاني الفراء: ٨٢/١، وخرجها ابن جني على أن يكون (أبيك) جمع (أب) على الصحة، على قولهم للجماعة: هؤلاء أبون أحرارٌ، أي: آباء أحرار، ثم قال: «وقد اتُّسِعَ في ذلك عنهم، ومن أبيات الكتاب:... ويؤكد أنَّ المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله: ﴿إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ... وَإِسْحَٰقَ﴾ فيصير: وإله أبيك، كقوله: إله ذويك، هذا هو الوجه».

(٢) انظر: الكتاب: ٤٠٥/٣، ٤٠٦.

(٣) الوجه عندي أن يكون: ﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ حالاً مؤكدة رافعة لاحتمال التعدد الذي قد ينشأ من العطف: ﴿إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾، انظر: المحرّر: ٥٠٠/١.

(٤) الكشاف: ١٩٣/١، ١٩٤، وانظر: الدرر: ١٣٠/٢، حيث جوز السمين في ﴿إِبْرَٰهِۦمَ﴾ وما بعده البدل وعطف البيان والنصب على إضمار (أعني)، وانظر أيضاً: ٤٤١/٦، ٤٩٧.

(٥) التحرير والتنوير: ٧٣٣/١.

وفائدة المجيء بالخبر على هذه الطريقة دون أن يقال: أمْ كنتم شهداء إذ قال يعقوبُ لبنيه عند الموت. هي قصدُ استقلال الخبر وأهميّة القصة وقصد حكايتها على ترتيب حصولها، وقصد الإجمال ثمّ التفصيل، لأنّ حالة حضور الموت لا تخلو من حدثٍ هامٍ سيُحكى بعدها فيترقبه السامع...»[1].

والخلاصة أنّ عطف البيان يُؤتى به لتخصيص النكرات كما يُؤتى به لتوضيح المعارف، إلاّ أنّ الغالب فيه التوضيح. وأكثرُ مجيئه مُخصِّصاً يكون بعد النكرات العامّة التي تحتمل أكثر من شيء فيؤتى بعطف البيان مُبيِّناً الاحتمال المقصود. ويُلاحظ على بعض تلك النكرات أنّه يصحُّ تخصُّصَها بالإضافة، وتكون إضافتها عندئذٍ بمعنى (مِنْ) البيانيّة. وليس لعطف البيان ـ بسبب جموده ـ وظائف غير هاتين الوظيفتين. كما أنّه يجوز فيه ـ قياساً على النعت ـ أن يكون فائقاً ومفوقاً ومساوياً لمتبوعه في الاختصاص.

(١) السابق: ١/٧٣٢.

الخاتمة

كان مُتَّجهُ نظرنا في دراسةِ كلٍّ من البدل وعطف البيان حلَّ إشكال عدم إمكانيَّة التفرقة بين كلٍّ من البدل المطابق وعطف البيان.

ولذلك حَرَصتْ هذه الدراسة على البحث عن أسس يتمُّ بالاستناد إليها التوصُّلُ إلى ذلك الحل. وقد وُجِدَ أنَّ مصدر الإشكال أمران: الأول: عدمُ النظر في المصدر الذي ينشأ عنه ما يقتضي التخصيص أو التوضيح. والثاني: التمثيل. ونعني بكون التمثيل أحد مصدري الإشكال، جعل النحاة الأمثلة ذاتها تحتملُ البابين، باعتبارين - كما قالوا -، ونتج عن ذلك الخلطُ الذي حمل عدداً من النحاة على التصريح بأنهم لا يستطيعون تَبيُّنَ الفرق بين البدل المطابق وعطف البيان.

وبناء على تَبيُّنِ مصدر الإشكال جعلنا أساسَ التفرقة بين البابين أمرين: الأوَّل: النَّظر في مصدر الإبهام، فإنْ كان ناشئاً عن شمول اللفظ أو اشتراكه، فالمبيِّن عطف بيان. وإنْ كان ناشئاً عن العدول عن الأصل في بناء التركيب لمقتضٍ معنويٍّ، فالمبيِّنُ بدل. والأمر الثاني: الاستغناء فيما يتعلق بالبدل المطابق - عن الأمثلة بالشواهد النَّصيَّة التي يستحيلُ في ضوء النظر إلى خصائصها، القول بكون التابع عطف بيان.

والخصائص الأسلوبيَّة لباب البدل تتلخَّصُ فيما يلي:

أ - الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص.

ب - الصيرورة إلى التقديم والتأخير المؤديين إلى تغيير الباب النحوي لكلٍّ من المقدَّم والمؤخَّر.

جـ ـ الإضمار ثُمّ التفسير.

د ـ الإقحام.

هـ ـ العدول عن الأخصر في بيان الأجناس، وهو الإضافة، إنْ لم يمنع منها مانع.

ـ في ظلّ النظر في تلك الخصائص لا يمكنُ قبولُ القول بأنّ المبدل منه في حكم الطرح ـ لا لفظاً ولا معنىً ـ ولا القول بأنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه؛ لأنّ قبول ذلك يُؤدّي إلى العودة بالتركيب إلى الأصل المتروك لغرضٍ معنويٍّ، وبما أنّ ذلك الأصل متروك، فلا ينبغي معاودةُ النظر إليه إلاّ لغَرض التحليل الذي هدفه توضيح خصائص الباب.

ـ عَرَضْنا وجهات نظر النحاة المختلفة تجاه وظيفة أقسام البدل الثلاثة، ثمّ صِرْنا إلى تقرير وجهة النظر الصحيحة تجاه الوظيفة الأساسيّة للباب، وهي: الإشارة إلى أنّ المعنى الذي يُعبَّرُ عنه ببناء الكلام على ذلك النحو له من الأهمية ما اقتضى للعدول عن الأصل في بناء التركيب؛ لإعطاء ذلك المعنى مزيد تقوية وفضل تقرير بواسطة التعبير عنه بطريقين.

ـ وعلى ذلك فليس التوضيح أو التخصيص من وظائف أسلوب البدل، بل يُؤتى به لإفادة المبالغة في المدح أو الذم أو التعظيم، أو التهديد، أو التعريض، إلى غير ذلك من الوظائف البيانية التي يُؤدّيها كلٌّ من النعت والحال والإضافة.

ـ كما أنّ من وظائف البدل التوكيد. والتوكيد به يكون على وجوه مثله مثل التوكيد بالنعت والحال، وتلك الوجوه هي: توكيد العموم، والتقرير، والاستدلال. والبدلُ المؤكِّدُ يكون اسماً ظاهراً وفعلاً، ولا يكون ضميراً.

أمّا فيما يتعلق بوظائف عطف البيان:

ـ فقد أثبتنا أنّ له وظيفتين فقط، وهما التخصيص والتوضيح. وإنما اقتصرت وظائفه على هاتين الوظيفتين لأنّه باب مكمّلٌ لباب النعت من جهة أنه يمكن أن يُؤدّى به ـ جامداً ـ ما لا يمكن تأديته بواسطة النعت لكون

الاشتقاق شرطاً فيه. وأكثر استخدامه في المعارف في ردّ بعض أقسام العلم على بعض، وفي توضيح المراد بأسماء الإشارة. ومن مواضعه في النكرات رفع العموم ـ الناشيء عن التواضع أو التعارف ـ في المتبوع بالنّصّ على الوجه المرادمن بين الوجوه المحتملة.

ـ تبنّينا مذهب الذاهبين إلى أنّ من مواضع الاحتياج لعطف البيان باب المبهمات (أسماء الإشارة)؛ لأن فيه توحيداً للوجه الذي يُخرَّج عليه مُبيِّنُ اسم الإشارة، إذ ذلك المبيِّنُ كما يَجيءُ اسمَ جنس مقروناً بأل يجيء علماً ومضافاً، فالأخذ بمذهب الذين يجعلون مبين اسم الإشارة نعتاً ـ بشرطه الذي اشترطوه ـ يُؤدّي إلى تعدد الأبواب التي يدخُلُ تحتها ذلك المبين، بمعنى أنّه يعرب نعتاً إذا كان اسم جنس مقروناً بأل، وإذا لم يكن كذلك أُعْرِبَ عطفَ بيان أوْ بدلاً.

ـ صِرْنا بالتأكيد على الاستناد إلى قاعدة: يُغتفرُ في الثواني ما لا يُغتفرُ في الأوائل، إلى إثبات خطأ تصوُّر أنّ مِنْ مواضع الاحتياج إلى عطف البيان المواضع التي يُؤدّي فيها إحلال التابع محلَّ المتبوع إلى مخالفة أصول الصناعة، وهما كما قالوا موضعان: باب اسم الفاعل وباب النداء، وذلك لأنّ الإشكال المتصور محلول بتلك القاعدة، كما أنه محلول ـ في رأينا ـ بعدم قبول القول بحلول البدل محلَّ المبدل منه. وإنما اعتبرنا ذلك التصور خطأً لأنّ الركونَ إليه يَنتُجُ عنه صورٌ من صور الخلط بين البابين.

المصادر والمراجع

- أ -

١ ـ **ابن الطراوة النحوي.**
د. عيّاد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢ ـ **ابن كيسان النحوي.**
د. محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٣ ـ **أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو.**
دراسة د. محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤ ـ **ارتشاف الضرب.**
لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النّمّاس، مطبعة المدني، مصر، **الجزء الأول**: الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٥م، **الجزء الثاني**: الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٥ ـ **الاستغناء في أحكام الاستثناء.**
شهاب الدين القرافي، تحقيق: د. طه مُحسن، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦ ـ **أسرار العربية.**
لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٧ - **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة.**
محمّد بن علي بن محمّد الجرجاني، تحقيق: د. عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة.

٨ - **الأشباه والنظائر في النحو.**
جلال الدِّين السيوطي، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٩ - **إصلاح الخلل الواقع في الجُمل.**
عبدالله بن السيّد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة عبدالله النُّشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٠ - **الأصول في النحو.**
لأبي بكر محمّد بن سهل بن السرّاج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١ - **إعراب القرآن.**
لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢ - **أمالي ابن الشجري.**
هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: د. محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٣ - **الأمالي الشجرية.**
هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

١٤ - **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم).**
ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمّودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٥ - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين.**
لكمال الدِّين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: محمّد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الفكر.

١٦ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.**
لأبي محمّد عبدالله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
١٧ ـ **إيضاح شواهد الإيضاح.**
لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي، تحقيق: د. محمّد بن حمود الدّعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
١٨ ـ **الإيضاح في شرح المفصّل.**
لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق.
١٩ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة.**
الخطيب القزويني، مراجعة وتصحيح: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

ـ ب ـ

٢٠ ـ **البحر المحيط.**
لأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٢١ ـ **البرهان في علوم القرآن.**
بدر الدّين محمّد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٢٢ ـ **البسيط في شرح جمل الزجّاجي.**
لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٩٧هـ/١٩٨٦م.
٢٣ ـ **البيان في غريب إعراب القرآن.**
أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٤ ـ **التبصرة والتذكرة.**
لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٥ ـ **التبيان في إعراب القرآن.**
لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٢٦ ـ **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.**
أثير الدّين أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٢٧ ـ **تذكرة النحاة.**
لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٨ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.**
لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٢٩ ـ **التصريح بمضمون التوضيح.**
للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشيته للشيخ بن زين الدّين العليمي، دار الفكر.

٣٠ ـ **التعليقة على كتاب سيبويه.**
لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣١ ـ **تفسير التحرير والتنوير.**
محمّد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

٣٢ ـ **تفسير غريب القرآن.**
سراج الدّين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد النحوي الأنصاري الشافعي (المعروف بابن الملقب)، تحقيق: سمير طه المجذوب، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٣٣ ـ **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب.**
للإمام محمّد الرازي فخر الدِّين، دار الفكر، بيروت ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٣٤ ـ **تقريب المقرّب في النحو.**
لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: محمد جاسم الدليمي، مؤسسة دار الندوة الجديدة، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م.

- ج -

٣٥ ـ **الجامع لأحكام القرآن.**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تصحيح: أحمد عبدالعليم البردوني وآخرين.
٣٦ ـ **كتاب الجمل في النحو (المنسوب للخليل بن أحمد).**
لأبي بكر بن شقير، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣٧ ـ **كتاب الجمل في النحو.**
لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد الأردن.

- ح -

٣٨ ـ **حاشية محمّد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني.**
لألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.
٣٩ ـ **الحجّة في القراءات السبع.**
للحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

- خ -

٤٠ ـ **الخاطريات.**
لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤١ ـ **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب.**

عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٤٢ ـ **الخصائص.**

لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمّد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٣ ـ **خصائص التراكيب.**

د. محمود أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

ـ د ـ

٤٤ ـ **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون.**

السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، **الجزء الأول والثاني**: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، **الجزء الثالث والرابع**: ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، **الجزء الخامس والسادس**: ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، **الجزء السابع**: ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٥ ـ **دلائل الإعجاز.**

لعبدالقاهر الجرجاني، تعليق: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ـ ر ـ

٤٦ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.**

لشهاب الدِّين محمود الآلوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأجزاء من ١ ـ ٢٢ بدون طبعة أو تاريخ، والأجزاء من ٢٣ ـ ٣٠، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٧ ـ **السبعة في القراءات.**

لأبن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

- ش -

٤٨ ـ **شرح أبيات سيبويه.**
لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمّد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت ١٩٧٩م.
٤٩ ـ **شرح أبيات سيبويه.**
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٥٠ ـ **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر.**
لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٥١ ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.**
بهاء الدّين عبدالله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني، تحقيق: محيي الدّين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٢ ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.**
لعلي بن محمّد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٥٣ ـ **شرح ألفية ابن معطي.**
لعز الدّين بن القواس الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٥٤ ـ **شرح التسهيل.**
لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى.
٥٥ ـ **شرح التسهيل.**
لابن مالك جمال الدّين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د. عبدالرحمن السيّد، د. محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٥٦ ـ **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير).**
لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية.

٥٧ ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.**
لأبي محمد عبدالله جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبدالغني الدقر، دار الكتب العربية، دار الكتاب العربي.

٥٨ ـ **شرح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الفارسي.**
عبدالله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش. مراجعة: د. محمّد مهدي علام، مجمع اللغة العربي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٩ ـ **شرح عيون الإعراب.**
لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي، تحقيق: د. حنا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٦٠ ـ **شرح عيون كتاب سيبويه.**
لأبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي القرطبي، تحقيق: د. عبد ربه عبداللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦١ ـ **شرح قطر الندى وبل الصدى.**
لجمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة عشرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٢ ـ **شرح الكافية الشافية.**
لجمال الدّين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٣ ـ **شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدّين الاستراباذي.**
تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس.

٦٤ ـ **شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدّين الاستراباذي.**
دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥ ـ **شرح كتاب سيبويه.**
لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، مخطوطة مصورة، دار الكتب المصرية (١٣٧ نحو).

٦٦ ـ **شرح كتاب سيبويه.**
لأبي سعيد السيرافي، **الجزء الأول:** تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمّد هاشم عبدالدايم، **الجزء الثاني:** تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، القاهرة، **الجزء الأول:** ١٩٨٦م، **الجزء الثاني:** ١٩٩٠م.

٦٧ ـ **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي.**
تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. صلاح راوي، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الثانية.

٦٨ ـ **شرح اللمع.**
ابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٦٩ ـ **شرح لامية العرب.**
لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧٠ ـ **شرح المفصل.**
لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٧١ ـ **شرح المقدمة الجزولية الكبير.**
لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٧٢ ـ **شرح المقدمة المحسبة.**
طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

٧٣ ـ **شرح الوافية نظم الكافية.**
لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، الجامعة المستنصرية، النجف ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٧٤ ـ **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم.**
للقاضي نشوان بن سعيد الحميري اليمني، أشرف على تصحيحه عند الطبع: القاضي عبدالله الجراني اليمني، عالم الكتب، بيروت.

ـ ص ـ

٧٥ ـ **الصِّحاح.**
إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٧٦ ـ **صحيح البخاري.**
للإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: قاسم الشمّاعي الرّفاعي، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

ـ ط ـ

٧٧ ـ **الطّراز.**
ليحيىٰ بن حمزة العلوي، مراجعة وضبط: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

ـ ف ـ

٧٨ ـ **الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين.**
لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، دار الفكر.

٧٩ ـ **الفريد في إعراب القرآن المجيد.**
للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، د. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٨٠ ـ **الفصول الخمسون.**
لابن معطي زين الدِّين أبي يحيى بن عبدالمعطي المغربي، تحقيق: د. محمود محمّد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٨١ ـ **فهارس كتاب سيبويه.**
محمد عبدالخالق عضيمة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- ق -

٨٢ ـ **قاموس القرآن، أو (إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم).**
الحسين بن محمّد الدّامغاني، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٣م.

- ك -

٨٣ ـ **الكافية في النحو.**
لأبي عمرو عثمان بن عُمَر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: د. طارق عبدالله نجم، مكتبة دار الوفاء للنشر، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٨٤ ـ **كتاب السبعة في القراءات.**
ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

٨٥ ـ **كتاب سيبويه.**
أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٨٦ ـ **كشّاف اصطلاحات الفنون.**
محمد علي الفاروقي التهاوني، تحقيق: د. لطفي عبدالبديع، **الجزأين الأول والثاني**: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨٢هـ/٦٣م، **الجزء الثالث**: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م، **الجزء الرابع**: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

٨٧ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.**
لمحمود بن عمرو الزمخشري، وبذيله أربعة كتب:
ـ الانتصاف، للإمام ابن المنير السكندري.
ـ الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني.

ـ حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف.
ـ مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ عليّان المذكور، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨٨ ـ **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية).**
لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، محمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٨٩ ـ **الكواكب الدرية: شرح الشيخ محمد الأهدل على متممة الأجرومية.**
لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، إشراف وتقديم: خليل الميس، دار القلم، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

ـ ل ـ

٩٠ ـ **لباب الإعراب.**
تاج الدِّين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدِّين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٩٠م.

٩١ ـ **لسان العرب.**
جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٢ ـ **اللمع في العربية.**
لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

ـ م ـ

٩٣ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.**
لضياء الدِّين بن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.

٩٤ ـ **مجاز القرآن.**
لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٩٥ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.**
لأبي الفتح عثمان بن جني، **الجزء الأول**: تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ، **الجزء الثاني**: تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح شلبي ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٩٦ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.**
للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، والمجلس العلمي بمكناس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

٩٧ ـ **مختصر في شواذ القرآن.**
لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.

٩٨ ـ **المسائل الحلبيات.**
لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٩ ـ **المسائل السفرية.**
جمال الدِّين بن هشام الأنصاري.

١٠٠ ـ **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.**
لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدِّين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد ١٩٨٣م.

١٠١ ـ **المسائل المنثورة.**
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٠٢ ـ **المساعد على تسهيل الفوائد.**
لبهاء الدِّين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى **الجزء الأول**: ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، **الجزء الثاني**: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، **الجزء الثالث**: ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

١٠٣ ـ **مشكل إعراب القرآن.**
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠٤ ـ **معاني القرآن.**
للأخفش: سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، تحقيق: د. عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠٥ ـ **معاني القرآن.**
لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. **الجزء الأول**: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٨٠م. **الجزء الثاني**: تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر. **الجزء الثالث**: تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.

١٠٦ ـ **معاني القرآن الكريم.**
أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، **الجزء الأول**: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، **الجزء الثاني والثالث**: ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، **الجزء الرابع والخامس والسادس**: ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

١٠٧ ـ **معاني القرآن وإعرابه.**
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاجي، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠٨ ـ **معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم.**
د. إسماعيل أحمد عمايرة، د. عبدالحميد مصطفى السيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

١٠٩ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.**
محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١١٠ ـ **معجم مقاييس اللغة.**
لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، إيران، قُم.

١١١ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.**
لجمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمدالله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

١١٢ ـ **مفتاح الإعراب.**
محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي، تحقيق: د. محمد عامر أحمد حسن، مكتبة الإيمان، القاهرة.

١١٣ ـ **مفتاح العلوم.**
لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١١٤ ـ **المفردات في غريب القرآن.**
لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، دون طبعة.

١١٥ ـ **المفصل في علم العربية.**
أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، راجعه وعلّق عليه: د. محمد عز الدّين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١١٦ ـ **المقتصد في شرح الإيضاح.**
لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

١١٧ ـ **المقتضب.**
لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الجزء الأول والثاني: ١٣٩٩هـ، الجزء الثالث: ١٣٨٦هـ، الجزء الرابع: ١٣٨٨هـ.

١١٨ ـ **المقدمة الجزولية في النحو.**
لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمّد، مراجعة: د. حامد أحمد نيل فتحي محمد أحمد جمعة.

١١٩ ـ المقرب.
تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ومطبعة العاني، بغداد.

١٢٠ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية.
لأبي الحسين عبيدالله بن جعفر أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الإشبيلي، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢١ ـ منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم.
للإمام ابن الجوزي (صاحب نزهة الأعين النواظر)، تحقيق: محمد السيد الصفطاوي، د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، منشأة المعارف الإسكندرية.

- ن -

١٢٢ ـ نتائج الفكر في النحو.
لأبي القاسم عبدالرحمن عبدالله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٢٣ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.
لأبي حيان الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢٤ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه.
لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- هـ -

١٢٥ ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.**

جلال الدِّين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، **الجزء الأول**: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت. **الجزء الأول: ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م. الجزء الثاني: ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. الجزء الثالث: ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. الجزء الرابع والخامس: ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. الجزء السادس والسابع: ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.**

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول: البدل	٩
القسم الأول	٩
التمهيد	١١
الوظائف	٣٤
● المدح والذم	٣٥
● التعظيم	٤٨
● التعريض	٥٧
● التهديد	٦٢
● التأكيد	٦٤
أولاً: التأكيد بالأسماء الظاهرة	٦٤
ثانياً: التأكيد بالضمائر	٧٤
ثالثاً: التأكيد بالأفعال	٧٨
القسم الثاني	٨٣
الخصائص	٨٥
● التعميم ثم التخصيص	٨٦
● الإجمال ثم التفصيل	٨٩
● التقديم والتأخير	١٠٣
● الإضمار قبل التفسير	١٢٥
الفصل الثاني: عطف البيان	١٣١

الموضوع	الصفحة
التمهيد	١٣٣
الوظائف	١٦١
● التخصيص	١٦٨
● التوضيح	١٧٤
الخاتمة	١٨١
المصادر والمراجع	١٨٦
الفهرس	٢٠٣